

مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية

قراءة في «شروح التلخيص» للخطيب القزويني

صابر الحباشة



مغامرة المعنى

من النحو إلى التداولية



نحو فكر

حضاري متجدد

الكتاب: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية

المؤلف: صابر الحباشة

الإصدار الأول 2011 م

عدد النسخ: 1000/ عدد الصفحات: 168

الإشراف العام: يزن يعقوب/جوال 00963 933 418 181

الإخراج الفني: فؤاد يعقوب /جوال 00963 933 902 764

سورية - دمشق - ص.ب: 3397

هاتف: 00963 11 22 13 095

تلفاكس: 00963 11 22 33 013

www.darsafahat.com

info@darsafahat.com

ISBN الترقيم الدولي

978-9933-402-60-0

مغامرة المعنى

من النحو إلى التداولية

قراءة في «شروح التلخيص» للخطيب القزويني

صابر الحباشة




بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

تمهيد

ينتمي هذا العمل إلى ضرب من ضروب الدراسات التي تسعى إلى قراءة التراث البلاغيّ قراءة معاصرة تستثمر بعض المناهج اللسانية المستحدثة. وتتوجّه الدراسة إلى جزء من ذلك التراث عُدّ كالمهمل عند المحدثين، ونعني «الشروح البلاغية»، وقد اعتمدنا مدونة مخصوصة هي شروح التلخيص للقزويني (ت. 739هـ).

وقد واجهتنا عدّة صعوبات عند محاولتنا الاقتراب من «الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني» منها عسر تناول المتن، فقد ضمّ خمسة شروح تتآلف وتختلف، تجتمع وتفترق، وخشينا أن نضيع في الفويرقات القائمة فيما بينها (والبحث في هذا الأمر مشروع) فعمدنا إلى النظر إليها وكأنّها جسد واحد أو صياغات متقاربة لرؤية عامّة واحدة، فجعلناها كالمتعاوضة. ومن الصعوبات الأخرى شساعة المتن البلاغيّ، فحاولنا تجنّب التشتت بتركيز النظر على مبحث مخصوص يندرج في علم المعاني: هو أحوال المسند إليه، واتخذنا تلك الأحوال (الحذف والذكر والتعريف والتأخير) نماذجَ.

وقد بحثنا في غايات إيراد المسند إليه على كل حال من الأحوال السالفة الذكر، وعلّقنا على تلك الغايات مقارنين إياها بمقاربات غربية اهتمّت ببعضها، كلّما توافرت لنا تلك المقاربات.

وكانت المقارنة ضرباً من التنبيه إلى نقاط التقاطع أو نقاط التنابذ بين الرؤية والتطبيق التراثيين والرؤية والتطبيق الحديثين المنتسبين إلى التقاليد التداولية.

كما اعترضتنا صعوبات أخرى تتصل بالمنهج التداوليّ، فهو شديد الثراء والتنوع حتى ليعسر تحصيل فكرة شاملة عنه، وقد تعددت التيارات التي تنتظم هذا المنهج، وكثُر الأعلام الذين أسسوا له فلسفياً وإبستيمولوجياً والباحثون الذين أجروه تطبيقيّاً إضافة إلى اللسانيين الذين نقدوه نقداً داخلياً و/ أو خارجياً، لذلك وجدنا عنتاً في المسك بزمام هذا المنهج، وحاولنا الإفادة من بعض المصنّفات الأصول التأسيسية في هذا الباب، ولم نغفل عن الأخذ بخلاصات احتوتها مؤلّفات مدرسية غربية قرّبت الشقّة بيننا وبين المنهج.

وقد حرصنا على تجنّب الإسقاط المنهجيّ، لذلك بقينا متردّدين بين رؤية نهائية إلى التداولية ورؤية متنامية تسمح بفتح الآفاق نحو تعديل بعض المقاربات وتوجيهها نحو الإفادة بشكل أجدى نفعاً.

وقد أقمنا هذه الدراسة على افتراضين مختلفين:

- أحدهما: إنّ شروح التلخيص تشتمل على أبعاد تداولية، فعلينا أن نستخرجها منها ونتبين طبيعتها.
- الآخر: إنّ شروح التلخيص تخلو من الأبعاد التداولية، ونحن سنضطلع بإضفائها عليها، وذلك بإثراء المقاربة التراثية بتسليط أضواء جديدة عليها تنتحي منحى تداولياً يخلو من الإسقاط والتقويل.

ولما نظرنا في المدوّنة المخصوصة ونعني أحوال المسند إليه (الذكر والحذف والتعريف والتأخير) وجدنا أن القطع بأحقّية أحد الافتراضين على الآخر أمر يُجافي الصواب، فعدّلنا نظرتنا وزاوجنا بين كليهما، فاستخرجنا ما وجدناه من أبعاد تداولية دون أن نقع في وهم نسبة الطارف إلى التليد وعلقنا على ذلك. ولوّنّا بعض غايات إيراد المسند إليه على حال من الأحوال المدروسة تلويناً تداولياً أتيناه نحن دون أن نقلّد القدامى في ما شرحوه طريقةً وغايةً. وقد ربطنا العلاقة بين ظواهر اختصّ بها المتن البلاغيّ وأخرى اختصّ بها المنهج التداوليّ كلّما وجدنا إمكانية الربط واردةً (كما فعلنا بين مبحث الحذف ومبحث الضمنيّ)، ولعلّ ما قمنا به لا يخلو من تقحّمٍ محفوف بالمزالق. والذي يشرّع لهذا الضرب من المقارنة الذي أتيناه، أنّه ماثل في كلّ نشاط علميّ أو سلوك بشريّ"[1].

ولعلّ التفريقات التقليدية بين الاختصاصات العلمية في العلم والإنسانية ولا سيما اللسانية منها صارت لاغية، فأصبحنا نقف على دراسات تسوّي بين علمين عُدّاً سابقاً منفصلين ومختلفين نحو ما فعلته الباحثة أنّا جوبير (Anna Jaubert) في قراءتها بعض آثار جان جاك روسو قراءة أسلوبية تداولية[2]. ولعلّها في ذلك إنما تشايع مذهب مواطنتها كربرات أوريكيوني التي

---

1 – هذا رأي يقول به غي جوكوا **Jucquois**، أورده فيليب بلانشيه: «التداولية» ص125.

P.Blanchet: La pragmatique: d'Austin à Gauffman, Bertrand Lacoste, Paris,1995, P125.

2-Anna Jaubert: La lecture pragmatique, Hachette, Paris, 1990, p.5.

عرّفت البلاغة بأنها «قبل كل شيء هي نظرية «الوجوه» (**figures**)، ونظرية طرق تحريف الكلام وتحويله، ولكنها أيضاً في نطاق الإرث الأرسطي (الذي تابعه برلمان وتيتيكاه في مؤلّفهما: «مصنّف في الحجاج: البلاغة الجديدة») هي دراسة فنّ الإقناع ودراسة الوسائل الناجعة للتعبير: إنّ الصور والوجوه البيانية تُعلَّل تداولياً»[1]. ولئن اعترفت أوريكيوني بالبعد التداولي في اللغة (**langage**) معتبرة أنه لم يعد بحاجة إلى الاستدلال عليه، فإنها بالمقابل حذرت من المغالاة في «العقيدة التداولية»[2].

إذ عدّ الممارسة اللغوية مجرّد عمل نفعيّ، مصلحيّ، غائيّ قد يقلّل من شأن الوظيفة الإخبارية للغة، فأن نتكلم هو أن نفعل قطعاً، ولكن هو أن نقول ما نعتقد أنه صحيح، هو أن نطلب تزكية الآخر لنا، وهو أن نكون على حق فقط دون أن نطلب تزكية الآخر لنا، ثم إن بعض الاستعمالات اللغوية مجانية، ذلك أنه إذا كان ممكناً أن نتكلم دون أن نقول شيئا، فإنه من الممكن أيضاً أن نتكلم دون أن يكون لكلامنا مقصد عملي[3].

فإذا كان هذا النقد للبعد التداولي في الاستعمال اليومي للغة صادقة، فإنه لا يستساغ في القول الشعري بله النص القرآني، وهما عمدة التحليل ومناط النظر لدى البلاغيين.

ولما كانت التداولية علم استعمال اللغة في المقام، كما تظاهر على القول بذلك كثير من اللسانيين وفلاسفة اللغة، فقد أفردنا لمبحث المقام قسم التأليف لا بصفته جامعا لما بحثناه من تحليل الشراح لمقامات ورود أحوال المسند إليه فحسب، بل لأننا نرجو أن يكون المقام مبحثاً يفتح لنا آفاق ولوج علامات حضوره في مدوّنات تراثية أوسع من شروح التلخيص، ونعني سائر علوم العربية وحتى بعض العلوم المقاصد كأصول الفقه والتفسير (وقد ألمعنا في بحثنا إلى نقاط تداخل بين العلم الأول (أصول الفقه) والنحو والبلاغة)، فلقد روعي المقام لا في صياغة القول فحسب، بل وفي طريقة تشكيل اللغة للعالم.

---

1 - «التلفظ بالذاتية في اللغة» باريس، 1980، ص203.

C. K. Orecchioni: L'enonciation de la subjectivité dans le langage, Armond Colin edition, Paris,1980,P203.

2 - ص217.

3 - نفسه، ص217-218.

أما عن مستوى تناول مبحث المقام في «شروح التلخيص»، فقد رأينا أنه لا يتعدى الوقوف عند النواحي الاصطلاحية التفسيرية: ولا يتم الوقوف عند تعريف المقام تعريفاً دلالياً وكأن الشراح يعتمدون على ظهور هذا المعنى وجلائه لكونه أقرب ما يكون إلى المعروف بالضرورة. وقد تناول الشراح المقام في علاقة ثنائية مقارنته بالحال (وهنا نشير إلى تفريق الدسوقي بين الحال والمَلَكة جاعلاً الأخيرة متميزة بمعنى الرسوخ) ونستنتج من السياق أن الحال تعادل الكيفية النفسية «لأن الكيفية النفسانية لا تسمى ملَكة إلا بعد الرسوخ إذ في ابتداء حصولها تسمى حالاً»[1]، فقد ضُمّ المقامُ والحالُ ضَمَّ الزوجين وقارن الشراح بينهما وفرقوا بينهما اعتماداً على جملة من الأسس:

❖الحال تقترن بالزمان الحاضر: فالحال ما عليه الإنسان من الصفات.

❖ المقام يقترن بالمكان: فالمقام بمعنى الرتبة.

والتفاوت بين المقامات يستتبع تفاوتاً في الحالات والعكس صحيح، فالحال النفسية للمخاطب (خلو الذهن أو الشك أو الإنكار) تقتضي مقاماً (مرتبة من مراتب الكلام) مناسباً (التأكيد أو الخبر العاري من المؤكدات،...) وقد يُنـزَّلُ المخاطَب حالا غيرَ الحال التي يعلم المتكلم أنه عليها فيورد المقامَ طبق الحال التي نُزِّلَها المخاطب غير المخاطب لا طبق حاله الأصلية، وذلك تحقيقاً لغرض من الأغراض التي نُزِّلها المخاطب لا طبق حاله التي نصطلح على اعتبارها أبعاداً تداولية. وسمّاها البلاغيون «خروجاً عن مقتضى الظاهر».

وإنّنا لم نَرَ الشراح يُعنَوْنَ بجرد المقامات، ناهيك عن وضع أصنافية تستقصيها، بل هم في الغالب يَعرضون بعضها عرضاً سردياً الغاية منه إفادةُ القارئ المتعلم وإقناعُه بوجاهة القول باستتباع تفاوت المقامات لتفاوت الأحوال، والحال أن الأمثلة الواردة على ذلك في بعض الشروح[2]، إنما تشير إلى تفاوت المقامات في حد ذاتها فقط دون تعليق لها بالأحوال (وقد يكون سبب ذلك شدة ظهور الأحوال لأن الأمثلة الواردة إنما هي قرآنية كثيرة التداول كقوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (المزمل، الآيتان 15 و16) فإيراد (الرسول) معرفا بـ«لام العهد الخارجي

---

1 - شروح التلخيص، حاشية الدسوقي، ج1 ص153.

2 - عروس الأفراح للسبكي، ج1، ص130.

الصريحي» كما يقول الشراح يُحقق إضافةً إلى انسجام الخطاب وتمتين لُحمته، يحقق تأدية المعنى المطلوب دون الحاجة إلى استعمال طريقة في التعريف أقوى (كالتعريف بالعلمية)، والحال أنّ المقام يقتضي التعريف باللام فحسب، فلو قيل في الآية(فعصى فرعون موسى) لأوقع ذلك في اللبس ولأمكن عدمُ المطابقة بين مدلول (رسولا) ومدلول (موسى)، والحال أنهما متطابقان: فقد سكت عن إيراد اسم العلم- على الرغم من كونه مقصوداً، ومن كونه أرفع درجة في التعريف- واستعمل التعريف باللام بشكل يناسب مقام التعريف وحال معرفة السامعين انطلاقاً من حصيلة معارفهم الإيديولوجية بأنّ الرسول الذي أرسل إلى فرعون هو موسى. والحاصل أن المخاطب يتذكر موسى دون أن يقرأ اسمه في الآية، بشكل أبلغ وأضمن ممّا لو أنه قرأه فيها، ولعل ذلك يذكرنا بمصطلح «الإستراتيجية التداولية» عند هرمان باريه[1]. وقد يقول قائل إنّ هذا المثال المحلّل لا يحتوي حالاً من أحوال المسند إليه، ولا نردّ عليه إلا بما قاله الدسوقي: «ولكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح»[2].

وبعد، فلقد وقفنا من خلال نظرتنا إلى مدونة «شروح التلخيص» على حقيقة مؤدّاها ثراء التراث البلاغي العربي، وعلى حقيقة أخرى، هي حاجتنا اليوم إلى التسلّح بالصبر وكدّ الرَّويَّة في سبيل الملاءمة بين روح التراث من جهة، ومقتضيات الرهانات العلمية في هذا العصر الذي جلله تصاعد مَهُول في العلوم اللغوية كمّاً وكيفاً، فلا نكاد نلمّ بنظرية حتى تزحف عليها نظريات تفدُ فتَحُلُ محلّها وتُراجعُ أشدَّ مُصادرات النظرية السابقة بداهة، وهكذا دواليك، من جهة أخرى.

وربما رجونا- نحن دارسي البلاغة العربية- في هذا العصر الذي تقاس فيه اللغات بمواقعها على الشبكة العنكبوتية وبمكتباتها الافتراضية وباعتمادها في العلوم الحيوية، رجونا أن يشاطرنا الناس رأي أبي الريحان البيروني (ت440هـ) أن «الفضيلة الذاتية للشيء غير المنفعة العارضة لأجله»[3].

1- H.Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, Peterlang, Berne, 1987,p.221.

2 - حاشية الدسوقي، ج1، ص 322.

3 - أورده د.محمود فهمي حجازي في مقال البيروني « البحث عن الفضيلة في العلم المطلق» مجلة العربي، العدد 516، نوفمبر، 2001.

ولكن الثابت لدى الباحثين أن وضع البلاغة الحرج ليس أمراً طارئاً، ألم يقل أنطوان كمبانيون[1] في فصل تُعارضُ خاتمتُه عنوانَه الذي هو «إعادة الاعتبار للبلاغة في القرن العشرين» يقول في خاتمته «وهل كان تاريخ البلاغة إلا سلسلة طويلة من عمليات سوء الفهم لطبيعة البلاغة ولوظيفتها المتجادل عنهما دائما؟»[2].



1 - Antoine Compagnon

2 - ورد في (Histoire de la rhétorique dans l'Europe moderne : 1450-1950, (Sous direction de Marc Fumaroli, Presses Universitaires de France, 1999

تاريخ البلاغة في أوروبا الحديثة من سنة 1450 إلى سنة 1950، إشراف مارك فامارولي، P.U.F، 1999، ص1280.

التقـديـم

عُدّ أمر البلاغة منتهياً أو كالمنتهي عند من يُنسبون إلى علوم العربيّة، إذ عدّت علماً مكتملاً أُتخم بحثاً حتّى لم يعُد للجديد فيه قولٌ إلاّ ترداد أقوال السابقين أو محاكاة أقوالهم في ضرب من الإيحاء بترويضها على مناهج الأسلوبيّة أو التداوليّة مثلاً. وهو أمر ولئن عدّ إيجابيّاً من جهة نظره إلى البلاغة نظراً ديناميّاً، فإنّه لا يخلو من إسقاط لا سيّما إذا قام نظره إلى علوم اللّسان على اعتبار أنّها بلغت في صيغتها السّوسّيرية (نسبة إلى فردينان دي سّوسّير) البنيوية اكتمالها، ومن ثمّ يكون النّظر إلى إسهامات جميع الباحثين في اللّغة (والبلاغة من علوم اللّغة) قديماً وحديثاً على منوالها ووفق مبادئها، فهذا النظر يؤدّي إلى حجب ما نفترضه من وجوه إفادة كثيرة في المنوال البلاغي العربيّ.

غير أنّ وجود مثل تلك الإفادات لا يحجب عنّا السّؤال عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء جمود البلاغة وما نسب إلى مباحثها من تحجّر[1]. كما لن يعوقنا ذلك عن الانفتاح على مناهج البحث اللّساني المستجدة ولا سيّما منها التّداوليّة، لا لنحاكم البلاغة العربيّة وفق منوالاتها، بل لنجرّب النظر في إمكانيات المقارنة بينهما وتغذية التراث التّنظيري البلاغي العربي بروافد جديدة جاءت بها التّداوليّة، دون أن تكون غايتنا إرجاع اكتشافات التّداوليّة وإسهاماتها إلى البلاغة،على نحو يشي بالإسقاط المهدر للبعد التّاريخي، أو القول بالتّطابق بين آليات العلمين قولاً مجحفاً لا يقوم على دليل. «الموضوعي»إلى المدوّنة البلاغيّة نظرة تسقط الأفكار المسبقة (نحو القول

---

1 - لّمح الأستاذ حمّادي صمّود إلى عناصر مفيدة في تشكيل إجابة عن هذه الأسئلة تستند إلى قراءة فاحصة للسّياق الثقافي والحضاري العربي الإسلامي منذ نشأة البلاغة في القرنين الثاني والثالث للهجرة .. أُنظر «أهمّ نظريات الحجاج في التّقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم »، فريق البحث في البلاغة والحجاج، كليّة منّوبة، 1998، مقدّمة حمّادي صمّود « في الخلفيّة النّظريّة للمصطلح » ص11 - 48.

بجمود البلاغة بَلْهَ موتها) وذلك تأسيساً على أطروحات غربيّة[1] قد لا تصدق بالضّرورة على السّياق العربي الإسلامي .

ولعلّ مدوّنتنا المخصوصة («شروح التلخيص» للقزويني) من أقلّ المدوّنات التماساً لدى الباحثين في البلاغة إلاّ تأريخاً أو تعليقاً، أمّا النظر الفاحص عن القيمة الكامنة في تلك الشّروح، فيبدو لنا منعدماً أو في حكم المنعدم.

حتّى أنّه من الشّائع جدّاً اعتبار الباحثين أنّ المدوّنة التي نشتغل عليها تتدخل في حكم التّوابع المردّدة لغير المجدّدة لما بناه عبد القاهر الجرجاني (ت.471هـ) وقنّنه أبو يعقوب السكاكي (ت.626هـ)، لذلك، فقد مرّوا عليها مرور الكرام عادّين إيّاها في أحسن الأحوال شروحاً تعليميّة، ليس لها من قيمة إلاّ التوضيح وتسهيل المسالك على المبتدئين وتيسير الخوض في البلاغة لغير المتمكّنين. وإن كنّا لا ننكر هذا القول، فإنّنا نعترض على حصر كتب الشّروح في ذلك الأمر التعليمي من ناحية، كما نعترض من ناحية ثانية على الاعتبار المسبق أنّ الكتب التعليميّة مطلقا لا غَناء علميّاً منها. صحيح أنّ النظر في مبادئ العلم النّظريّة لا ينبغي أن يتّجه إلى الكتب التّعليميّة، لكن لا يليق بنا أن نذهل عن أنّ الكتب التّعليميّة من أكثر الأدوات المساعدة على تقييم ثقافة العصر نظراً إلى اتّجاهها نحو شريحة كبيرة من المهتمّين. وهذا الأمر أسهم إسهاماً واضحاً في احتواء الشروح والحواشي خليطاً من المعارف المترافدة الّتي تشكّل المعارف الأساس في البرنامج التّعليمي لذلك العهد ؛ وما الاستطرادات الّتي ترشح بها «حاشية»الدّسوقي (ت.1230هـ/ 1815م) من تاريخ وأخبار ونقد أدبي وعَروض وأنساب. .. إلاّ صورة عنها .

ولعلّ لمثل تلك الاستطرادات، إضافة إلى دورها في إغناء معارف المتعلّمين، دوراً بيداغوجيّاً يقلّص من حدّة صرامة المنهج الذي اتّخذه صاحب «التلخيص»أي الخطيب القزويني (ت. 739هـ/1338م)] وصاحب «المفتاح» [أي أبو يعقوب السكّاكي] من قبله، والشرّاح من بعدهما . فذلك ينشّط همّة المتعلّم ويزيده شغفاً بالعلم.

1 - أنظر الهامش رقم 44 في المرجع المذكور آنفاً، ص. 33.

تحـديـد المدوّنــة

لمّا كانت شروح التّلخيص تعدّ بالعشرات[1]، ومجال بحثنا محدوداً، فقد تقيّدنا بمدوّنة مضبوطة تقتصر على ثلاثة شروح لغير المؤلّف، وشرح له هو كتاب «الإيضاح»[2]، وأضفنا إلى ذلك «حاشية»الدّسوقي وهي على أحد تلك الشّروح الثلاثة (شرح سعد الدّين التفتازاني).

وإذا استثنينا حاشية الدّسوقي، فإنّ سائر الشّروح متقاربة زمنيّاً، فهي تنتمي إلى القرنين السابع والثّامن للهجرة، في حين تعود «الحاشية» إلى القرن الثّالث عشر للهجرة.

والنّسخة الّتي اعتمدناها مرتّبة وفق الطّريقة التّقليديّة في ترتيب الشّروح. وهي نسخة انتظمت كالتّالي:

- في صدر الصّفحة نجد «إيضاح»القزويني
- في صلب المتن المقسّم إلى ثلاثة أقسام نجد:
  - في القسم الأوّل: شرح السّعد.
  - في القسم الثّاني: شرح ابن يعقوب المغربي المسمّى «مواهب الفتّاح»
  - في القسم الثّالث: شرح بهاء الدّين السّبكي المسمّى «عروس الأفراح»
- وتحت الإيضاح في الهامش توجد «حاشية»الدّسوقي على شرح السّعد.[3]

ويمكن تجسيم صفحة تعبيراً عن تقسيم الصّفحات «شروح التّلخيص»، كما يلي:

---

1 - أحصى منها حاجّي خليفة بضعة وستّين شرحاً في «كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون» ج I المقدّمة.

2 - توجد نسخة من كتاب «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني، شرح وتعليق محمّد عبد المنعم خفاجي، المطبعة الفاروقية الحديثة، مصر، 1369هـ / 1950 م، تقع في 6 أجزاء.

3 - شروح التلخيص: طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، (د. ت.).

<table>
<tr><td colspan="3">إيضاح القزويني (ت 739 هـ)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">حاشية الدّسوقي (ت 1230هـ)</td><td>شرح السّعد التفتازاني (ت771هـ)</td><td rowspan="3">على شرح السّعد</td></tr>
<tr><td>مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربي (ت1110هـ)</td></tr>
<tr><td>عروس الأفراح لبهاء الدّين السّبكي (ت 773 هـ)</td></tr>
</table>

والتّقارب الزّمني بين الشّروح من شأنه أن ييسّر الوقوف على مجال تداولي منسجم في ما بينها، مع تحسّس مواطن الاختلاف والإغناء عند كلّ شارح.

منزلة شروح التلخيص عند المحدثين

ولعلّه من اليسير للملاحظ أن يتبيّن أنّ معظم المحدثين من دارسي الشروح اللغوية والبلاغية يذهبون إلى عدم عدّها ذات قيمة، أو قد يهوّنون من شأنها تهويناً، وقد اختلفت طرائق الغضّ من شأنها عند هؤلاء وتراوحت بين النظرة العلمية واللمحة الانطباعية.

ونمثّل على النزعة الأولى بموقف أحد الباحثين يعترض على الاستشهاد بالحواشي والاختصارات، وذلك عند النظر إلى إحدى النظريّات، ذلك أنّه «من ناحية منهجية لا يصحّ أن نناقش نظرية ما انطلاقاً من الكتب التعليمية التي وُضعت لشرحها، لما تؤول إليه غاية التعليم من اختصار أو تقريب قد يُفيد المبتدئين ولا يصحّ من وجهة نظريّة خالصة عند من يريد التحقيق»[1].

واحتجاج المجدوب بالفارق الغائيّ بين كتاب العلم وكتاب التعليم مُقنع، لأنّ انصرافه لم يكن عن كتب الشرح لكونها كتب شرح بل لما كان منها مؤلّفا لغاية تعليمية ؛ ثمّ إنّه اعتدّ بشروح أخرى واعتمد عليها في مناقشة النظريات لما توسّم فيها من منزع علميّ.

وعلى النزعة الثانية التي وسمناها باللّمحة الانطباعية يسهل التمثيل لكثرة الشواهد وغزارتها؛ من ذلك أنّ محقّق كتاب «مفتاح العلوم» للسّكاكي حكم جازماً بتوقّف البحوث البلاغيّة بعد صاحب المفتاح واحتباسها، ورأى

---

1 - د .عزالدين المجدوب: «المنوال النحوي العربيّ: قراءة لسانية جديدة »، تونس، كليّة الآداب ـ سوسة، دار محمد علي الحامّي، ط. 1، 1998م، ص 133.

أنّها «اقتصرت من بعده على عمل التلخيصات والاختصارات»[1]، فإذا اكتفينا بهذا الحكم لن يبدُ لنا متعسّفاً ولا منحازاً لا سيما وأنّه يقف على حقيقة مؤدّاها أنّ الكتب التي تلت مصنّف السكاكي إنّما كانت في الغالب مُؤسّسة عليه إن لم تكن أحياناً عالة عليه وعلى المؤسّسين عليه، ناهيك عن كَون محقّق «المفتاح» قد ميّز تابعي السّكاكي فصنّفهم إلى «الكوكبة من العلماء» ويقصد بهم الخطيب القزويني (ت. 739هـ) وسعد الدين التفتازاني (ت.771هـ) والسيّد الجرجاني (ت. 816هـ)، وإلى أصحاب الأعمال التي اقتصرت «على إعادة الاختصار ومن ثمّ الشرح من جديد وكلّها تدور حول كتب الخطيب»[2].

ويبدو لنا مثل هذا الحكم مطلقاً وإن تحرّى بعض الدقّة، فإنّه محكوم بوجهة صاحبه وهو تحقيق أصل من الأصول المعتبرة في فنّ البلاغة وهو «مفتاح العلوم» للسّكاكي، ومن ثمّة، فإنّ من استتباعات ذلك أن تتقلّص الأضواء المسلّطة على كتب الشروح لنزولها عن درجة الأصل إلى درجة الفروع اللاحقة.

ولعلّ المحقّق في هذا غير مُجافٍ لما اشتهر من حُكم مسبق يطلق على تلك الفترة التي تعقب القرنين الثامن والتاسع للهجرة يتمثّل في عدّها «عصر الانحطاط» بما يعنيه هذا الوصف من انحسار معرفيّ وانكباب على الاجترار عُدَّت كتب الشرح مؤشّراً من مؤشّراته لما تتّسم به عادة من غلق أفق البحث وارتداد على جهود السابقين استيعاباً وتصنيفاً (شرحاً وتلخيصاً وتهذيباً) قصد إفادة الناشئة منها. ولعلّنا إن رُمنا الإنصاف، ينبغي علينا أن نشير إلى أنّ المحقّق لم يكن يصدر - ضمنياً - عن هذا الحكم المسبق فحسب، بل هو إلى ذلك يرى التأليف البلاغيّ لم تقمْ له قائمة قطّ منذ أن رحل السكاكيّ، فهو يطلق حكماً عامّاً يجعل اللاّحقين جميعهم عالة على السابقين، إذ لم تظهر - في نظره -«دراسات تضارع كتب السابقين، مع محاولة الاستفادة من بعض المناهج الغربية»[3]، فهذا الحكم لا يستثني من التبعية للرّواد أحداً، بل لقد ذهب إلى التهوين من الاستعانة بالمناهج الغربية كما يقول.

---

1 - السكاكي: مفتاح العلوم، مقدّمة المحقّق: نعيم زرزور، بيروت دار الكتب العلمية، ط.1، 1983، ص. د.

2 - المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

3 - السكاكي: مفتاح العلوم، مقدّمة المحقّق: نعيم زرزور، بيروت دار الكتب العلمية، ط.1، 1983، ص. د.

وقد لا يكون بدوي طبانة مجافياً لهذه النزعة في الحكم على الحواشي وأصحابها إذ يقول: « وتلك التلخيصات والشروح على كثرتها [أحصى منها المؤلّف أربعة عشر تلخيصاً]، لم تقدّم للبيان أيّة فائدة إيجابية، بل وقفت به من حيث انتهى السكاكي»[1] . وقد علّل حكمه الجازم بتقرير حال هؤلاء الملخّصين والشرّاح إذ يبدو أنّ أكثرهم «كانوا من طائفة المعلّمين، فوقف نشاطهم عند التدريس، وكان أسلوبهم هو أسلوب التقرير الذي لا يعدو ذكْر الكلمة أو العبارة من الأصل ثمّ إتْباعها بالشرح وتبيين المراد، منها ولذلكَ لا تُعَدّ هذه الكتب الكثيرة مُؤلفات بالمعنى الصحيح للتأليف الذي تجد فيه الفكرة الخاصّة، أو المنهج المختلف عن مناهج الغير»[2] .

غير أنّ ما نراه تعسّفا في هذا الحكم الذي يبدو في عمومه صالحاً، هو أنّه وضع نفسه موضع من يعترض على أمر لم يَقمْ به مُدّع ولم يقل به قائل، إذ ما الذي يدعوه إلى أن ينفيَ عن كتب الشروح والتلخيصات أمر كونها مؤلّفات، والحال أنّ لا أحد ولا حتّى أصحابها ادّعوا أنّها كذلك. والحاصل أنّ القارئ المتعجّل تحصل له من كلام طبانه صورة سلبية في خصوص كتب الشروح بحيث يحاكمها انطلاقاً من معايير لم تكتب على أساسها، أليس تعسّفاً أن تطلب من سائق الطائرة أن يكون سبّاحاً ماهراً؟ ناهيك عن أنّ مثل تلك المؤاخذة تجعل الكتب درجات دقيقة تستند إلى ميزان مستقيم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فمادام د.طبانة يتحدث عن «المعنى الصحيح للتأليف»، فإنّنا ننتظر أن يعيّن لنا ما اشتبه بالمؤلّفات ولم يكن مؤلّفاً، كيف نعامله؟ وهل حقّا يمكن لنا الإقرار بأنّ شرط التأليف (أي أن يجد القارئ فيه «الفكرة الخاصّة أو المنهج المختلف عن مناهج الغير») هو شرط كافٍ، أم إنّه الشرط الناجع لإقصاء كتب الشرح عن دائرة التأليف فحسب.

وإن كان محقّق كتاب «مفتاح العلوم» قد ميّز تابعي السكاكي طبقتين ـ كما رأينا آنفاً ـ فإنّ د. طبانه، لم يُقرّ تمييزاً بين سائر شرّاح التلخيص مكتفياً بالإشارة إلى شهرته بينهم وحظوته لديهم. وكأنّه بذلك يتحاشى مصادمة

1 – د. بدوي طبانه، البيان العربي: دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، بيروت، دار العودة ط.5، 1972، ص272.
2 – د. بدوي طبانه، البيان العربي: دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، بيروت، دار العودة ط.5، 1972، ص272.

«الإجماع» الضمنيّ القائم بين العلماء على استجادته وإلاّ لم يَلق بهم أن يتعاوروه كلّ ذلك التعاور والحال أنّهم باعتراف طبانه «علماء». والمفترض أنّ منزلة التقليد تُجَافي منزلة العالم. فعمد فقط إلى كشف مصادر القزويني التي اعتمدها عند إنشائه «إيضاح التلخيص» وتتمثّل خاصّة في «زيادات [...] من كتابي عبد القاهر «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة»[1]، وكأنّه بمثل هذا الكشف يشير من طرف خفيّ إلى أنّ وجاهة عمل الخطيب إنّما تكمن في أنّه ضمّ إلى بلاغة السكاكي المنطقية بلاغة الجرجاني الأدبية، حتّى إذا ما صُهرت البلاغتان في بوتقة واحدة، أمكن عَدُّ الحصيلة «زُبدة الحقَب» كما يقول أبو تمّام أي خلاصة معارف العرب في هذا الفنّ.

ولعلّ عبد العزيز عتيق قد واصل - من حيث انتهى طبانه - عَدَّ السكاكي منزلة بين مدرسة عبد القاهر والمتأخّرين «الذين سلكوا بالبلاغة العربية مسلك العلوم النظريّة وفسّروا مصطلحاتها كما يفسّرون المفردات اللّغويّة»[2].

قد يكون من الوجيه إلقاء اللاّئمة فقط على المتأخّرين ورميهم بالعجز إذ أصبحوا يتنافسون في الاختصار والإيجاز مُبينين عن جفاف قرائحهم، ولكنّ أليس أكثر وجاهة أن يردّ هذا المصير «المقفر» إلى أصله الذي أنشأه، ونقصد السكاكي، وقد أولِعَ بالتقنين، «لقد خُيِّل إليه بمنهاجه المنظّم المقنّن وبأسلوبه المنطقيّ الذي حجب جوهر البلاغة في طيّاته أنّه يُصلح من شأنها، فإذا به من حيث لا يدري يسيء إليها»[3].

يبدو لنا هذا التأويل الذي ذهب إليه عتيق مغرياً لكونه يسبر مسار التحوّلات في البلاغة العربية في بعض فتراتها المفصلية سبراً يتحرّى الموضوعيّة ويكفّ عن إفراد أصحاب الشروح بتحمّل مسؤوليّة «تحجّر» البلاغة، إذ يعود إلى رأس المشكلة ولا يعبأ كثيراً بذنَبها.

إنّ مثل هذا التأويل، يشير صراحة إلى كون السكاكي بالنسبة إلى المتأخّرين قد رسّخ البلاغة ووطّد دعائمها، بحيث يكون الخروج على منواله خروجاً عن

---

1 - المرجع ذاته ص271. والواقع أنّ القزويني نفسه يشير إلى ذلك، فليس في الأمر سرّ.

2 - عبد العزيز عتيق: تاريخ البلاغة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1970، ص301. (التسطير من عندنا)

3 - نفسه

البلاغة، التي لم تستقم علماً نظريّاً متميّز الأبواب والفروع إلاّ على يديه، فمن باب الأمانة العلمية (لا فقط التعليم) تحرّى المتأخّرون الانضباط بضوابطه والاحتكام إليه وإلى الخطيب من بعده في كلّ شاردة وواردة.

وما أبلغ استنتاج عتيق إذ قال: «فقد أصّل [السكاكي] منهاجه على أسس منطقية حوّلت البلاغة من فنّ إلى علم له قواعده ونظريّاته التي إن نجحت في تكوين طبقات من البلاغيين فهيهات أن تنجح في تكوين البلغاء»[1]. لقد تحوّلت البلاغة على يدي السكاكي من فنّيات قول إلى تقنيات صناعة وبذلك فارقت الطبع والحسّ والذوق إلى القاعدة والمقياس والقانون. وهذه المنزلة التي أورثتْها البلاغة العربية بسبب تحكُم المنطق فيها أمارة على اكتمال هذا العلم ونضجه، أمّا بداية اشتمام روائح احتراقه فقد كانت على أيدي المتأخّرين لذلك حمّلهم بعض الدارسين - خطأً - وزر ذلك كلّه. ولعلّه من الأقسط أن نَعُدَّ تقصير المتأخّرين راجعاً أساساً إلى عدم اطّلاعهم على المتقدّمين واقتصارهم على السكاكي والقزويني مكتفين بالشذرات النزرة المنقولة عن القدماء، وقد كان أولى بهم أن ينهلوا من منابع البلاغة حتّى يكوّنوا ما سمّاها طبانه «فكرة خاصّة» ورؤية متميّزة لها ليس من المهمّ أن توافق أو تخالف رؤية السكاكي على سلطانها وقوّتها. والرأي عندنا أنّ المتأخّرين قد ضيّقت عليهم دائرتهم المعرفيّة الخناق، إذ كان النحو والفقه والكلام والمنطق علوماً لها أصولها المقرّرة، وشذّت البلاغة إذ هي فنون شتّى لا ضابط يحكمها، فلمّا فعل السكاكي فعلته اطمأنّت إليه النفوس لأنّه أتى أمراً طبيعيّاً إذ حوّل الشّاذ إلى قياسيّ ولمّ شمل المتفرّق.

فمن ناحية نظرية مجرّدة، تنظر إلى أبعاد المسألة المعرفية الأصولية (الإيبستيمولوجية) نجد السكاكي قد قفز بالبلاغة قفزة نوعيّة حوّلتها إلى كيان علميّ متماسك منطقيا منسجم داخلياً.

غير أنّ الذي يُثير، في المسألة، هو أنّ انعكاسات هذا الصنيع كانت سلبية، إذ رسم مسار البلاغة الجديد خطّاً فاصلاً مع الإرث الأدبيّ والبلاغيّ قبل السكاكي إلاّ قليلاً، بحيث اطُّرِحَ التراث التليد الذي على أساسه قُدَّ العلم

---

1 - نفسه.

الوليد. وهذا أمر مفارق ؛ إذ كيف لعلم مازال غضّاً أن يحقّق قطيعة إيبستيمولوجية مع إرثه الأدبيّ ؟ أو فلْنقل إنّ ما حصل من تَنَامٍ نظريّ، لم يتأسّس على مدوّنة نصيّة تعكس ذلك التنامي وتزخر به. فكأنّ الأدب جنى على البلاغة، ولم تجنِ تقنينات السكاكي على «إنشائية» الجرجاني.

توضيح عنوان العمل

هذا العمل عنوانه الأصليّ (الأبعاد التّداولية في شروح التلخيص للقزويني: بعض أحوال المسند إليه نموذجاً) فهو يهتمّ بقسم من المتن البلاغي المذكور، يقع بين الصفحتين 273 و343 فالصفحة الأولى انطلق منها اهتمام الشرّاح بأحوال المسند إليه، أمّا الصفحة الثانية، فانتهى فيها حديثهم عن حال تعريف المسند إليه بالألف واللام.

فالأصحّ أنّنا لاندرس أحوال المسند إليه، بل بعض أحواله أي ما يشمل:

- الحذف (ص.ص 273 ـ 281).
- الذّكر: بالتّعريف:
1. بالعَلَميّة (ص.ص 292 ـ 301).
2. بالموصوليّة (ص.ص 302. 312).
3. باسم الإشارة (ص.ص 313 ـ 319).
4. بالألف واللاّم (ص.ص 320 ـ 343).

-التأخير.

إذن فقد أخرجنا من دائرة اهتمامنا أحوالاً أخرى للمسند إليه تدخل في باب الذّكر: وذلك بالتّعريف: بالضمير وبالإضافة، أو بالتنكير،أو بالوصف (النعت) أو بالتوكيد أو بالإبدال أو بالنّفي أو بالإلتفات أو بأسلوب الحكيم.

أمّا اقتصارنا على تلك الأحوال فحسب، فناجمٌ عن اتّقائنا سطحيّة التعامل مع هذا المتن البلاغيّ الكثيف، وحتّى لا يصير عملنا محض إعادة كتابة أو إعادة صياغة لما ورد في كتب الشّرح. فكلّما انحصرت المدوّنة كانت الدراسة أقدر على التعمّق.

ولا ننكر أنّ كلّ اقتطاع ـ كالذي أتيناه ـ إنّما يقوم على التّعسّف، وربّما أوحى بضعف المرونة في التعامل مع المتن الشّرحي. غير أنّه لا حلّ لنا لتجاوز ضغط كثافة المادّة، إلاّ اتّخاذ هذا الإجراء. فهو من باب اعتماد أخفّ الضررين.

فإذا توضّح مقصودنا بأحوال المسند إليه، فإنّه علينا أن نفسّر المقصود بالأبعاد التّداولية، فهي الضّوابط التي تحكم العلاقة بين الخطاب (أو القول أو الجملة) بالمخاطب وبالسّياق، وذلك استناداً إلى اعتبار التداولية - فلسفياً - هي علمُ الاستعمال اللّساني في السّياق، أو بمعنى أشمل علم استعمال العلامات (Signes) في السّياق[1].

فالتداوليّة في معناها العامّ تشمل ما أورده الشرّاح من أسباب أو غايات (أو مقاصد) لإيراد المسند إليه على تلك الأحوال ؛ بما أنّ تلك الأسباب تُعيّن نوعيّة العلاقة بين المتكلّم والمخاطب وتضبط تلوّن الخطاب بالسّياق الذي يرد فيه.

على أنّنا لن نقتصر على هذا الحدّ العامّ للتّداوليّة، بل سنسعى إلى استحصال تحديدات دقيقة لمسالك تداوليّة (مثل التّداوليّة المُدمَجة **Pragmatique intégrée**)، ثمّ نحاول المقارنة بين طرق تحليلها للأقوال وطريقة المتن الشّرحي انطلاقاً من العيّنات التي اتّخذناها من أحوال المسند إليه.

وكيلا يكون الأنموذج الذي نعتمده معزولاً عن سياقه الأدنى (وهو علم المعاني) وسياقه الأوسط (علم البلاغة) وسياقه الأقصى (المنظومة المعرفيّة للعلوم العربيّة الإسلاميّة)، فقد نسّقنا القول بطريقة تطرح إشكاليات الوصل والفصل بين علم المعاني والنحو من جهة، وبين علم المعاني وأصول الفقه من جهة أخرى: وهي إشكاليات تتعلّق بالمادّة وبالمنهج.

إنّ البيانيّين - فيما نظنّ - هم أولى المشتغلين بالخطاب وقوعاً على الأبعاد التّداوليّة للأقوال؛ ذلك أنّهم لا يتوقّفون عند حدود السلامة والصحّة المنطقيّة (كالمناطقة) أو النحويّة (كالنّحاة) بل يتعدّون ذلك إلى تفهّم «أسرار» إيراد القول على تلك الشّاكلة دون غيرها ممّا لا يقف عليه قانونٌ منطقيّ ولا وضعٌ لغويّ. إنّ أيدي البيانيين تطول الكلام وتفقهه لأنّها خلاصة النظر إليه من زوايا علوم العربيّة الأخرى التي تنظر في الكلام مفرداً ومركّباً. أمّا هي فتتجاوز الوصف إلى تعليل الوجه التعبيري باستنطاق المكوّنات اللّغويّة والمقاميّة معاً. ومن ثمّة فهذه الزاوية المنفتحة التي يرى منها البيانيون

1-Françoise Armengaud: La pragmatique, coll. Que sais-je, P.U.F.éd.Delta, 3ème éd., 1993 (1ère édition .1985).

(الشرّاح في مدوّنتنا) الكلامَ تجعلهم أقدر من غيرهم على تمثّل الأبعاد التداولية في الأقوال وإحكام إظهارها إظهاراً مُقنّناً مُبوّباً مُفرّعاً. وهم في ذلك يستجيبون لشروط إنتاج المعرفة في عصرهم ويراعون المجال التداولي والحقل الإبستيمي الذي اندرجوا فيه.

من المعنى النحوي إلى المعنى التداولي

إنّ هذا العنوان الفرعيّ الذي اتّخذناه لعملنا يلخّص، بوجه من الوجوه، الفكرة المركزيّة التي ندافع عنها عند حديثنا عن «الأبعاد التداولية» في شروح التلخيص للقزويني. تتمثّل هذه الفكرة في أنّ التحليل البلاغي يسير على سَمْت التحليل النحوي، ولكنّ سيره ذاك لا يتوقّف حيث ينتهي التحليل النحوي، بل يواصل مساره، وذلك لكونه يُدخل معطيات معرفية لا يُعيرها التحليل النحوي «النظامي» - في العادة - اهتماماً[1] فإذا كان التحليل النحوي يحدّد استقامة الشكل القضوي (**forme propositionnelle**) للجملة (أو الملفوظ)، فإنّ التحليل التداولي يتدخّل عبر آلياته المختلفة (جهازه المفاهيمي) كمبدإ الإفادة مثلاً، فينظر «في كلّ لحظة من لحظات تكوين الشكل القضوي: إزالة الغموض (**désambiguïsation**) وإسناد المراجع وإلغاء الكلمات المبهمة»[2]، ومن ثمّة يأخذ التحليل التداولي على عاتقه إعادة النظر في تأويل الملفوظ، عاداً أنّ «أفضل شكل قضويّ للملفوظ، هو ذاك الذي يقود إلى تأويل للملفوظ يكون منسجماً مع مبدإ الإفادة».[3] غير أنّ آليات التحليل التداولي، ليس بإمكانها - في جميع الحالات - أن تضمن التأويل «الصالح» دائماً؛ إذ «نلاحظ مع ذلك، أنّ آلية إسناد المراجع مثلها في ذلك كمثل آلية إزالة الغموض، ليست مضمونة، وبعبارة أخرى، إذا أخطأ المتكلّم في ما يشكّل جزءاً من المحيط العرفانيّ المتبادل [بين المتكلّم والمخاطب]، فقد يحدث، أن يكون المرجع الذي يسنده المخاطب إلى أحد الألفاظ المرجعية التي يستعملها المتكلّم، ليس هو المرجع الذي قَصَدَهُ المتكلّم. وهذه الإمكانية ليست في شيء، خاصّة بإسناد

---

1 - تبقى هذه الفكرة في حاجة إلى الاستدلال.

2- Jacques Moeschler & Anne Reboul: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris, Editions du Seuil, 1994, p .146
3-Loc. cit. op. cit.

المراجع أو بإزالة الغموض: إنّها خصيصة عامّة لكلّ عمل تواصليّ»[1]. غير أنّ التركيب الذي اتّخذناه لهذا العنوان الفرعي [من .... إلى .....] يوحي بالتجاور، والحال أنّنا على غرار ديكرو[2] وكربرات أوريكيوني[3] «نشكّ في الفصل التقليدي بين علم الدّلالة والتداولية شكّاً قويّاً » كما هو الحال عند ديكرو، أو إنّنا نَعُدُّ «التقابل علم الدلالة/التداولية غير مُفيد» كما هو الأمر عند كربرات أوريكيوني. على أنّ مثل هذا الموقف الشكّي أو الدحضي، يحتاج إلى بديل نظري نبني عليه العمل. ولقد بدا لنا مناسباً مقترحُ هرمان باريّه القائل بتداولية معتدلة في إطار التداولية المدمجة، هذه التداولية المعتدلة «تقدّم الدلالة بصفتها سياقية أساساً، كما تقترح تنسيق تحليل الدلالة - بصفتها - حقيقة»[4]، ويميّز باريّه بين موقف التداولية المعتدلة وموقف آخر يقع بين الدلاليّة القصوى والتداولية القصوى. وهو المتعلّق بما يُسمّى «التداولية الدلالية» «وهو موقف أحسب - والكلام لباريّه - أنّنا نقع عليه عند غرايس (Grice). فحسب «التداولية الدلالية » يكون تحليل الدلالة الخطابية دلاليّاً وتداوليّاً: فالدلاليّة تركّب مجموع القواعد المنشئة للدّلالة والمفسّرة لها، في حين أنّ التداوليّة تشمل مجموع القواعد التي تجعلنا في حالة تواصُل بطريقة مناسبة ومرْضية، وينبغي أن نُضيف أنّ الدلاليّة من هذا المنظور «مفتوحة» بما أنّها تحتوي خصائص تُسهّل إجراء المبادئ التداولية. إنّ غرايس يُسند في كتابه «المنطق والمحادثة»[5] إلى النواة الدالّة في الدلالة، وظيفةً مستوفية شروط الحقيقةً هي أرسطيّة تماماً، ويضيف بطريقة تكتيكية موازية إلى هذه النواة المستقلّة ملحقاً تداوليّاً مشكّلاً في صورة مبادئ خطابية (محادثية) غير مستوفية شروط الوظائفيّة الحقّة»[6].

1- Loc. cit. . p.153.
2 -F. Armengaud: La pragmatique, P.U.F.,Paris, 1993, p.75.
3- Catherine Kerbrat - Orecchioni: L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin,Paris,1988,p.196.
4- Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Francfort, New York , Berne, 1987,p.213.
5- H . Paul Grice: << Logique et conversation >>, communications 30,1979, (1ère éd. New York, 1975).
6- Op cit.

بعد أن يعرض باريّه لنظريّة غرايس، يرى وجوب «العودة إلى نقد هذه الوضعية المؤسفة سواء من زاوية النظر الإبستيمولوجية (تناسق المنوال وبساطته) أو من زاوية النظر الاختباريّة (ملاءمة الوضعية للثراء الدالّ للحياة الخطابية)[1].

ويستتبع القولَ بتداولية معتدلة - عند باريّه - القولُ بوظائفيّة معتدلة» بصفتها أساساً للتداولية المدمجة تُقرُّ في الوقت ذاته بدعامة المسار التواصلي النفسية والاجتماعية كلّها (البنية النفسية الاجتماعية المتطابقة للمتخاطبين وعموم الأهداف والوسائل في صورة تحقيق الغرض من التواصل)، كما تقرّ ضرورة (وجود) كفاءة أو معرفة نظام القواعد[2]. ويستدرك باريّه - بعد أن تعرّض إلى مكانة مفهوم الكفاءة في علم النفس العرفانيّ - قائلاً «من الأحسن القول إنّ الكفاءة ليست «معرفة» حقّا بل هي براعة، «صناعة» لا توجد إلاّ بصفتها إنتاجيّة عمليّة ذات مكانة تأسيسيّة للذاتية ولدى الجماعة، قطعاً لا تحتاج التداولية المدمجة إلى الإيغال في الظنون الذاهبة إلى النزعة الذهنية أو إلى متاهات أخرى خطيرة، يكفي تطوير رؤية تكون الوظيفة الخطابية وفقها مبدأ تشكيل نحويّ، وتكون الكفاءةُ براعةً تتأسّس على نمط حياة جماعة من المتكلّمين وتنتُج عنه»[3].

منهج العمل

لقد أقمنا هذا العمل على خطّة تستهدف الاتّجاه من العامّ إلى الخاصّ: من السياق المعرفي لمنظومة العلوم البيانية (النحو، أصول الفقه، البلاغة...) إلى سياق البلاغة الخاصّ ومنه إلى علم المعاني الذي تندرج فيه أخيراً أحوال المسند إليه.

فاهتممنا بتداخل مباحث علوم العربيّة وهو تداخل ثريّ؛ إذ لم تكن علميّة البحث - عصرئذ - تُنكر التباسه بغيره من العلوم، أو تداخل بعض المباحث. فكان التصوّر العلميّ يقوم على التراكم والتراكب، مع إضفاء سمات التمايز لكي لا يستحيل التداخُلُ خلْطاً.

---

1 op. cit. p .215.
2 op. cit. p .215 – 216.
3 op. cit. p .215 – 216.

وقد وجدنا في مقاربة هرمان باريه للتداولية المدمجة إقراراً بزئبقية الحدود بين التداولية (بصفتها مرادفاً للبلاغة الجديدة) والنحو[1]، وعرضنا إلى حدّ علم المعاني، ثمّ حدّ الإسناد وأقسامه، لنخلص إلى القول في أحوال المسند إليه وهو مجال اهتمامنا في هذا العمل. وقد عرضنا لبعض المَقُولات التداولية، وبعض الآراء الواردة ضمن المنوال التداولي، مقارنين بين وجهات نظر التداولية ووجهة نظر المنوال البلاغي العربي، في بعض المسائل المختارة: كالقيمة الحجاجية في مقابل القيمة الإخباريّة، ومفهوم المقام أو السياق،... وهذا الاهتمام يتعلّق بالتناول الداخلي للبلاغة والتداولية في آن، ممّا يمكن تسميته السياق التحليلي الخاصّ.

ثمّ اهتممنا بالبلاغة في علاقتها بالعلوم العربية المحايثة لها، موجّهين اهتمامنا إلى أمر التداخل بين البلاغة والنحو وبين البلاغة وأصول الفقه. وهذا العرض يتّصل بالتناول الخارجي للبلاغة في تعاطيها مع المنظومة المعرفية أو السياق المعرفي العام الذي تنخرط فيه البلاغة (وخاصّة علم المعاني).

---

1 - هرمان باريه Herman Parret عضو المؤسّسة الوطنيّة للبحث العلمي (FNRS) البلجيكية. نحيل في هذا البحث أساسا على الفصل السابع من كتابه:

H.Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique , Peterlang, Francfort , New York, Berne , 1987 .

والفصل السابع يهتم بالتداولية المدمجة (**Pragmatique intégrée p. p. 207- 227**)

الباب الأوّل

مدخل إلى الأبعاد التداوليّة

لمّا كانت النظريّات البراغماتية كثيرة، فقد آل بنا الأمر إلى الانتقاء مع عدم زعمنا بأنّ ملَكة الاختيار قد استقامت عندنا تمام الاستقامة، ولكن لابُدّ ممّا ليس منه بُدّ إذن فنحن مقتنعون تماماً بالمحاذير الواردة علينا من جهة اعتماد نظريّة دون أخرى أو الاستعانة بمصنّف دون آخر، غير أنّ المعيار الضابط للنظريّات التي توسّلنا بها يكمن في أقربها إفادةً لنا في إضاءة مباحث المدوّنة البلاغية التراثيّة التي نشتغل عليها، بما أنّ طموحنا يتأسّس على إقامة حوار بين ما هو حيّ في التراث البلاغي العربي وما تطرحه المباحث التداولية المعاصرة من طرق في تحليل الخطاب.

1- البلاغة الجديدة:

تُعرَّف البلاغة الجديدة بأنّها نظريّة الحجَاج التي تهدف إلى دراسة التقنيات الخطابية وتسعى إلى إثارة مُوالاة عقول الناس للأفكار المعروضة عليهم للقبول إثارة. والبلاغة الجديدة تفحص أيضاً الشروط التي تسمح للحجَاج بأن يبدأ ثمّ يتطوّر، كما تفحص الآثار الناجمة عن ذلك التطوّر.

هذا التعريف يبيّن إلى أيّ مدى تمثّل البلاغة الجديدة استمراراً للبلاغة الكلاسيكية وإلى أيّ مدى تختلف عنها. [في التقاليد الغربية طبعاً[1]، وربّما انسحب ذلك على مسار البلاغة العربية بوجه من الوجوه]. إنّ البلاغة الجديدة تُواصل بلاغة أرسطو من حيث توجّهها إلى جميع أنواع السامعين. إنّها تحتضن ما يُسمّيه القدامى فنّ الجدل (طريقة النقاش والحوار عبر الأسئلة والأجوبة، المهتمّة خاصّة بالمسائل الظنّيّة)، وهو ما حلّله أرسطو في كتابه «الطوبيقا» الذي يعرض التفكير الجدليّ كما وسمه والذي يميّزه عن

1- لعلّ أبرز من أشار إلى ذلك جيرار جينيت في مقاله:
G .Genette: (Figures III)ضمن **(la rhétorique restreinte)**
وكذلك أوليفيي ريبول في كتابه **O. Reboul: La rhétorique, coll. Que sais-je, PUF, Paris, 1984:** وانظر كذلك: حمادي صمّود (وغيره): أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، كليّة الآداب منّوبة، **1998**، المقدّمة ص. - ص. **11 . 48**

التفكير التحليلي للمنطق الصّوري. نظريّة الحجاج هذه سُمّيت بلاغة جديدة لأنّ أرسطو ورغم الصّلة التي يعقدها بين البلاغة والجدل، قد طوّر الأولى فقط على أساس المستمعين/المخاطبين.

إضافة إلى ذلك تنبغي الإشارة إلى تعارُض البلاغة الجديدة مع تقليد البلاغة الحديثة، وهي بلاغة أدبيّة صرف، من الأفضل أن تُدعى أسلوبية. إنّها تختزل البلاغة في دراسة الوجوه الأسلوبية، فالبلاغة الجديدة على عكس البلاغة الحديثة غير معنيّة بشكل الخطاب من أجل الزخرف أو القيمة الجمالية، بل من جهة كون ذلك وسيلة للإقناع، وخاصّة وسيلة للإبداع أي «الحضور» (أي جلب أشياء إلى ذهن السّامع ليست حاضرة في ذلك الحين)، وذلك عبر تقنيات التّمثّل[1].

2 - التداولية المُدمجة:

إنّ التداولية المُدمجة ترى أنّ القيمَة الإخباريّة للملفوظ قيمةٌ ثانويّةٌ بالنّظر إلى قيمة الملفوظ الحجاجية[2]. من هذا المنظور نرى أنّ «المجال التداولي هو قاعدة التركيبة الجامعيّة، حيث الإعراب والدّلاليّة لا يحتلاّن إلاّ مواضع التجريد دون توافُق منطقيّ نظريّ، ما لم يرتبطا بقاعدتهما المؤسِّسة»[3]. ويلاحظ هرمان باريّه أنّ «مشكل إمكانية وجود تداوليّة بصفتها أساساً مُدمجًا للنظرية اللسانية وحتّى للنّحو، يتحقّق بصفته نقاشاً يتّصل بتحديد التداولية والدّلاليّة (باريّه، 1980)»[4].

من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ أوزفالد ديكرو (Oswald Ducrot)، هو الذي أدخل التداولية في اللّسانيات، ذلك أنّ التقاليد الأنغلوسكسونية منذ أعمال جون لنشو أوستين(John Ling show Austin) ولا سيّما كتابه «كيف نصنع أشياءَ بالكلمات» ومصنّفات جون سيرل (John Searle) وخاصّة كتابه «الأعمال اللّغويّة» قد كانت ذات طابع فلسفيّ باعتبار انتماء أعلامها إلى الفلسفة

---

1 -Charles Peirce: The new rhetoric , art. In The new encyclopaedia Britannica , vol. 15, p-p 803 – 805.

2 -Jacques Moeschler et Anne Reboul: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique , Ed . du Seuil ,1994, p. 87.

3 -Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, Berne, 1987, p. 208

4 -Ibid.

التحليلية، وقد انصبّت أعمالهم على تصنيف الأفعال في اللّغة الطبيعية (اللّغة الإنجليزية) إلى أفعال تقريرية وصفية وأخرى إنجازية أو إنشائية...

فإلى أ. ديكرو يعود فضل وضع التداولية في اللّسانيات، بحيث اضطلع بما امتنع عن القيام به أوستين وسيرل من بعده.

لا تبدو نظريّة ديكرو منحصرة في بُعد من الأبعاد، بل هي متشعّبة الفروع، ثمّ إنّ صاحبها ما انفكّ يطوّرها ويُعدّل بعض عناصرها، وذلك في إطار النقد الذّاتي وسنّة تطوّر المعارف وثراء التجارب. .. لذلك من العسير الإلمام بنظريّة ديكرو بطمّ طميمها في هذه الورقات القليلة، ولكن سنوجز القول في شقّ من مباحثه هو ما تعلّق بنظريّة التداولية المُدمجة مركّزين فقط على مسألة الوظيفة الحجاجية للّغة.

2 . 1 . التداولية المُدمجة والحجاج:

تعرَّف التداولية المدمجة حسب المعجم الموسوعي للتداولية بأنها «نظريّة دلاليّة تُدمجُ مظاهر التلفّظ في السنّة اللّسانية (بمعنى اللّسان (**Langue**) عند دي سوسّير 1968م)»[1] وليست مظاهر التلفّظ في بعض وجوهها سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فتكيّف تأويلها وفق غاية المتكلّم. وقد درس ديكرو ألفاظاً وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية، ولكن قبل الانتقال إلى التحليل الحجاجيّ، ما معنى الحجاج عند ديكرو؟

إنّ ديكرو يفرّق بين معنيين للَفظ الحجَاج (**Argumentation**): المعنى العادي والمعنى الفنّي أو الاصطلاحيّ، والحجَاجُ موضوعُ النّظر في التداوليّة المدمجة هو بالمعنى الثاني.

2 . 2 . الحجاج بالمعنى الفنّي:

يعني الحجاج بمعناه الفنّيّ صنفاً مخصوصاً من العلاقات المُودَعَة في الخطاب والمُدرجَة في اللّسان، ضمن المحتويات الدّلالية. والخاصّيّة الأساس للعلاقة الحجاجية أن تكون دَرَجيّة (**Scalaire**) أو قابلة للقياس بالدّرجات، أي أن تكون واصلةً بين سَلاَلِمَ[2].

---

1 Jacques Moeschler &Anne Reboul: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ,Ed: du seuil,1994 p.79.

2 op. cit. p. 88.

إنّ مفاهيم السلّم الحجاجيّ والتوجيه الحجاجيّ يختصّان إذن بالعلاقة الحجاجيّة، سواء أحُدِّدت هذه العلاقة لسانيّاً أم اندرجت تداوليّاً. إنّه ضمن الحجاج بمعناه الفنّي، نفهم إمكانيّة الدفاع عن أطروحة أولويّة الحجاج على الإخبار. إنّه من زاوية نظر إخباريّة (مستوفية شروط الحقيقة Vériconditionnel[1])، تقريباً ق تستلزم لا - ق[2]، والحال أنّ جملةً لها شكل: تقريباً ق، لا تستدعي موضعاً (topos) يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل لا - ق، بل هي تستدعي موضعًا يمكن اعتماده مع جملة لها شكل ق. إنّ القيمة الحجاجية (تحديد السلّم الحجاجيّ الذي ينبغي أن يُوضَع عليه الفعلُ الذي يُحدِّده الملفوظُ) هي الأولى إذن بالنّظر إلى القيمة الإخبارية[3].

3 . تصوّر موريس (Charles W. Morris) للدلائلية وللتداولية:

التداولية هي العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوّليتها، هذا هو التعريف الأوّليّ للتداولية. ويفرّق موريس بين التداولية الخالصة والتداولية الوصفية، ونعت «الخالصة» يعود إلى تطوير لغة حيث يكون الحديث فيها عن البُعد التداولي للسيميوزيس (توليد الدلالة)(Semiosis) والمفاهيم الأساس للتداولية هي: المؤوّل (بكسر الواو) والمؤوَّل (بفتح الواو) والاصطلاح (المطَبّق على العلامة) والأخذ بعين الاعتبار (بصفته وظيفة للعلامات) والتحقّق والفهم، وتوجد مفاهيم أخرى مهمّة للدلائلية مثل الدليل (العلامة) واللغة والحقيقة والمعرفة، وهي ذات مكوّن تداوليّ. إنّ التداولية تفترض التركيب والدلالة. فالمعلوم أنّها العلاقة بين العلامات فيما بينها والعلامات في علاقتها بالأشياء، حتّى نصل إلى علاقة العلامات بالمؤوّلين[4].

عن المنطق غير الصّوري انظر برلمان Perelman 1977، وعن المنطق الطبيعي انظر غرايز 1982م و1990م وغرايز (ط) 1984م ؛ بورال Borel وغرايز Grize وميفيل Miéville 1983م، فينيو Vignaux 1976م .

1 – وجهة النّظر« المستوفية شروط الحقيقة»، أخذنا ترجمة هذا المصطلح عن عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد 13، 2001،ج.1، ص30.

2 – يمكن أن نضرب مثالا على ذلك: يسأل الزوج زوجته: هل العشاء جاهز؟ فتجيبه: هو تقريبا جاهز. فالجواب يستلزم أنّه غير جاهز.

3 -Ibid p. 89.

4 -F. Armengaud: La pragmatique, PUF, 1993, p. 34.

مفهوم القاعدة التّداولية:

إنّ القواعد التركيبية تحدّد العلاقات بين العلامات الحوامل؛ أمّا القواعد الدلالية فتربط الصلة بين العلامات وأشياء أخرى؛ في حين أنّ القواعد التداولية تنطق بالظّروف الخاصّة بالمؤوّلين، وهي ظروف تكون العلامة الحامل ضمنها علامةً. ومن ثمّة، فإنّ كلّ قاعدة تجري بطريقة سلوك نمطي، وبهذا المعنى يوجد مكوّن تداوليّ في كلّ القواعد. ولكن ثمّة قواعد تداولية مخصوصة. إنّ هذه القواعد تعبّر مثلاً عن الشّروط التي ينبغي أن يستجيب لها المؤوّلون ليؤديّ اسم الفعل مثل «أوّاه!» وظيفته (إنشاء عمل التأوّه) أو صيغة أمر مثل «تعَالَ!» أو عبارة تقييمية مثل «لحسن الحظّ» (إبداء الارتياح) أو عبارات مثل «صباح الخير! »(إنشاء عمل التحية) أو مختلف الوسائل البلاغية أو الإنشائية. وبما أنّ صياغة مثل هذه الشّروط لا تستوعبها حدود التركيب ولا الدلالة، فهي من مجال اشتغال التداولية[1].

لقد توقّع مُوريس منذ سنة 1938م المنعطف الذي ستتخذه البحوث اللاّحقة: المنزع العامّ يتمثّل في البحث المتخصّص سواء في التركيب أو الدلالة أو في ميدان التداولية الأرحب. لذلك لم يعد ثمّة تركيز زائد على العلاقات فيما بين هذه الاختصاصات ضمن الدلائلية. وغالباً ما يقدّم المعلّقون تقدُم البحث على أنّه بناءٌ انطلاقاً من التركيب، تنضاف إليه وجهة النظر الدلاليّة ثمّ التداوليّة (التي تُعهد إليها مسائل تستعصي معالجتها خارجها !). والحال أنّ البُعد التداوليّ حاضرٌ منذ إدخالنا مفهوم القاعدة: القاعدة تكون دائماً من أجل استعمال مّا[2].

4 ـ نحو تداوليّة صوريّة: برنامج ستالنكير(Stalnaker) سنة 1972م:

علم الدلالة هو دراسة القضايا (propositions)؛ أي دراسة مواضيع تَمَثُل شروط حقيقية. ننطلق في العادة من العالم الواقعيّ، ولكن من الملائم إمكان تقييم لا فقط الحالة الراهنة للعالم ولكن حالات ممكنة له، وهو ما سمّيناه

---

1 -Op. cit. . p.p. 36 – 37.
2 -Op. cit. . p. 37.

«عوالم الممكنة» إنّ القضيّة هي طريقة لتقسيم العالم على قسمين؛ لتقسيم مجموع الحالات الممكنة للعالم قسميْن: الحالات المُقصاةُ من قبل حقيقة القضيّة والحالات غير المُقصاة. كيف نحدّد عالَمًا ممكنًا؟ يكون ذلك بتخصيص مجال ذوات يُقال إنّها تُوجد في هذا المجال[1].

فللتداولية إذن مهمّتان:

- ✓ تحديد الأعمال اللّغويّة الهامّة، وذلك هو تحليل الأعمال المتضمّنة في الأقوال[2].
- ✓ تعيين خصائص سياق التلفّظ الذي يحدّد أيّ القضايا يُعبَّر عنها بجملة مُعطاة.

إنّ مشكلة تحليل الأعمال اللغوية، هي إيجاد الشروط الضروريّة والكافية للنجاح أو حتّى للإنجاز العادي لعمل لغويّ. وتشتمل هذه الشّروط على وجود بعض الخصائص (السّمات) أو انتفائها في السّياق الذي يُنجز فيه العمل اللغوي. مثال ذلك: مقاصد المتكلّم والمعرفة والاعتقادات والمحاولات والمصالح المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، والأعمال اللغوية الأخرى المنجزة في السّياق ذاته، والظرف الذي جرت فيه المخاطبات وتأثيراتها وقيمة الحقيقة للقضيّة المعبَّر عنها ... إلخ.

لا يختصّ سياق التلفّظ بالقوّة التي عُبّر بها عن القضيّة فحسب، ولكنّه يشمل القضيّة نفسها[3].

1- Op. cit. . p.40.
2- Op. cit. . p.44.

3 - «الأعمال المتضمّنة في الأقوال» نترجم به مصطلح (**Actes illocutionnaires**) الفرنسي . وقد آثرنا هذه الترجمة على أخرى واردة هي «الأعمال اللاقوليّة» وقد استعملها شكري المبخوت في فصل « الحجاج في اللّغة» ضمن «أهمّ نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية منذ أرسطو إلى اليوم»، كليّة الآداب منّوبة، 1998م، وأورد عبد الله صولة الترجمتين معاً: (الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ج1، ص107). [أمّا أثناء مناقشة الرسالة فقد نبّهنا الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّه من الأفضل أن نختار ترجمة أكثر اختصاراً وهي الأعمال اللاقولية. غير أننا وإن اقتنعنا برأيه، فإننا آثرنا أن نترك الاختيار الأول ليكون شاهداً على اجتهاد عملنا به في فترة ما ثمّ لم نجد غضاضة في تغييره إلى سواه، عملاً بالقاعدة القائلة «لا مشاحّة في الاصطلاح إذا بانت المعاني» ...] .
ومناط تفضيلنا الترجمة التي اخترنا على الأخرى أنّ المصطلح وارد على الفرنسية من الإنجليزية (الأمريكية) التي ظهر فيها أولاً (**Illocutionary acts**) ومعلوم أنّ السابقة (**in**) [وقد ماثل الحرف (**n**) الحرف (**l**) المجاور له] تدلّ في الإنجليزية على الداخل أو المضمّن، في حين أنّ

. تعليـق:

هـذا العـرض لـبعض المقاربـات اللـسانية والفلسفية للتداوليـة يُركّـز علـى الطابع المنهجيّ والإجرائيّ، وقد اعتمدنا بشكل غالـب كتـاب فرانسواز أرمنغـو المحال عليه في الهوامش السّابقة، وذلـك اقتـصارًا منّـا علـى الخطـوط الكبرى، ففضّلنا الاطّلاع على عدد مـن المقاربات، ولم نـتبنّ واحدةً منها فقـط خـشيةَ الوقـوع في الإسـقاط عنـد مزاولـة المـتن التلخيـصيّ ورهبـةً مـن التمحّـل في اسـتخراج النتـائج. غـير أنّنـا لا نـزعم مـع ذلـك أنّ جـميع مـا ذكرنـاه يمثّـل الأطروحـات التداوليّـة، ولكنّـه عـرض مختـصر يتوقّـف عنـد بعـض المحطّـات المهمّة في النظريّات التداولية المعاصرة سنحاول الإفادة من أخرى أحدث منـها في الإبّان.

ثمّ إنّنا نزعم محاولة توظيف بعض تلك المقاربات في إنـارة قـراءة «شـروح التلخيص» قراءة معاصرة تركّز على البُعد التداوليّ في هذا المتن البلاغيّ، وما مـسايرتنا لمـصنّف فرانـسواز أرمنغـو إلاّ محاولـة لاقتنـاص أكثـر فُـرَص المسك بخيوط المشهد التداوليّ المهمّة، فإن لم نفهم بعـض المقاربـات في هـذا المـضمار أو مررنا على بعضها الآخر مرور الكرام، فمـا ذلـك إلا لقـصور منّـا عـن إدراك الـشّمول في مجـال تـشعّبت فيـه الـرّؤى وتزاحمـت الفلـسفات والمنـاهج وربّمـا تضاربت المقاربات.

إنّ سمـة الثـراء الـشديد في المباحـث التداوليـة، قـد تـؤدّي بنـا إلى محاولـة تجنّب التـشتيت، وذلـك بـالوقوف علـى مـا نـراه ملائمـاً للمدوّنـة التراثيـة سـواء أكان ذلك بالتوافق أم بالمخالفة أم بغير ذلك من أنماط التلاقح.

السابقة ذاتها تدلّ في الفرنسية على الضدّ أو العكس كـ: (متعدّ: **transitif**) مقابل (غير متعدّ: **intransitif**)" والسابقة (**in**) - كما تذكر فرانسواز أرمنغو- من اللاتينية تعني (في) والجذع (**locutio**) يعني الخطاب؛ فالعمل المضمّن في القول هو ما نفعله ونحن نتكلّم".

F. Armengaud: La pragmatique, P.U.F.Paris, 1993, p 78.

ويوافقنا مسعود صحراوي في الترجمة ذاتها وإن كان يُسمي العمل فعلاً. انظر: د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت، دار الطليعة، **2005**، **42**.

وقد وجدنا اقتراحات أخرى لترجمة المصطلح نفسه منها «الفعل التكلّميّ» أو «فعل الإنجاز»، طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، الدار البيضاء ـ بيروت، المركز الثقافي العربي، **1998**، ص **260**، الهامش (**10**).

ومعلوم أنّ (**Actes illocutionnaires**) و(**Actes illocutoire**) هما بمعنى.

ولقد أقامت فرانسواز أرمنغو كتابها[1] على عرض أهمّ المقاربات التداولية عرضاً تاريخياً ما أمكنها ذلك الحالُ، ثمّ أسّست الفصول الثاني والثالث والرابع على برنامج هنسن (Hansson) الذي أسّس تداولية ذات درجات ثلاث. وكان الفصل الخامس بياناً لتفاعل التداولية في التيّارات الفلسفية المعاصرة.

5 ـ تكوين تداوليّة ذات درجات ثلاث: برنامج هنسن في 1974م:

إنّ هنسن (Hansson) هو الأوّل الذي حاول التوحيد بين مختلف أجزاء التداولية توحيداً نسقيّاً مراعياً التمفصل بين مختلف تلك الأجزاء. وقد أقام محاولته هذه بطريقة تقدّميّة مستقلّة نسبيّاً.

إنّ هنسن يميّز بين ثلاث درجات في التداولية. وعبارة "درجات" المختارة عوضاً عن "أجزاء" تحدّد فكرة المرور التدريجيّ من مستوى إلى آخر. وسنرى أنّه يتمّ وضع بعض مظاهر السّياق في الاعتبار بالنسبة إلى كلّ درجة. ويمكن القول إنّ السّياق يغتني ويتعقّد من درجة إلى أخرى.

1) تداولية الدرجة الأولى هي دراسة الرموز الإشاريّة، أي العبارات الغامضة نسقيّاً. عبارات معناها غامض ومرجعها يتنوّع نسقيّاً حسب ظروف استعمالها، أي حسب سياق التلفّظ.

ما السياق بالنسبة إلى الدرجة الأولى ؟ إنّه موجودات أو محدّدات موجودات. إنه سياق وجوديّ ومرجعيّ: يتمثل في المخاطَبين وفي إحداثيات المكان والزمان.

2) تداولية الدرجة الثانية هي دراسة الطريقة التي تتّصل فيها القضيّة المُعبَّر عنها بالجملة المنطوقة، إذ في الحالات المهمّة، ينبغي أن تتميّز القضيّة المعبّر عنها عن الدّلالة الحَرْفية للجملة. ما السّياق بالنسبة إلى الدرجة الثانية ؟ إنّه السياق في معناه الموسّع عند ستالنكير (Stalnaker)، أي هو موسّع ليشمل ما يفترضه المتخاطبون أيضا. إنّه سياق المعلومات والمعتقدات المشتركة. ومع ذلك فإنّه ليس سياقاً «ذهنيّاً» ولكنّه سياق يُعبّر عنه بألفاظ "العوالم الممكنة".

3) تداوليّة الدرجة الثالثة هي نظرية الأعمال اللغويّة. ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يتمّ إنجازه عبر استعمال بعض أشكال اللّسانية. إنّ الأعمال اللّغويّة

---

1 -F. Armengaud: La pragmatique, PUF , 1993 , p.127.

موسومةٌ لسانياً، ولكن ذلك لا يكفي لرفع الالتباسات وتحديد ما تمّ إنجازه حقّاً في وضعيّة تواصليّة معيّنة. وإنّ وجود الأعمال اللّغويّة الغير المباشرة يجعل المشكل أعقد.

وعلى غرار ما أشار إليه شنال (Schnelle) منذ 1973م من أنّ «السّياق هو الذي يحدّد ما إذا كان ملفوظ جادّ قد تمّ إنجازه وليس مَزْحًا، أو إذا ما عَرَضنا مثالاً، هل إنّه يشكّل إنذارًا أم إنّه يُعطي أمرًا.»، فإنّنا نرى أنّ مفهوم السّياق هنا أثرى وأكثر إطلاقاً منه في الحالات السابقة. إنّ رفع الالتباسات في الحالات التي طرحها شنال، قريبٌ إلى الانتساب إلى كفاءة موسوعية أو كفاءات ثقافية أو عابرة للثقافات فضلا عن الحسّ الفرديّ"[1].

إنّ هذا التخطيط الذي نقلته فرانسواز أرمنغو عن هنسن يمثّل في ما نرى مقاربة صالحة للملفوظات بأنواعها في اللّغات الطبيعية.

غير أنّنا نحدس مُسبقا، برهان مهمّ يتمثّل في خصوصيّة المقاربة التداولية للنصوص المنتمية إلى جنس الشرح البلاغي، والرهان يكمن في ما نرى، في حيّز اشتغال المشروع التداولي المقترح: هل هو المتن الشّرحي بوصفه وحدة منسجمة، فيتمّ تشريحه بطريقة كليّة وفق المنوال التداوليّ ؟ أم إنّ المقاربة التداولية ستغوص خلال ثنايا الشّرح، فتتسلّط على التناول البلاغي لمدوّنة الشّواهد (باعتبار انتماء هذه الأخيرة إلى الإنجاز الفرديّ للّغة، وهو إنجاز خاضع من حيث المنطلق إلى السّياق والعلاقات التواصلية)، لتُشكّل مقاربة ثانية ذات مستويين في التعامل:

1. مستوى فهم الطرح البلاغي: التفسير البلاغي للوجوه الجمالية والتأثيرية في الأقوال.

2. مستوى طرح بديل تداوليّ / أو إقرار تشاكل مع التناول البلاغيّ القائم [2].

ولعلّنا سنعمد إلى المراوحة بين المستويين بشكل منظّم عسانا نُوَفّق إلى

---

1 Op: cit. p.p. 47 – 48.

1- هذا التفريع في الافتراض يجعلنا نتفق مع ما قاله مسعود صحراوي «[...] ولكن استقلالية التراث العربي لا تبرر الممارسات الإقصائية الحزبية التي تجعل منه غير قابل للتحاور العلمي المنصف مع معطيات العلوم المعاصرة، ولا سيما إذا توافرت لبعض مفاهيمها الكفاية العلمية الوصفية والتفسيرية المناسبة لدراسة البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية (phénomènes discursifs) للغة العربية.»، التداولية عند العلماء العرب، ص8.

إحاطة أشمل بموضوع العمل، وهي دراسة البُعد التداوليّ في شروح التلخيص.

وإن كان نصّ العنوان يحتمل قراءتين على الأقلّ:

1) القراءة الأولى تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ومن ثمّة يكون البحث عبارة عن كشف ذلك البُعد وإماطة اللّثام عنه.

2) القراءة الثانية لا تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ولكنّها تطرح إضافة صبغة تداولية على التناول المتوافر في الشّروح البلاغيّة المدروسة.

فيكون البحث إضافة وتلويناً مخصوصاً للمدوّنة التي نشتغل عليها.

6 . التداخل بين النحو والبلاغة:

يُشير بعض الباحثين المستعربين إلى «تطابق في العمق» بين التحليل البلاغي في علم المعاني (مبحث الإسناد) والتحليل النحوي للمبحث ذاته[1]، وفي ذلك إقرارٌ بثقل وطأة المنهج النّحويّ الذي تكرّس فجعل علم المعاني اختصاصاً ضيّقاً لا يبلُغه الباحث إلاّ بعد أن ترسخ قدمه في آليات التحليل النحوي.

غير أنّ باحثاً عربيّاً معاصراً، قد ارتأى أنّ اختلاط مسائل النحو بمسائل علم المعاني، قد أضرّ بالبلاغة من جهة كونه يقيم تعارُضًا صميماً بين البلاغة بما هي دراسة الكلام الجميل، والنحو بما هو دراسة الكلام السليم، مع تحكيم منهج هذا في عمل تلك. فالمنطق يقول إنّ المنهج الذي يُدرس به «الأسلوب العادي» ليس المنهج نفسه الذي يُحتكم إليه عند دراسة «الأسلوب العالي» أو «الكلام السامي» بعبارة جون كوهين (Jean Cohen). لذلك يخلص الباحث إلى الدعوة التالية: «ولعلّي أكون أكثر صراحة حين أدعو إلى تنحية علم المعاني عن كيان البلاغة لتحتفظ البلاغةُ بتجانُسها وصفائها ووظيفتها الجمالية التي تختلف عن وظيفة النحو القائمة على السلامة اللّغويّة»[2].

غير أنّ بوهاس وجماعته يروْن أنّ البلاغيين - في مبحث الإسناد - على الرغم من اشتراكهم مع النّحاة، فقد توصّلوا إلى بعض النتائج التي لم يقفْ

1- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques , tome1, chap. IV , section 2: l'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique (G. Bohas, J – P. Guillaume, D. Kouloughli) , Pierre Mardaga éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p.271.

2- د .صلاح عيد : الأسلوب الأدبي بين الاتّجاهين النّحوي والبلاغيّ، القاهرة، مكتبة الآداب، 1993، ص. 6.

عندها النّحاة. وقد علّلوا ذلك بالمنهج المعتمد لدى أولئك البلاغيين، وهو منهج يتأسّس على اهتمام قارّ لديهم «بربط الأعمال المتّصلة بنظام الكلمات، باستراتيجيات المتكلّم وبآثار المعنى المرتبطة بتلك الاستراتيجيات بانتظام»[1].

فالمستعربون يَعدُون البلاغيين على تقارب كبير وتوافق شديد مع النّحاة،غير أنّ ذلك لم يطمس بعض التميُز لديهم. في حين يرى د. صلاح عيد أنّ ارتباط البلاغة بالنحو منذ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في «دلائل الإعجاز»، مروراً بفخر الدين الرازي (ت 606 هـ)، وصولاً إلى السكاكي (ت 626 هـ) والخطيب القزويني (ت 739 هـ)، قد شلّ النظر الأصيل في جماليات الأسلوب، وذلك بتسليط منهج النحاة على مباحث البلاغة، ولم تَكْف مُحاولة حازم القرطاجنّي في «منهاج البلغاء» في الفصل بين مجالي النحو والبلاغة، ولا جهد ابن خلدون في «المقدّمة» في ربط النحو بمجاله الأصلي وهو الإعراب[2]، في رفع الضيم الذي ألحقه تحكيم النحو في البلاغة. فكأنّ التداخل بين مباحث العلمين يُعدّ «خلطاً» عند د. صلاح عيد، لا سيما إذا تعلّق الأمر باستبداد النحو بالبلاغة. غير أنّ بوهاس وجماعته يرون أنّ أسباباً تاريخية تكمن خلف هذه الظاهرة، فقد حاولت البلاغة التخلّص من سيطرة النّحو، بل أكثر من ذلك، إذ يقرّر المستعربون «أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تلمّح إلى ذلك تلميحاً)»[3] غير أنّ هذه النزعة قد ولدت - في نظر بوهاس وجماعته - متأخّرة جداً (القرن الخامس للهجرة) فهي عاجزة عن أن تزحزح النحو عن مكانته التي ابتناها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة.

فكان للنحو ذلك المحلّ الأسنى في «الصرح الثقافي [العربيّ]»[4] وارتضى البلاغيون بالتراتب بين الفنون، بحيث لا يُصار إلى مباشرة البلاغة إلاّ بعد التفقّه في النحو[5].

1- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques p.271.
عنوان سابق (الترجمة من عندنا)271

2 - د. صلاح عيد : الأسلوب الأدبي، ص6.

3- Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, p. 270.

4 -Ibid .

5- وتتجلّى هذه الظاهرة في التعليم المدرسي إلى الآن، حيث يُدرس الإعراب والتصريف منذ التعليم الأساسي في مرحلته الأولى، ولا تدخل البلاغة إلاّ بعد الفراغ من اكتساب المعارف النحوية الضرورية، أي في بداية التعليم الثانوي، ولا يدوم تعليمها إلاّ سنة واحدة .

لنا على كلام د. صلاح عيد نقطة نقديّة، وأخرى على كلام بوهاس وجماعته.

إنّ تفريق د. صلاح عيد بين هدف البلاغة وهدف النحو هو أساس دعوته إلى «تنحية» علم المعاني من البلاغة، وإن كان لم يبيّن هل يقصد بـ«التنحية» إلحاق هذا العلم بالنحو، أم اطّراحه وطمسه، أم إعطاءه منزلة أخرى بين المنزلتين؟.

إذا سلّمنا بأنّ اللّغة من حيث هي جهاز (نظام دلائليّ) عمياء عن الجمال: فهي آلة لإنتاج الكلام وتركيبه. أمّا النحو، فهو الضابط للسلامة والمقبوليّة (يوجد فارق لطيف بين المقبولية (**acceptabilité**) والنّحوية (**grammaticalité**)، في النظرية التوليدية، على سبيل التدقيق). وأمّا البلاغة فهي الضابط للجماليّة. فإذا نظرنا إلى مباحث علم المعاني - وهو مجال الطعن عند د. صلاح عيد - ألفينا أنّ الفصل والوصل والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والمساواة، أبوابٌ لا مندوحة عنها، عند النظر في نحو النصّ أو بلاغة الخطاب. فإذا أفرغنا البلاغة من هذه الأبواب كان التحليل الجماليّ ناقصاً. ولعلّ القول بالتكامل بين النحو والبلاغة أولى عندنا؛ إذ تبدأ البلاغة عملها عندما يستوي في النحو مهمّته. ذلك أنه من غير المنطقيّ النظرُ في بلاغة جُملة لاحنة (لا نحويّة)، طبعاً ينبغي الأخذ بالنحو في مفهومه الواسع بما هو سَمْتُ العرب ونَهْجُهم في تصريف الأقوال وإنشائها.

وربّما شُبّه علم المعاني بعلم الدلالة (**La sémantique**)، وهو عند الغربيين بمعزل عن البلاغة (أو الخطابة)(**La rhétorique**)، وهذه المقارنة تقودنا إلى النقطة النقدية الثانية التي تتّصل بالقول بانحسار البلاغة واتّخاذها مرتبة أدنى من تلك التي للنحو - كما يشير إلى ذلك بوهاس وجماعته - فهذا التمشّي في التحليل يذكّرنا بتاريخ الأسلوبية - عند الغرب - حيث آلت إلى الذّبول عندما اتُّخذت مساعدة للنقد الأدبيّ وقد أجرى جورج مولينييه حُكماً عامّاً ينطبق على الأسلوبية الغربية وكذلك على البلاغة العربية، يقول: « عندما يُعدّ علمٌ ما ثانويّاً بطريقة مُسبقة، فإنّه يضعُف بسرعة»[1].

---

1 -G Molinié , Art. Stylistique , in Encyclopædia Universalis , Vol. 21, Paris, 1996, p. 706.

6 . 1 .: مقارنة منهج البلاغيين بمنهج النّحاة:

يشير جورج بوهاس وجون بول غيّوم وجمال الدين الكُلُغْلي إلى التقاليد العربيّة في علم البلاغة معرّجين على القزويني صاحب «تلخيص المفتاح» للسّكاكي (الباب الثالث) وهو المصنّف الذي «فتح عهد الشّروح والحواشي الغزيرة في اختصاص البلاغة»[1] ويشير المستعربون إلى استقرار البلاغة علماً يتفرّع إلى ثلاثة علوم:

- ✓ علم المعاني [النحويّة].
- ✓ علم البيان [بلاغة الصُوَر].
- ✓ علم البديع [علم تزيين الخطاب].

ونلاحظ أنّ التسمية الأجنبية التي اقترحوها للعلمين الثاني والثالث تذكّرنا ببعض أقسام الرّيطوريقا في التقاليد الغرْبيّة، إذ يتحدّث تودوروف[2] عن أقسام البلاغة مشيراً إلى أنّ المصنّفات [البلاغية/الخطابية] تقسّم إعداد كلّ خطاب إلى خمس فترات أو خمسة أقسام هي على الترتيب: الابتكار - الترتيب - الإلقاء - التذكّر - النّطق (أو التلفّظ).

فقسم الإلقاء يتمثّل في «البحث عن أحسن شكل ممكن للخطاب، وجوهر هذا البحث هو الجنس الأدبيّ بشكل خاصّ (غنائي، ملحميّ، دراميّ - تراجيدي أوكوميدي، تعليميّ، تاريخي، إلخ....) ويكمن أساساً في علم تحسّس الصّور»[3]. ويشير تودوروف في موضع لاحق من المرجع نفسه إلى أنّ «البلاغات (أو الخَطابات بفتح الخاء) نزعت في القرن السابع عشر وبدرجة أشدّ في القرن الثامن عشر إلى تركيز اهتمامها على الإلقاء، أي أسلوب العرْض، محقّقة بذلك عمليّاً الربط بين البلاغات والبلاغات الثواني أي الشعريّات»[4].

---

1 -G. Bohas , J-P. Guillaume, D. Kouloughli: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique , in Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques , Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège , Bruxelles , 1989 ,p.-p. 260 – 282.
2 -T. Todorov: Poétique, in. Encyclopædia Universalis , Paris, 1990.
3 -Ibid.
4 -Ibid.

وبتبسيط مخلّ (وكلّ مقارنة هي مغالطة من بعض النواحي) نقول إنّ علم المعاني يوافق تقريباً، قسمي الابتكار والترتيب[1]، في حين يوافق علمَا البيان والبديع قسم الإلقاء.

وبعيداً عن هذا الهاجس المقارنيّ غير الملائم، نرى من الأصلح تركيز النظر على علاقة علم المعاني بإشكاليات الملفوظ (**énoncé**) والتلفّظ (**énonciation**)[2]. ويشير بوهاس وجماعته إلى أنّ «قسماً لا يستهان به من اهتمام المختصّين في هذا المجال، قد انصبّ على تحليل المعايير الموضوعيّة والذاتيّة اللاّزمة ليكون الملفوظ مناسباً للمقام. هذا الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات بين الملفوظ والتلفّظ قد قاد إلى أشكلة الأدوار المتوالية للمتكلّم والمخاطب ولحال الخطاب [سياق التلفّظ]، كما أدّى إلى التعرّف على سمات

1- نشير مجدّداً إلى سذاجة المقارنة، ولكن لابأس من التذكير بأنّ الابتكار - كما يرى تودوروف - قسمٌ من الخطابة يشمل «البحث عن الأفكار وأساسًا الحجج والبراهين التي ستكوّن مادّة الخطاب وأساسه » براهين طبيعية أو واقعية ؛ براهين اصطناعية، أي تعود إلى الفنّ، والتي تُسمّيها المصنّفات أيضاً مواضع (**topoï**) إنّها كلّ التأثيرات والوسائل الممكنة التي تستطيع تأثيث الخطاب (وهي خمسة عشر موضعا): كالعودة إلى الاشتقاق، وإلى التعريفات، وإلى الترقيم، وإلى اعتبارات عن الصّلة بين الجنس والنّوع، وبين السّبب والتأثير، والمقارنة، والمتضادّات، والظروف . ولكن الابتكار يشمل أيضاً،

وهذا غريب بالنسبة إلى التفكير المعاصر، بناء المتكلّم شخصيّته (أخلاقه) بنفسه، لأنّها تتحكّم كثيراً في مصداقيّته خطيباً؛ ثمّ علم استعمال العواطف وهو شديد الحَدْسيّة، فهي أضمن «سرّ للذّهاب إلى القلب » كما يقوَل مصنّف جيبار (1730) (**Gibert**) .

أمّا الترتيب، فيُعلّمنا تنظيم الموادّ المجمّعة عبر الابتكار حسب النظام الأنسب. ولكن مهما يكن المكان المختار لاستعمال هذه الموادّ في خطاب مُعطًى، تتّفق كلّ المصنّفات إجمالاً على نظام عامّ. فقد ورد عن بوردالو (**Bourdaloue**) أنّ الاستهلال يجلب الانتباه ثمّ يقترح سؤالاً مع إعلان عدّة نقاط تحتويها (القسمةُ) ؛ ويعرض السردُ الأحداثَ والحجج (للتأكيد) وضدّ (التفنيد)، والموجز يلخّص النقاط المحصّلة، ثمّ تمنح خاتمة الخطبة لها الطاقة المنطقية، الانفعالية، الجمالية للضربة الأخيرة المتقنة »

T. Todorov: Poétique, in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990.

2- يقول محمد الشاوش: «وتجدر الإشارة إلى أنّ من يترجم العبارتين الفرنسيتين **énonciation** و**énoncé** بالتلفّظ والملفوظ على الترتيب، لا يحصل من هذه الترجمة إلاّ على تحريك الشّفتين وإصدار الصوت، وهو معنى بعيد عن معنى العبارتين الفرنسيتين، والأنسب أن يجعل مقابلهما «القول » . بمعنى المصدر الدّال على الحدث للأقولى، وبمعنى الاسم أي المقول للثانية » . أصول تحليل الخطاب (مرجع مذكور،ج2، ص618). إن كانت وجهة نظر الشاوش وجيهة من جهة النقد، فإنّها تثير إشكالاً عندما يتعلّق الأمر بالاقتراح البديل. إذ هو قد اتخذ كلمة (قول) ترجمة للكلمتين الفرنسيتين، وهذا الضرب من الاشتراك، وإن أوحى بثراء معاني كلمة (قول) في العربية، فإنّه يوقع في الالتباس عند الاستعمال .

هذه المكوّنات المختلفة لحدث التّواصل، ضمن البنية الشّكليّة للملفوظ»[1] .وهذا التحليل مستقيم في نظرنا غير أنّ ما بُني عليه من نتائج يستحقّ التأمّل. يقول المستعربون: «وهكذا، فإنّ الحُكم نفسه [المحتوى القضوي نفسه]، لا ينبغي - حسب المختصّين في علم المعاني - أن يُقدّم بالطريقة ذاتها إلى المخاطب الخالي الذهن أو الطالب أو المنكر.

وبالمثل، يمكَن حذف عناصر تكوينية رئيسة من الملفوظ (المسند إليه - المفاعيلَ - أدوات التعريف) دون خسارة، وربّما حقّق ذلك الحذف فضْل نجاعة واقتصاد، أحياناً، إذا كان السياق المقاميّ الموضوعيّ أو العالم الذهنيُ الذاتيّ للمخاطب يسمح بتعويض العناصر المحذوفة. في حين أنّ عمليّات الحذف التي لا تتوافّر على ضمانات موضوعية وذاتية بالاسترجاع، تَصِمُ الملفوظ بعدم المناسبة»[2]. يمكننا أن نقول عن هذه الاستنتاجات الصائبة في مجملها عن ظاهرتي مراعاة حال المخاطب والحذف إنّها - على الرغم من صوابيّتها - تبدو انتقائية. فالظاهرة الأولى تتعلّق بالمخاطب: فإذا كان خالي الذهن يتوجّه له القول خالياً من المؤكّدات كقولك:

(أ) عبدُ الله قادمٌ.

أمّا إذا كان متردّدا بين القدوم وعدمه، فنستعمل مؤكّدًا واحدا لنرجّح كفّة القدوم فنقول:

(ب) إنّ عبدَ الله قادمٌ.

وأمّا إذا كان المخاطَب مُنكرًا تماماً لمسألة القدوم، فعند ذاك يُحتاج إلى مؤكّدَيْن فأكثر لإزالة الوهم العالق بذهنه فنقول:

(ج) إنّ عبدَ الله لَقَادمٌ .

وقد استعملنا في هذا القول مؤكّدين هما (إنّ) واللاّم في صدر الخبر.

وقد نزيد على ذلك إخراج القول من الإخبار إلى الإنشاء باستعمال تأكيد مغلّظ كالقسم:

(د) والله إنّ عبد الله قادم (أو لَقادمٌ).

وخروج القول من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء، فيه تقوية أشدّ لدرجة

1- G. Bohas et al. Ibid.
2- G. Bohas et al. Ibid.

التأكيد. إذن ثمّة سلّمية تحكم قيس حالة المخاطب الذّهنية، فيرد القول مستجيباً لها على المقتضى المطلوب.

أمّا الظّاهرة الثانية المتعلّقة بالحذف، فقد أدرجها الشرّاح تحت باب «القول في أحوال المسند إليه» وقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بأنواعه) استناداً إلى قاعدة منطقية أوردها التفتازاني (على سبيل المثال) في قوله: «قدّمه (أي الحذف) على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عَدَم الإتيان به، وعدمُ الحادث سابقٌ على وجوده»[1]. فالحذف «من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط»[2]، وهذا يُشعر بأنّه العدمُ بعد الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحيّ: وهو عدمُ الإتيان بالمسند إليه.

وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بصفتها حالاً من أحوال المسند إليه، إنّما تتعلّق أساساً بالمبتدأ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل «مُستَكنٌ في الفعل» كما يقول النّحاة)[3].

6 . 2 . المنوال النحوي والمنوال البلاغيّ:

يشير بوهاس وجماعته إلى التناقض القائم بين المنوالين النحويّ والبلاغيّ في تحليل الملفوظات. يقولون: «[...] إنّ المختصّين في علم المعاني، قد طوّروا منوالاً للتحليل الشكلي للملفوظات، تُناقضُ بساطتُه ورشاقتُه تعقيد التحليل التقليدي للنّحاة واعتباطيّته أحياناً»[4]، لا شكّ أنّ هذا الوصف لتحليل النحاة يتناقض وموقفَ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، فما سمّاه بوهاس وجماعته «اعتباطيّة التحليل أحياناً» قد يُقصد منه ما يسمّى «تمحُل النّحاة» وقد بيّن الأستاذ الشريف أنّ اعتماد النّحاة أشكالاً نحويّة نادرة ومعقّدة أحياناً إنّما هو «اختيار ذو قيمة منهجيّة، إذا كان القصدُ منه مثلاً اختيار قدرة النظريّة على التكهّن بالظواهر قبل ملاحظتها ووضعها»، ويستنتج الأستاذ الشريف قائلاً: «فليست الجملة [. ..] تأديةً عفويّةً لمعنى [. ..]، بل

---

1 -شروح التلخيص، ج. I، شرح التفتازاني، ص 273.

2 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 273.

3 -انظر تحليلاً موسّعاً لظاهرة الحذف في باب «أحوال المسند إليه »، من هذا العمل.

4 -G. Bohas et al.: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique , in. Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques , Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p.268.

تأديةٌ مبحوث عنها ومقنّنة بتمشٍ منهجيّ واضح مُسيَّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثاً عن معناها، والنّصوص الشّرعيّة احترازاً من الخطإ في فهم أحكامها»[1].

وكيلا يكون النقد المتّجه إلى موقف بوهاس وجماعته اتّهاماً للنّوايا أو رجمًا بالغيب، نعرض تصوّرهم لتميّز التحليل البيانيّ للمشتغلين بعلم المعاني عن التحليل النحوي، يقولون: «هذا المنوال الذي نكتشف عناصره الرئيسة عند الجرجاني، يقوم على بعض المفاصل الوظيفية الأساس التي يمكن تلخيصها كما يلي:

(1) كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسنادية بين مسند إليه ومُسند.

(2) في كلّ ملفوظ، ما خرج عن المسند إليه والمسند، فهو قيد يتسلّط على المسند إليه أو على المسند أو على العلاقة الإسنادية. ويحمل هذا القيد حصْرًا للّفظ الذي يتعلّق به.

(3) عمليّة التقييد يمكن تكرارها، أي إنّ قيدًا يُمكن أن يُسلّط على قيد آخر.

(4) كلّ ملفوظ معقّد يُحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعملية تلك بنية إسناديّة هي الأخرى. وكذلك عمليّات التخصيص للمركّب الاسميّ (التعريف، النعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، هي قيود تتسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها، هي عمليّة قيد على المسند. أخيرًا فإنّ ملفوظاً معقّدًا كالشرط مثلاً، يُحلّل إلى جواب الشرط [إسناد بسيط] يتعلّق به الشرط [قيدٌ إسناديّ].

هذا المنوال لتحليل الملفوظات القائم على الثنائية: الإسناد والقيود، ليس التمييز الرّواقيّ بين المحتوى القضوي والأحوال [الأنماط/الكيفيّات] ـ كما لا يخفى – وهو التمييز الذي استعادته اليومَ بعضُ المدارس اللّسانية. ومع ذلك، فلا شيء يسمح، في الحالة الرّاهنة للمعارف، باعتبار هذا التوازي، ضربًا من الاقتراض [الاقتباس].

---

1 -محمّد صلاح الدين الشريف: تطابق اللّفظ والمعنى بتوجيه النّص إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 43، 1999م، ص40.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه المقاربة الوظيفية لبنية الملفوظات تسمح في الواقع بتحاليل أبسط وأكثر إقناعاً شكلاً ومضموناً من ثقل الآلة المنطقيّة النحويّة التي آل إلى استعمالها النّحاة العرب المتأخرون»[1].

قد يكون الموقف الذي ننقله عن بوهاس (وغيره) مُغرياً بعض الشيء بما أنّه يُنصف البيانيين المشتغلين بعلم المعاني ويُبرز مواطن الإضافة الحقّة في المنوال الذي اتّخذوه لهم. غير أنّ هذا الموقف سرعان ما يفقد بريقه إن نحن واجهناه بنقد يستفهمُ إنكاريّاً عن قيام موقف بوهاس على التفريق التقابليّ بين المنوالين النحوي والبلاغي، والحال أنّ البلاغيين أنفسهم يتحدّثون عن التداخل بين العلّمين، بل أكثر من ذلك: أليس الجرجاني نحويّاً قبل أن يكون بيانيّاً؟ ثمّ إنّ ما وُصف به منهج النّحاة من سيطرة الآلة المنطقية النحوية الثقيلة عليه، ينسحب ـ كما هو شائع ـ على منهج السّكاكي في تقنينه البلاغي وقد سار على هدّيه البلاغيون المتأخّرون.

ولعلّ هشاشة هذا الطرح قد جعلت أصحابه يقلّلون من شأن ما ادّعوه قارئين ما توهّموه من انزياح المنهج البلاغيّ قراءة تاريخية تُنسّب الأمر وتعيد الدرّ إلى مكمنه، إذ يستدرك بوهاس ومَن معه قائلين: «ومع ذلك ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذين المنواليْن لم يدخلا في صراع في الثقافة العربية: رغم أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو، بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تُلمّح إلى ذلك تلميحًا)، فلكَوْنها وُلدت متأخّرة جدّاً، فإنّها لم تكن لتتمكّن اجتماعيّاً من تهديد مكانة هذا الفنّ [النحو] في الصرح الثقافي [العربيّ]»[2].

7 ـ الثالوث: النحو والبلاغة والتداولية:

إنّ قول فان دايك[3] في كتابه «النصّ والسّياق» في الصفحة الثامنة عشرة: «وكان ينبغي أن نخصّص أيضاً كيف أنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطقية» إنّما يذكّرنا بقول أورده جار الله الزّمخشري

1 G. Bohas et al. Op. cit. p.- p. 268 – 269.
(الترجمة العربية لنا وما ورد بين معقّفين هو اقتراح آخر أو توضيح وشرح).

2 -Op. cit. p. 270.

3 –فان دايك: النصّ والسّياق، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء أفريقيا الشرق 2000م.

صاحب الكشّاف «إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى»[1]. والفرق بين القولين أنّ الإشارة التي جاء بها فان دايك تحيل على العلاقة الجدلية عموماً بين المستوى الشكلي والمستوى الدلالي، في حين أنّ ملاحظة الزمخشري تحيل على ظاهرة تختصّ بها العربية (وربّما اللّغات الاشتقاقية الأخرى كذلك) وتتعلّق بحمل الجذر معنى أصليّاً يظلّ محفوظاً في كلّ الصيغ التي يوضع فيها، وتنضاف إلى المعنى الأصلي معان صيغية تختلف باختلاف الصيغة. فملاحظة الزمخشري مبنية على استقراء للّغة العربية. أمّا إشارة فان دايك فعامّة تتّصل بإثبات قرابة / علاقة بين البنية الصرفية الشكلية والبنية الدلالية المعنوية.

يشير فان دايك إلى أنّ المستويين الشكلي (الصوري) والدلالي لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام. ومن ثمّة تتميّز ثلاثة مستويات:

(1) المستوى الصرفي التركيبي [يعتني بصورة العبارة].

(2) المستوى الدلالي [يهتمّ بمعنى العبارة].

(3) المستوى التداولي [يتعلّق بوظيفة العبارة].

غير أنّ فان دايك يمتنع عن إعطاء حلّ لإشكالية العلاقة بين النحو والتداولية، سواء أقامت تلك الصلة على الاستقلالية المحفوظة لكلّ مستوى أم نشأت عن اندراج أحدهما في الآخر. وغير بعيد يلوح موقف هرمان بارّيه وإن كان تناوله للمسألة يفحص أكثر من دايك الصلة بين المستويين، ولكنّه يقول بوجود حدود غامضة / غير مستقرّة بينهما[2].

ويشير دايك في أحد هوامش الفصل الأوّل إلى مسألة تبدو لنا مهمّة، تتعلّق بالصلة القائمة بين النحو والبلاغة، ذلك أنّه يقول: «إنّ صياغة القواعد

---

1 -جار الله الزمخشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ط.1، دار الفكر، 1977م،ج I ص.41 .

2 -يقول هرمان بارّيه: « إنّ الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرّة، لا سيّما وأنّ معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (**conventionnalité**)، بالمعنى الكلاسيكي للعبارة. فكلّما كانت إجراءات اكتشاف التداوليّة معقّدة وناقدةً، استرجعنا النحو في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلاّ لسانيّاً» .

Herman Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Berne ,1987,p .217.

التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات «الصحيحة» بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصليّة استخداماً مطابقاً وتُسمّى القدرة الأخيرة «الكفاءة التواصليّة»[1].

يبدو أنّ فان دايك في هذه الإشارة لم يخرج عن إعطاء دور بلاغي للنحو، فانتقاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في إطار اهتمام البلاغي لا النّحوي فيما نقدّر؛ إذ إنّ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام ممّا يدخل في أدبيات علم المعاني. وهذا الاتّجاه نرى باريّه يسمّيه إكساب النحو صبغة بلاغية (**Rhétorisation de la grammaire**) على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر لا يتعلّق بتوسّع إمبريالي لأحد المستويين على حساب الآخر، ولكننا نفهم المسألة على النحو الذي ذهب إليه فرنسوا راستييه (**François Rastier**) إذ عدّ التداولية بديلاً عن البلاغة الكلاسيكية[2] حيث تشتغل بأدواتها وعلى ميدانها، لذلك فكسر الحواجز بين النحو والبلاغة يعني من جهة أخرى إكساب النحو مسحة تداولية (**Pragmatisation**) على رأي التداولية المدمجة، ويبدو أنّ فان دايك يتراوح في موقفه من النحو بين النحو «الضيّق» المنحصر فقط في علم التراكيب، وبين النحو بمعناه الواسع الذي يندرج فيه المكوّن التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية وكذلك علم السيمانطيقا الكليّ[3]، ثمّ يقرّر أن يختار النّحو بمعناه الواسع، معلّلاً اختياره هذا بأنّه يمكّنه من «تعليل عدد كبير من ضروب التّعميم (في كلّ من الجمل والخطاب) في حدود الإطار النّحوي نفسه»[4].

---

1 -فان دايك، النص والسياق، ص32، الهامش4.

2 -يقول فرانسوا راستييه: « [...] كما حاولت التداولية - وهي فرع آخر من فلسفة الدلالة - أن تضع في الاعتبار البنى النّصيّة عبر بحوثها في الحجاج وعبر تحليل المُحادثات وتبقى روابطها باللسانيات غير واضحة وفي الواقع - وكما بيّنّا ذلك في غير هذا الموضع - فإنّ التداوليّة قد عوّضت البلاغة في جانب [من الجوانب]، بعد انفجار الثالوث **trivium** [النحو / البلاغة / الجدل] لذلك فهي تتخذ من التخاطب موضوعاً لها بدلاً من النصّ في حدّ ذاته» .

François Rastier: Sens et textualité, Hachette sup. Paris, 1989, p 6.
(الترجمة لنا، التسطير من عندنا، ما ورد بين معقّفين من إضافتنا)

3 -فان دايك، النص والسياق، ص29.

4 -نفسه، ص29.

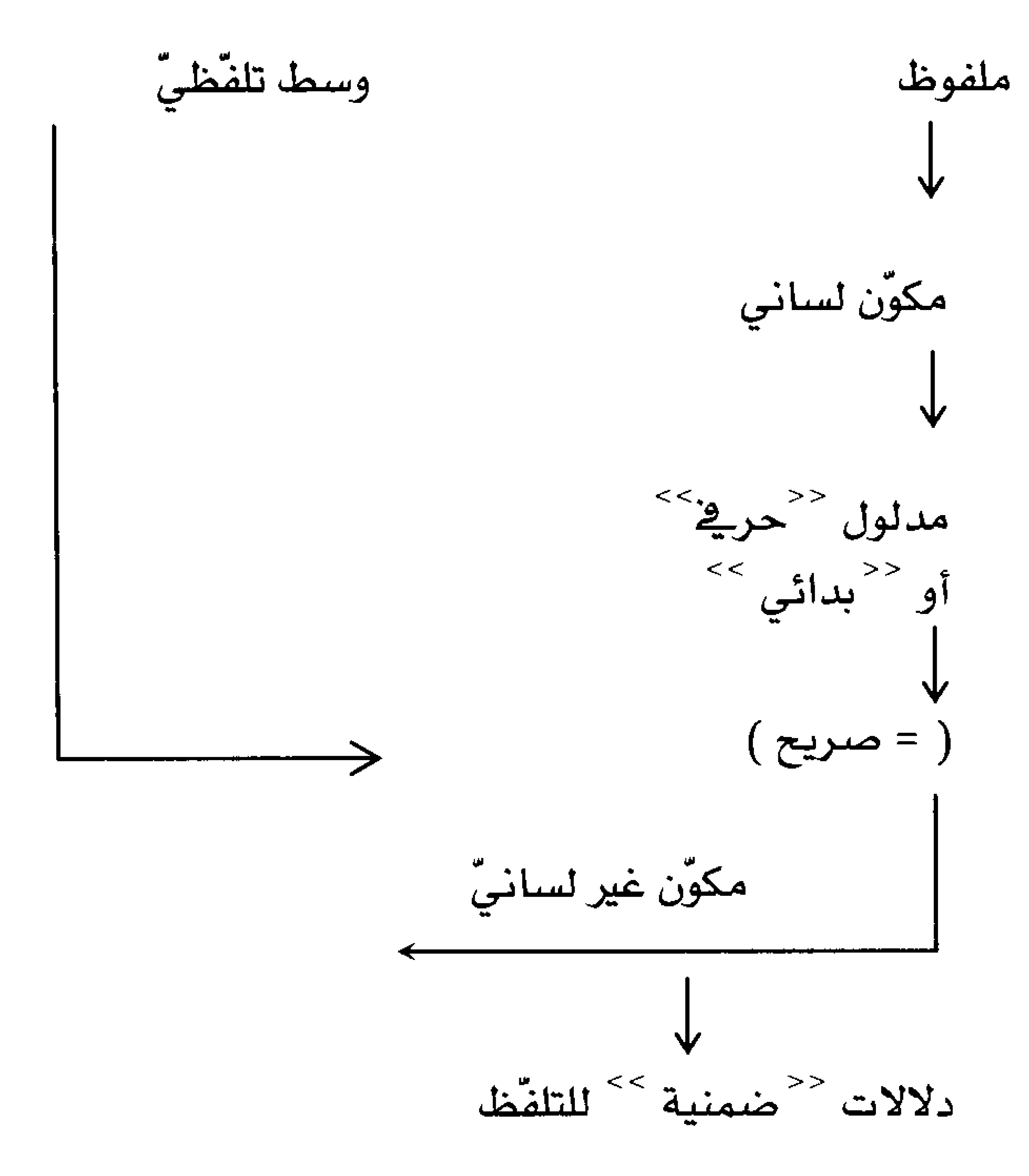
8 ـ النظريّات الدلالية الحاملة شكل مقلاع «Y»[1] عند برّوندونّير:

يقول ألان برّوندونّير[2]: «لقد تبيّنا ذات يوم أنّه يجب إنشاء «تداوليّة مدمجة» ولكنّنا أهملنا التساؤل: «مدمجة في أيّ شيء؟» وتلا ذلك أن اهتمّت غالبيّة الأعمال التي تُعنى بإشكاليّة التلفّظ بشكل مائل أو منحرف، بأن تقرّب من لسانيّات اللّسان ؛ كما عُدّت ماضياً ـ فضلة ما أو ملحقاً تلفّظياً ما. تكاد علوم الدلالة الحديثة في عمومها تشتغل هكذا على ترسيمة مشتركة لنظريّة ذات الشّكل «Y» تفصّل مكوّنين أحدهما لساني خالص مهمّته تمثيل المدلول الصريح لملفوظات اللّسان، والآخر يمكن أن نصفه بأنّه غير لساني ويهتمّ بوصف الدلالات اللسانية الضمنية التي تظهر خارج الملفوظ في حدث التواصل:

---

1 -سماها بروندونير باسم حرف (Y) [الياء] اللاتيني، لشبه تمثيلها به، ورأينا أن نعرّبه بشكل المقلاع فهو ذو فرعين متجاورين.

2 Alain Berrendonner: Eléments de pragmatique linguistique, Les éditions de Minuit, Paris,1981,p- p 11 – 14.



إنّ هذه الترسيمة التي طالب بها ديكرو (**1972**)، بشكل واضح[1]، لم تكن دائماً محلّ اعتراف صريح وهي مع ذلك تمثّل إطاراً لأغلب الأعمال الجديدة في علم الدلالة، وهي ترسيمة مضمّنة في عدد كبير من المفاهيم ذات الاستعمال الجاري. هكذا نجدها في دراسة الأعمال اللغوية (في مفاهيم «الاشتقاق المضمّن في القول» و«العمل الإشاري» و«قانون الخطاب» على سبيل المثال)، ونجد تلك الترسيمة في دراسة الحجاج (مع التقابل بين المتغيّر الحجاجي وقيمته في السياق، تحديداً)، وكذلك نجدها في البلاغة (نحو «الوجوه البلاغيّة» **tropes** بجميع أنواعها وحساب «المضمرات»(**sous-entendus**)، إلخ.)، بل ونجدها أيضاً في بعض محاولات أنحاء النصّ (من ذلك، محاولة كارول **Charolles 1977**م) على سبيل المثال، وقد قابل بين انسجام النصّ الداخليّ والانسجام الذي يكتسبه في التفاعل (**interaction**).

إذا كان التنظيم ذو شكل «**Y**» يعدّ، من هذه الوجهة، ترسيمة موجّهةً، فإنّه

1- expressis verbis.

يمثّل قطعاً فائدة معتبرة هي فائدة المسك بوسيلة تمثيل اللسان نظاماً مستقلاً ذا قواعد ملازمة لاشتغاله (هذه القواعد تجمع دوالّ الملفوظ ومدلولاتها «الحرفيّة» الموافقة لها) وذلك بفضل وجود مكوّن لسانيّ مغاير. فأن نصوّر اللسان مجموعة ملفوظات مزوّدة بمبادئ بنيويّة ملازمة، يسمح لنا ذلك أساساً بالمحافظة على صلاحيّة أوصافه الداخليّة.كما نضمن بذلك إمكانية إقامة ترابُط بين علم الدلالة وهذا الإعراب للجملة أو ذاك، وهذا المنوال التجزيئي (componentiel) للمعجم أو ذاك، إلخ. بل أكثر من ذلك، فالتنظيم ذو شكل (المقلاع) «Y» يقيم تمييزاً واضحاً بين اللسان نظاما من العلامات (فالمكوّن اللساني هو الذي يصطنعه) من جهة، وبين اللسان أداةً للتواصل (فالمكوّن غير اللساني يجعل اللسان في مواجهة مع شروط استعماله ويصف القواعد التي تشكّل «طريقة استعمال» كلّ ملفوظ)، من جهة أخرى. وهذا التقابل الأساسي بين وجهتي النظر يشمل التقابل الذي تقيمه وجهتا النظر كلتاهما بين الدلالات الصريحة والضمنية: فالصريح هو ميدان مدلولات اللسان المسجّلة في الملفوظ، وهي مدلولات ترتبط ببعض الدوالّ بوساطة القواعد البنيويّة للسنّة اللّفظية؛ أمّا الضمني، فعلى العكس من ذلك، هو كلّ الدلالات العرَضية التي تظهر في كلّ حدث تلفّظ، بوساطة مُلاقاة وُرود الملفوظ بشروط تلفّظه السياقية، بين الناس، إلخ.، وهي ملاقاة تحكمها قواعد تقوم مقام طريقة استعمال الملفوظات.

ويبدو حاليّاً أنّ هذا التمييز بين نظاميْن للمعنى، المدلولات الصريحة والدلالات الضمنية، هو الافتراض النظريّ الوحيد الذي حظي بالقبول تقريباً بشكل عام. ويبدو أيضاً أنّه لا يسعنا أن نفعل شيئاً آخر غير أن نؤسّس على ذلك الافتراض تصرُفاً حسناً في نظريّة مقبلة، ويظهر أنّ شكل (المقلاع) «Y» كافٍ من وجهة النظر هذه.

ولكنّ التنظيم ذا شكل (المقلاع) «Y» يمثّل، مع ذلك، نقطة ضعف لا يستهان بها: فهو تنظيم، إذ يفترض تقسيماً أساساً للظواهر الدلالية إلى نظاميْن، فإنّه لا يأذن لنا بأن نصف الظاهرة نفسها (عمل لغوي، معلومة ما، أثر بلاغي، إلخ.) بصفتها نتاجاً لأحد المكوّنيْن تارة ونتاجاً للمكوّن الآخر تارة أخرى، وذلك تحت طائلة «نقص التعميم».

إذاً فقد يحصل تشاكُل (isomorphie) بين ظاهرة أ داخلة في الملفوظ، وظاهرة ب تقيم وزناً للوسط، فإذا بصفتها يُتّهَم بافتقاد العمومية: وقد تتاح إمكانيّة دمج أ وب، وهو ما لا يمكن أن يصاغ في الإطار النظري المختار، والحال أنّ مثل تلك التشاكلات كثيرة: إحالة قبليّة[1] مقابل عنصر إشاري[2] (anaphor Vs deixis)؛ مُضمّن في القول بدائيّ مقابل مضمّن في القول مشتق (illocutoire primitif Vs dérivé)؛ ضروب «اللّحن» النّحوي مقابل حالات «الإخفاق»التلفّظي؛ القيَم الحجاجية «الموسومة» مقابل «التلميحات» (insinuations)؛ إلخ. هكذا، فلا جرم أن تُصاب غالبية (أشباه) المناويل التي تبنّت بشكل واع أو لا واع شكل (المقلاع) «Y»، خلال مدّة وجيزة، بداء نقض الذات: إنّنا لم نشاهد قطّ قدراً من الارتدادات كالتي شهدها علمُ الدلالة في السنوات الأخيرة.ولم تكن علّة كثير من تلك التراجُعات سوى تذبذب أصحابها بين شقّيْ شكل (المقلاع) «Y»، إنّ أدقّ أمر من أمور التحكّم في هذه البنية ذات شكل (المقلاع) «Y» هو أمر توزيع الدلالات إلى الضمني والصريح توزيعاً صحيحاً بوساطة الافتراض. هل يجب أن تُنسب الظاهرة المعنويّة الملاحظة إلى نظام المدلول الماثل (immanent)، أي أنّ تُعدَّ خاصيّة مُلازمة (inhérente) للملفوظ ذاته، أم على العكس من ذلك، هل من المفيد أن تكون ثمّة قيمة ضمنيّة ناتجة على مستوى التلفّظ ؟ ليست الإجابة متاحة بوضوح، وإنّ إمكانية تطوير مفاهيم مُعَدِّلة (modélisateur) بسيطة وعامّة، تتعلّق بتلك الإجابة، في نهاية المطاف. إنّ من يسيء اختيار المسلّمات ولا يُحسن توزيع معطياتها بين الصريح والضمنيّ، يجد تشاكلات لهذا التمفصل (articulation) الأساس من هذه الجهة ومن تلك، وسيكون متّهَماً بعد ذلك بإنقاص تعميمات ممكنة.

فلا عجب أن تصطدم بعض المواقف المتبنّاة أسفله بتحليلات سابقة على مستوى توجيه المعطيات تحديداً، وأن تَعُدَّ تلك المواقف مختلف القيم الدلالية

1- أخذنا تعريبها عن محمد الشّاوش: أصول تحليل الخطاب: في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس «نحو النصّ»، كليّة الآداب منّوبة، المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج II، ثبت المصطلحات: ص. 1318/ 1334.

2 -انظر الهامش السابق.

التي عُدّت - تقليدياً - بدائيّة، قيماً دلالية مشتقّة: فهذه النقطة ترتبط بإمكانية التوصّل إلى مفاهيم أكثر عموميّة [من المفاهيم السّابقة].

تعليق على النظريّة الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y» عند ديكرو:

يبدو هذا التقديم النقدي الذي خصّ به ألان برّوندونّير الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y» مفيداً من ناحية كونه لا يكتفي بعرض النظرية بل يقوم ببيان حدودها، مشيراً إلى انتهاض اللسانيين الذين تبنّوها إلى تجاوزها أو على الأقل إلى تعديلها. فهذا أوزفالد ديكرو، وقد نادى بها بشكل واضح منذ سنة 1972، يعيد صياغتها سنة 1984[1].

يقول ديكرو: «عندما يقول لسانيّ إنّ ملفوظاً ما من اللسان الذي يدرسه يحتوي دلالة ما (موصوفة بوساطة ملفوظ مرادف من ذلك اللسان أو من غيره)، فإنّه يبدو أنّ ذلك اللسانيّ يسجّل معطى ويتبيّن ظاهرة، في الغالب. والواقع أنّ المعطيات الوحيدة التي توفّرها له التجربة لا تتعلّق بالملفوظ في ذاته، بل تتصل بحالات وروده الكثيرة الممكنة في مختلف السياقات التي يستعمل فيها: فمن جهة كوني أفهم لساناً ما، أستطيع أن أُسند دلالة للملفوظات المنطوقة الآن وهنا وأن أجد مرادفات لتلك الملفوظات بعد ذلك. لكنّ تقرير دلالة الملفوظ خارج حالات وروده الممكنة، هو أمرٌ يتجاوز ميدان التجربة والملاحظة ويقيم افتراضاً، من الممكن تبريره ربّما، ولكنّه يحتاج على كلّ حال أن يكون مبَرّرًا[2]. وإنّنا لا نفعل إلاّ مغالطة أنفسنا، إذ نظنّ أنّه بإمكاننا تجنّب هذه الصعوبة بفضل ضرب من التجارب الخيالية القائمة على محاولة تمثّل الأثر الممكن للملفوظ إذا نُطق به خارج السياق، ذلك أنّ ما

---

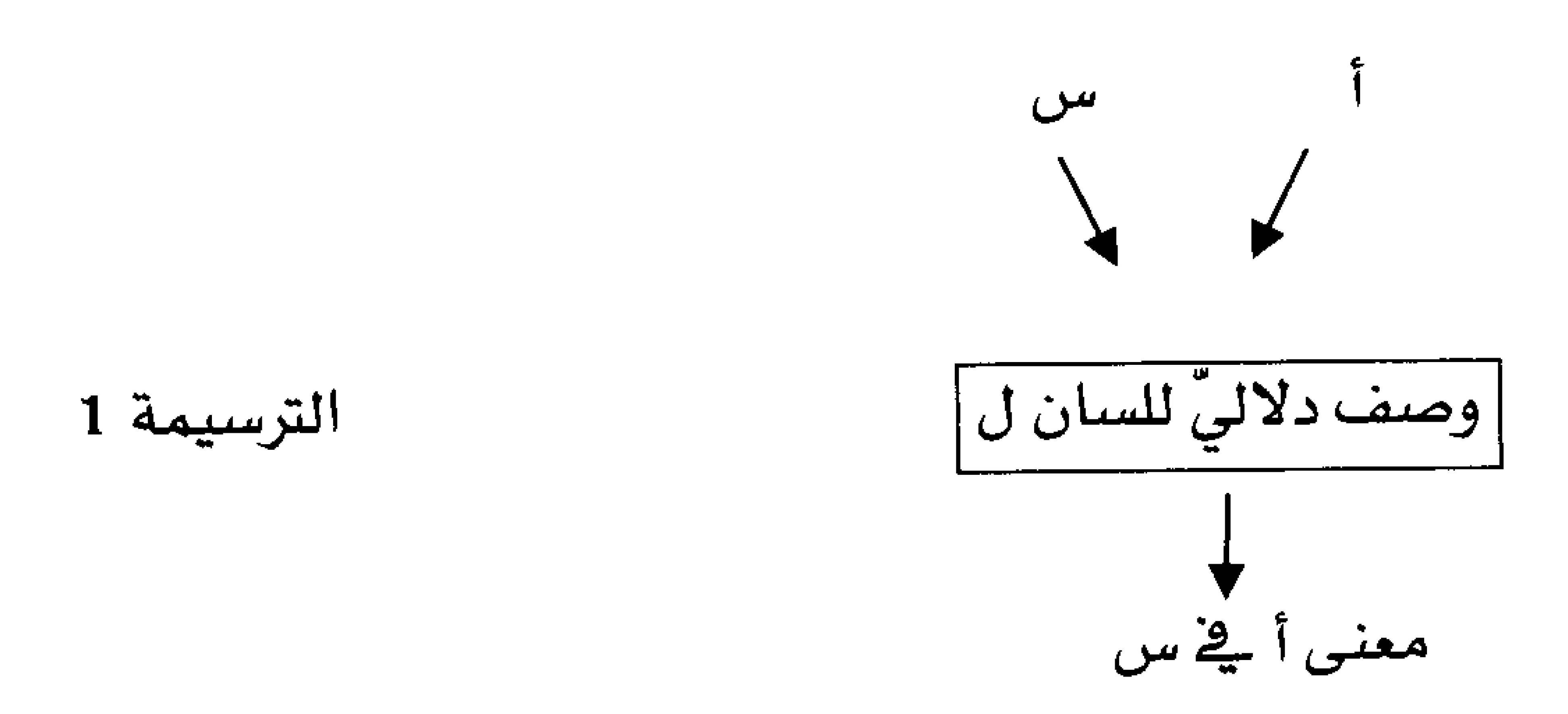
1 - **Oswald Ducrot: Le dire et le dit, les éditions de minuit, Paris, 1984, p – p 13 – 17.**

مع الإشارة إلى أنّ الفصل الذي نحيل عليه من هذا الكتاب، قد ظهر في العدد 4 من مجلّة (**Langue française**) سنة 1969. لذلك. فلعلّ قولنا «يعيد صياغتها سنة 1984» ... فيه قلبٌ للحقيقة التاريخيّة ! لكن مادام ديكرو قد أعاد نشر ذلك الفصل سنة 1984، فهو يقرّ ما ورد فيه، وسنتبيّن التعديل الذي مسّ النظرية ذات شكل (المقلاع) «Y» عنده، أسفله.

2 - تحرّياً للدقّة، يجب أن نوضّح أنّ وصف دلالة يقتضي - حتّى ولو كان ذلك في سياق محدّد - أكثر من مجرّد ملاحظة بسيطة. ذلك أنّ اختيار الصيغة التي نصف بها الدلالة، يستوجب منّا أن نجرّد بعض الفويْرقات المعتبرة غير مفيدة، وتشكّل صلاحيّة هذا التجريد افتراضاً، وهي تتطلّب تبريراً.

نسميه وروداً خارج السياق، ما هو إلاّ وُرود في السياق مبسّط بشكل اصطناعيّ، وليس من الضروري، قطعاً، أن تسمح الدلالة الملاحَظة في هذه الظروف، بفهم الدلالات المسجّلة في السياقات الطبيعية.

ولكن إذا كان قرارُ نسبة وصف دلاليّ إلى كلّ ملفوظ معزول، يقوم على افتراض غير مصرّح به بداهة، فإنّ ذلك لا يعني أنّ ذلك الافتراض يجب ألاّ يقام أصلاً. فإذا كان يجب تبرير ذلك الافتراض، فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكن تبريره. إنّنا نرى أنّ الأمر على العكس من ذلك، فالافتراضات التي من هذا الصنف هي الشّرط الضروري لوجود وصف دلالي لسانيّ بأتمّ معنى الكلمة للألسنة الطبيعية. وقبل أن ننظر في ما يمكن أن يكونه الوصفُ الدلاليّ اللسانيّ، فلنوضّح ما يجب أن ننتظره من الوصف الدلالي للسان ل. إنّنا نقصد بذلك طائفة من المعارف تسمح لنا بتوقّع معنى الملفوظ أ من ل. وقد نُطق به في الظرف س، وهو المعنى الذي اكتسبه وُرود أ في هذا السياق.



الترسيمة 1

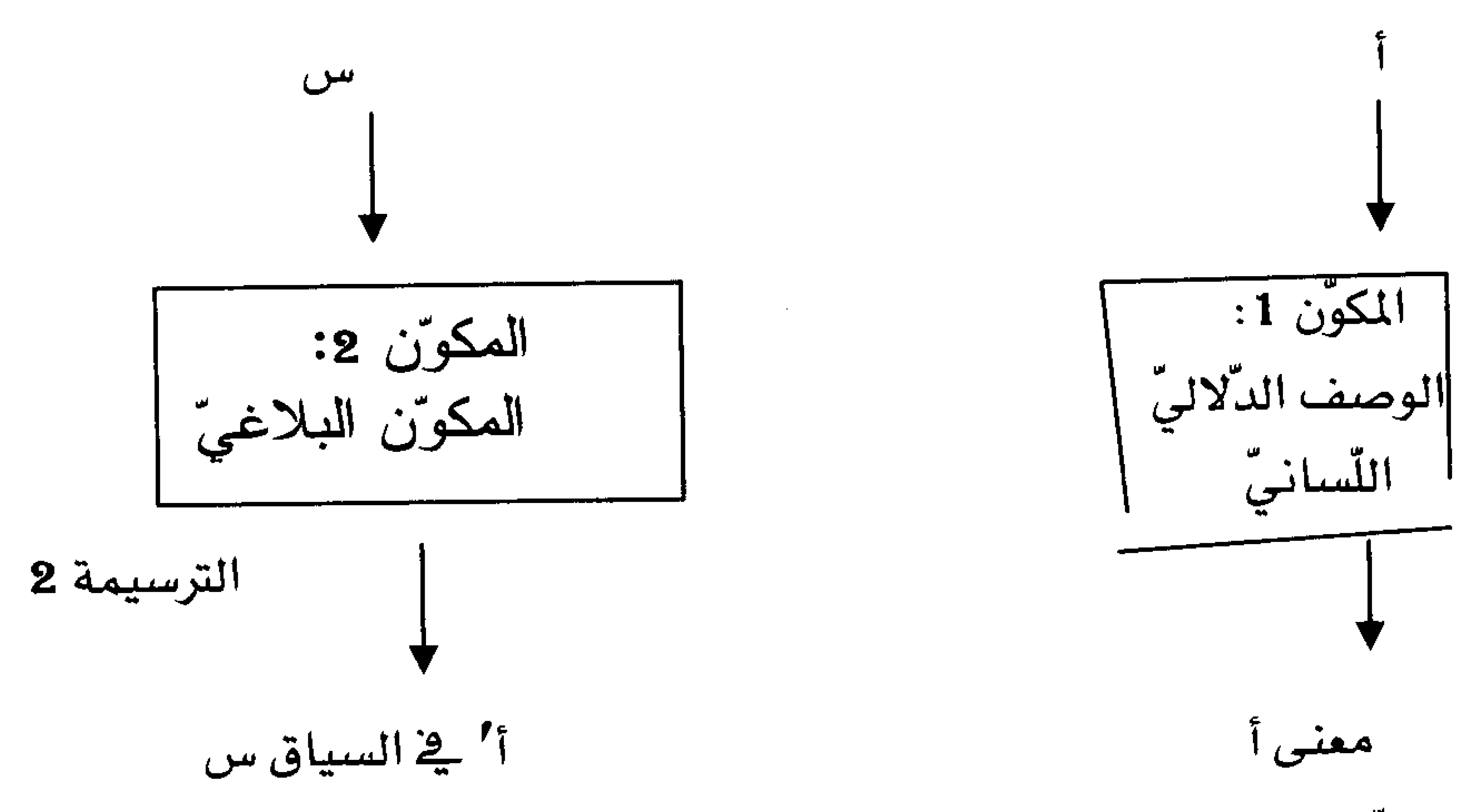
وإن كان تحقيق هذا البرنامج، في بعض الألسنة، أيّاً كانت تلك الألسنة، يدخل في باب الخيال العلميّ حاليّاً، فإنّ ذلك لا يمنع من عَدّ تحقيقه هدفاً مشروعاً، بل ضروريّاً، ينبغي أن تلتقي فيه البحوث التفصيلية التي يمكن إجراؤها حاليّاً.

فأن نقول الآن إنّه ثمّة وصفٌ دلاليّ لساني ممكن للسان ل، هو أن نقيم افتراضاً دقيقاً عن التنظيم الذي نُعطيه للوصف الدلاليّ لـل. فإذا أخذنا بالترسيمة السابقة، فمن المسلّم به أنّ الوصف الدلالي سيُنشئ مجموعة هي أبعد ما تكون عن التجانس (**hétérogène**) بل ستكون شاذّة (**hétéroclite**).

فعلينا أن نضيف في الواقع، إضافة إلى المعارف المسمّاة لسانيّة في العادة، عدداً من القوانين النفسيّة والمنطقية أو الاجتماعية وقائمة بالوجوه الأسلوبية التي تستعملها المجموعة البشرية التي تتكلّم اللسان ل مع شروط تطبيقها ونضيف أخيراً إليها إرشادات عن مختلف استعمالات اللغة عند المجموعة البشرية ذاتها. بشكل آخر، كيف ننتبه إلى أنّ الملفوظ: ما أجمل الطقس! يمكن، في بعض الظروف، أن تكون له تقريباً القيمة ذاتها التي للملفوظ: ياله من طقس رديء!، وفي ظروف أخرى يُفهم الملفوظ على أنّه: لا يوجد بيننا أسرار[1]، إلخ. وحيال ظواهر من هذا النوع، فقدَ لسانيون من أمثال ف. برونو (**F. Brunot**) الأمل حتى في وصف دلاليّ للألسنة الطبيعية، وقد أدركوا أنّ أيّ جملة بمقدورها أن تحمل أيّ دلالة. فإذا أصررنا على القيام بوصف دلالي للسان، فإنّه يتحتم علينا أن نتوقّع لكلّ ملفوظ ما لا نهاية له من الدلالات التي يُعطيها له ما لا نهاية من السياقات الممكنة، وأن نجعلها تتراكم جميعاً في المستطيل الذي مثّلنا به الوصف الدلاليّ للإرشادات المستعارة تقريباً من العلوم كلّها. وإذا أردنا - مع ذلك - تجنّب هذا التشاؤم وحاولنا إكساب الوصف الدلالي شيئاً من النظام، فإنّنا [نقترح] افتراضاً يبدو لنا مفيداً بشكل ضمنيّ أو صريح، وهو افتراض كلّ علم دلالة لسانيّ.

يتعلّق الأمر بالتفكير في وجوب تقسيم المستطيل المرسوم أعلاه إلى خانتين أساسيتين. يَنسبُ المكوّن الأوّل إلى كلّ ملفوظ دلالة ما مستقلّة عن كلّ سياق، مثل نسبة الدلالة أ' للملفوظ أ، وهذا المكوّن الأوّل هو مجموعة أولى من المعارف (نسمّيه وصفاً دلالياً لسانياً لـ ل، أو باختصار نسمّيه المكوّن اللّساني). وتكون مهمّة المكوّن الثاني (المكوّن البلاغي)، توقّع الدلالة الحاصلة لـ أ في الوضعيّة س، مع الأخذ في الاعتبار الدلالة أ' المتّصلة بـ أ والظروفَ س التي نُطق فيها أ:

1-وجدت صعوبة في تعريب المثال الفرنسي (**Nous n'avons pas grand- chose à nous dire**) ولعلّه يقصد به أن تُرفع الكُلفة أو أن يتكلّم الحاضرون بصراحة ودون أقنعة، ولعلّ المثل العامّي [التونسيّ] جرابى صافي، يُعبّر عن ذلك المعنى تقريباً.
والملاحظ أنّ دلالة (ما أجمل الطقس!) على (يا له من طقس رديء!) تقوم على أسلوب السخرية، كما لا يخفى.



إنّ الافتراض المجسّد في هذه الترسيمة، هو أنّ ظروف التلفّظ تتدخّل لشرح المعنى الواقعيّ للورود المخصوص للملفوظ، فقط بعد أن يتمّ إسناد دلالة للملفوظ ذاته، بمعزل عن كلّ سياق.

ولتعليل هذا الافتراض بشكل نهائيّ، يجب في البداية إنشاء المكوّنين (بالنسبة إلى لسان واحد على الأقلّ) فعلينا (وهو ما لم نُعنَ به هنا، ولكن من الممكن) منذ الآن أن نمنح ذلك الافتراضَ قدراً من الصّدقيّة وذلك إذا تمكنّا من بيان أنّ وصفاً دلاليّاً ينتظم وفق الترسيمة الثانية، يوشك أن يكون أفضل ممّا لو تمسّكنا بالترسيمة الأولى. ونعني بذلك أنّ ذلك الافتراض يقترب أكثر من النتيجة النهائيّة التي نطلبها (وهي تفسير ظواهر المعنى الملاحظة في الواقع)، بل إنّه يقترب منها بشكل أكثر طبيعية، في الوقت ذاته. وكي نجعل هذه النقطة الثانية محسوسة، علينا أن نبيّن أنّه يمكننا إعطاءُ المكوّن اللسانيّ هيئة نظامية نسبيّاً - وذلك بأن نُدمج فيه عدداً قليلاً من القواعد العامّة التي من شأنها أن تجمع وتؤلّف بين آثارها حسب روابط يمكن توقّعها؛ وأن تكون القوانين المستعملة في المكوّن البلاغي — من جهة أخرى — قابلة للتبرير بمعزل عن استخدامها في الوصف الدلاليّ، ويمكن تأصيلها استناداً مثلاً إلى علم النفس العامّ والمنطق والنقد الأدبيّ، إلخ. فقط، عن طريق برهنات على هذه الشاكلة، يمكننا أن نجعل افتراضَ وصف دلاليّ لسانيّ للألسنة الطبيعية، افتراضاً مقبولاً - حتّى وإن كان في حدّ ذاته افتراضاً اعتباطيّاً تماماً ..

أحوال المسند إليه عند الشرّاح على ضوء النظريّة الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y». يبدو أنّ الشرّاح مستجيبون في الجملة للنظريّة الدلاليّة ذات

شكل (المقلاع) «Y» قبل الحرّف. إذ نعثر في تحليلهم أحوال المسند إليه على شقّ لغويّ / لسانيّ في تحليل الملفوظات، من جهة، وعلى شقّ غير لغوي (هو بلاغي أو تداوليّ) من جهة أخرى. غير أنّ ما نلاحظه في عمل الشرّاح، هو أنّ التمشي التحليلي المعتمد لا يضبط الفاصل بين هذا الشقّ وذاك.

بل لعلّ السمة الأبرز في نظر الشرّاح إلى أحوال المسند إليه أنّهم يعدُّون المكوّن اللّساني (نحو اسم الإشارة، اسم الموصول، أداة التعريف أل،...) من تحصيل الحاصل، فترى أكبر همّهم ينصبّ على المكوّن غير اللساني: وهو الذي يُنتج معنى الملفوظ وقد التحم بسياق تلفُظه. فالاستجابة للنظرية الدلالية ذات الشكل «Y»، كما بدت لنا عند الشرّاح، ضمنيّة ولا تقوم على تأسيس علميّ صريح أو اختيار منهجيّ، ولعلّها أشبه ما تكون ببناء حدْسيّ، أتت النظرية الدلالية المعاصرة لتصدّقه، وتنظّمه وفق معارف العصر.

ولعلّ النظرية الدلالية ذات شكل المقلاع «Y» يمكن أن توصَف بكونها نظريّة تأليفية في دراسة المعنى، فهي تضيف المعنى السياقي إلى المعنى الحرفي. ولنأخذ مثالاً من أحوال المسند إليه لندرس انطباق النظرية عليه.

❖ المثال: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ (سورة البقرة، الآية **2**) (شروح التلخيص، ج.**1**، ص.**317**)

❖ المدلول الحرفي «البدائي» الصريح: ⟵ إشارة إلى كتاب بعيد: المكوّن اللساني

❖ الدلالة الضمنية للتلفّظ: ⟵ «جعل البُعد ذريعة إلى التعظيم»: المكوّن غير اللساني ⇐ الكتاب عظيم

ففي هذا المثال نلاحظ استغلال موضع[1] (**topos**) يتمثّل في كون ما هو بعيد هو عظيم، نحو الأفلاك (القمر، الشّمس،...) وبذلك نرى أنّ الحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته وبعض المعارف المشتركة (بين المخاطبين). ويمكننا أن نحكم على افتراض[2] النظرية الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y» بأنّه افتراض صالح قد طبّقه الشرّاح ـ بشكل لا واعٍ ـ

1- «إنّ الموضع يكون في العادة محلّ إجماع فهو فكرة عامّة (**lieu commun**) يؤدّي استخدامها في الخطاب إلى اقتناع المخاطبين بما يُعرض عليهم بوساطتها» .عبدا للّه صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كلية الآداب بمنّوبة، تونس، **2001**، ج.**2**، ص.**604**.
100 سمّيناه افتراضا أسوةً بديكرو وبرّوندونّيز

عند تحليلهم غايات إيراد المسند إليه على أحواله المعروفة (حال الذّكر، حال الحذف، حال التعريف، حال التنكير، حال التأخير،...).

ونحن إذ نقول بمطابقة ذلك الافتراض لمنهج الشرّاح التقليدي، لا نقوم سوى باستغلال «مفعوله الرجعي»، إذا استعرنا عبارة رجال القانون. فهو صالح لا فقط وفق المناهج التداولية، بل هو يستجيب كذلك لشروط التحليل البلاغي الكلاسيكي على نحو ما رأيناه عند الشرّاح.

وتبقى إمكانية تعديد الأمثلة الموافقة لذلك الافتراض التي وجدناها عند الشرّاح، إمكانية واردة جداً. ويرى محمّد الشاوش أنّه يمكن جمع مختلف أحوال المسند إليه في ترسيمة جامعة تُدخل في اعتبارها عناصر إنتاج الدلالة - التي توافق فيما نزعم - النظرية الدلالية ذات شكل (المقلاع) «Y»، يقول الباحث المذكور، في تعليقه على مبحث التقديم والتأخير:

«ليس بالعسير أن نُرجع هذا النموذج الخاصّ الذي يُقيم حيّز المعنى في الجملة على قضيّة التقديم والتأخير القائمة بدورها على المعنى المستلزَم والمعنى المقتضَى إلى النموذج العامّ القائم على الحاصل من المعنى والمنشود منه، لا فرق بين أن يكون ذلك الحاصل من المقام وشهادة الحال أو سابق المقال أو من مقتضيات المنطق وطبيعة الأشياء، فيبني على ذلك المستلزم المعنى المقتضَى المنشود، على غرار ما تقوم عليه سائر الظواهر الذي من قبيل الحذف والإضمار والتعريف والإشارة، وهو ما يمكن أن نُمثّله على النحو التالي:

(أ) + (ب) = (ج)

المعنى الاستلزامي الخاص [صيغة لغوية] المعنى المقتضَى المنشود



ويقرأ السطر الأوّل من الشكل السابق على أساس أن (ج) حصيلةً ناتجةً عن ضمّ (أ) إلى (ب) أي (أ) + (ب) = (ج)»[1]

---

1 - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس «نحو النص»، كليّة الآداب منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م، ج.1، ص.ص. 516 - 517 .

الباب الثاني
في الإسناد

مقدّمة: حدّ علم المعاني عند السّكاكي وعند الشرّاح

عرّف السّكاكي علم المعاني بكونه «تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحالُ ذكرَه»[1]. وقد نقد الشرّاح هذا الحدّ: قال الخطيب القزويني[2]: «وفيه نَظَرٌ:

(1). إذ التّتبّع ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به.

(2). ثم قال «وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء»[3]؛ ولا شكّ أنّ معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقّفة على معرفة البلاغة، وقد عرّفها في كتابه بقوله: «البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعنى حدّاً له اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها»[4]، فإن أُريد بالتراكيب في حدّ البلاغة تراكيب البلغاء، وهو الظّاهر، فقد جاء الدّور؛ وإن أراد غيرها فلم يُبيّنْهُ.

(3). على أنّ قوله «وغيره»مُبهم لم يبيّن مُراده به» (انتهى كلام القزويني).

على أنّ ما نريد التركيز عليه، هو النقطة النقدية الأولى في كلام الخطيب،إذ يمكن وصف تعريف السّكاكي بكونه قائما على الاستقراء، وهو ما أشار إليه محمد عبد المطّلب[5]. ويبدو نقد القزويني قائما على أساس معرفي يعتبر الاستقراء غير منتج للعلم[6].

---

1 -أورده د. محمّد عبد المطّلب: البلاغة العربية: قراءة أخرى، ط 1، لونجمان، القاهرة، 1997م، ص 200 وقد عدّه عبد المطّلب حدّاً «نهائياً» وكأنّه لم يطّلع على مناقشة الشرّاح لهذا الحدّ.

2 -في الإيضاح، تح محمد عبد المنعم خفاجي، ط 1. القاهرة، مكتبة الحسين التّجارية، 1949، ج I، ص . ص 74 . 75.

3 -السّكاكي، المفتاح، ص.75

4 -المرجع نفسه.

5 -حيث رأى . مُوافقاً السّكاكي . أنّ البلاغة تتجه إلى «الناحية الاستقرائيّة» المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

6 -وهو ما يُفهم من الاعتراض الذي نقله التهانويّ في «كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم» إذ يقول: «التعريف بالتتبّع تعريفٌ بالمُباين إذ «التتبّع» ليس بعلم ولا صادق عليه»، ج1، ص.200.

أمّا حدّ الخطيب لعلم المعاني فهو «علم تُعرف به أحوال اللّفظ العربيّ الّتي بها يُطابق اللّفظ مقتضى الحال»[1]

وغير بعيد عنه يقترح السعد التفتازاني تعريفاً لعلم المعاني بكونه «علماً تُعرف به كيفية تطبيق الكلام العربيّ لمقتضى الحال»[2].

وإذا كان الشرّاح قد خالفوا السّكاكي في حدّ علم المعاني، فإنّهم قد اتّفقوا معه في المقصود من علم المعاني أي في الأبواب التي يشتمل عليها ولعلّ من أبرزها باب أحوال الإسناد الخبري.

1 - حـدّ الإسنـاد

يتراوح تعريف الإسناد في شروح التلخيص بين الحدّ الجامع المانع والتعريف الجزئيّ المرحليّ الذي يستدعيه موقف من مواقف الشرح. وأوّل ذكر لمصطلح الإسناد في الشروح ورد في شرح سعد التفتازاني وهو استعمال متمحّض للمعنى النحويّ له: يقول: «قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعُمّ المركّب الإسناديّ وغيره، فإنّه قد يكون بيتٌ من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصحّ السكوت عليه مع أنّه متّصف بالفصاحة (...)»[3].

فالإسناد في هذا الشاهد يعني العلاقة بين عنصري الجملة الأساسين: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية أو ما شابههما، والفعل والفاعل في الجملة الفعليّة أو ما شابههما.

ويفارق الشرّاح السّكاكي في حدّه للإسناد، فهو يعرّفه كما يلي:

«الإسناد هو الحكم أعني النسبة»

هو الحُكم بثبوت مفهومٍ لمفهومٍ أو انتفائه عنه»[4]

أمّا السّعد فيعرّف الإسناد كما يلي:

«هو ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكمُ بأنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيٌ عنه»[5].

---

1 -الإيضاح، ج I، ص72.

2 - المطوّل، ذكره محمد عبد المنعم خفاجي محقّق كتاب «الإيضاح» ج I ص. 76. في الهامش.

3 -شروح التلخيص ج I ص 71 (شرح السعد).

4 -شروح التلخيص ج I ص 192 (حاشية الدّسوقي).

5 -شروح التلخيص ج I ص 190 (شرح السعد).

فحدّ السّكاكي للإسناد بصفته «حُكْماً» يقع على صفات المعاني، ويوصف بهما الألفاظ الدّالة على تلك المعاني تَبَعًا، فالإسناد اعتبار ذهني يجمع بين مفهومين جمعاً يتبعه جمعُ اللفظيْن المفيدين لذينك المفهومين بما أنّنا - في اللّغة - ندلّ بالألفاظ على المعاني.

أمّا تعريف الشرّاحِ الإسناد فيقوم على عكس ذلك؛ إذ المسنَد والمسند إليه في عُرفهم، من أوصافِ الألفاظ، والدليل على ذلك أنّ أحوال الإسناد الخبريّ إنّما تعرض للألفاظ كالذّكر والحذف والتعريف والتنكير وسائر الأحوال، ممّا يجعل المسند والمسند إليه المرادُ بهما اللفظ، فالإسناد تبعا لذلك هو الجمع بين لفظين أو بعبارة الشرّاح هو «الضمّ». ولمّا كانت الألفاظ دالّة على المعاني، التحقَ الإسناد لا بالألفاظ فقط، بل اتّصل عبْرها بالمعاني المتّصلة بها.

ويمكن التمثيل على الفرق بين اعتبار السّكاكي للإسناد واعتبار الشرّاح له، كما يلي:

الإسناد عند السّكاكي:

مسند إليه مسند ⟵ [مفهوم]ـ[حُكْمٌ] [مفهوم]

الإسناد عند الشرّاح:

مسند إليه مسند ⟵ [لفظ]ـ[ضمٌ] [لفظ]

مثال: ج1 زيدٌ قائمٌ

عند السّكاكي: الإسناد = نسبة مفهوم القيام إلى مفهوم زيد

عند الشرّاح: الإسناد = نسبة كلمة القيام إلى كلمة زيد

يبدو أنّ تعريف الشرّاح للإسناد أكثر مطابقة من تعريف السّكاكي. ذلك أنّه يكفي أن تلتبس بعض المفاهيم في الذّهن حتّى يوجِبَ الأمرُ التوقُّفَ عن إسناد بعضها إلى بعض. ويمكن أن نصطنع لذلك مثالا:

ج2 – العنقاء تطير

عند السّكاكي: الإسناد = نسبة مفهوم العنقاء إلى مفهوم الطيران

ولمّا كان مفهوم العنقاء ملتبساً، فإنّ إطلاق الإسناد على الجملة، ممّا يمكن التوقّف عنه لالتباسه عند الشرّاح: الإسناد = نسبة لفظ العنقاء إلى

لفظ الطيران وهو إسناد جائز بقطع النظر عن الحصيلة الدلالية للجملة من حيث انطباقها على الواقع أو عدم انطباقها عليه.

فتعريف الشرّاح للإسناد هو تعريف بنيويّ ينظر إلى الجانب «المادّي» المحسوس في ربط النسبة بين المسند إليه والمسند، في حين ينزع تعريف السّكاكي على أن يكون مجرّداً.

لكنّ ذلك لا ينبغي أن يؤدّي بنا إلى القول بتناقض التعريفين بل الأحرى أن يُعدا متعاكسين، فالسّكاكي يطلق الإسناد على المفاهيم ومن ثمّة على الألفاظ، أمّا الشرّاح فيطلقون الإسناد على الألفاظ ومنها على المعاني التي تدلّ عليها. فالأمر عند الطرفين لا يعدو اختلافاً في إقرار الأولوية لأحد الجانبين، اللفظ أو المعنى.

فكان الإسناد بين المفاهيم أصالة وبين الألفاظ تبعًا عند السّكاكي، وكان الإسناد بين الألفاظ أصالة وبين المفاهيم تبعًا عند الشرّاح[1]، ولا شكّ أنّ

---

1 -يثير مفهوم الكلمة إشكالاً في اللّسانيات المعاصرة، نظراً إلى عدم اتّفاق الباحثين في هذا المجال على تعريف موحّد له. ولعلّ استعمال الشرّاح لمصطلح «الكلمة» كان موافقاً لاستعمال ابن جنيّ (ت.391هـ) له في «الخصائص»، يقول الأستاذ عبد القادر المهيري: «عندما ننظر عن كثب إلى استعمال ابن جنّي مصطلح «كلمة»، وإلى مختلف السّياقات التي يرد فيها هذا المصطلح، نقف على أنّه يعني كياناً مركّباً يحتوي على الأقل مظهرين: الأصوات والمعنى المتّصل بها. صحيح أنّ ابن جني لا يحلّل كيان «الكلمة» بطريقة صريحة، في أيّ موضع، على هذه الشّاكلة [الأصوات والمعنى] ولكنّه لا يسعنا إلاّ أن نلاحظ أنّه كلّ مرّة قابل فيها ابن جني بين الشّكل والمعنى، فإنّه لا يستعمل مصطلح «كلمة» بل مصطلح «لفظ» أو «ألفاظ» و«معنى»، إنّ كلمة «لفظ» تعني ما هو متمفصل، وهو تجريد حاصل للمعنى الذي يقتضيه [...] » .

Abdelkader Mehiri: Les théories grammaticales d'Ibn Jinnī , Publication de l'Université de Tunis, 1973 , p.302.(الترجمة من عندنا) .

ونشير إلى أنّ مصطلح «مفهوم » عند السّكاكي يقارب مصطلح «المعنى » دون أن يكون هو إيّاه. ولعلّ المقصود بـ «المفهوم» هو تعريفه المنطقيّ كما هو معروف، في تقابله مع «الماصدق» . ولعلّنا بذلك نقف على استفادة الشرّاح من الإرث النّحوي، سواء في استمداد المصطلحات النّحويّة (كمصطلح الكلمة عند تعريف الإسناد) أو في اعتماد طريقة المنوال النّحوي في مناقشة بعض المباحث النّحويّة، البلاغيّة كمبحث الإسناد. فمنذ سيبويه . فيما يرى الأستاذ المهيري «قد تمّ تصميم أمّهات المسائل في النحو العربي، بل تشكيلها، نحو نظريّة التقسيم الثلاثي للكلام، وتفكيك الجملة إلى مصطلحين هما «المسند إليه » و«المسند » [...] »

A. Mehiri: Les théories grammaticales d'Ibn Jinnī, p.13

ونتعرّض إلى هذه المسألة بتفصيل أكثر من هذا في ص. 162 وما بعدها من هذا العمل.

مصطلح «الإسناد (في النحو والبلاغة) يذكّرنا بما يوافقه في المنطق وهو مصطلح «الحمل». وههنا نقف على اختلاف بين تصوّر الإسناد وتصوّر الحمل. لعلّ اختلاف حدّ السكاكي للإسناد عن حدّ الشرّاح له ناجم عن إطباق تعريف السكاكي للإسناد «على مذهب الميزانيين»كما أشار إلى ذلك التهانوي (في «كشّاف اصطلاحات الفنون»). والمقصود بـ «الميزانيين» هم المناطقة. ووجه الاختلاف بين الإسناد النحويّ والبلاغيّ من جهة، والحمل المنطقيّ من جهة أخرى، أنّ «الإسناد من باب الجملة، والحمل من باب القضيّة. والجملةُ قولٌ يؤتى معناه من لفظه. أمّا القضيّة فقولٌ معتبَر بمعناه دون لفظه» [1].

ولعلّ مردّ الاختلاف أنّ الاستقامة النحوية لا تعكس بالضرورة مطابقة القول الإسناديّ لحالة الأشياء في الكون، فثمة تصنيفات للأقوال (من قبيل المسقيم المحال، والمستقيم الكذب) تُقبل نحويًا ولكنها تخالف الواقع. أمّا «الميزانيون» فينظرون في مطابقة القول الحمليّ لحالة الأشياء في الكون أو عدم مطابقته. فالثنائية التي يرتدّ إليها القول الإسنادي هي ثنائية: النحويّة واللاّنحويّة (أو اللّحن)؛ أي هل القول مطابق لنظام النحو القواعدي أم هو مخالف له. أمّا الثنائية التي يحتكم إليها القول الحمليّ فهي ثنائية الصدق والكذب.

وينبني على هذا الاختلاف قلّة عناية المناطقة بالإعراب، لأنّ اللفظ - عندهم - مجرّد حامل شكليّ، مقابل شدّة عناية النحاة بالإعراب لأنّه - عندهم - ميزان استقامة الأقوال.

وقد دار خلاف في تبنّي أهل البلاغة مسلك النحاة أو مسلك الميزانيين، نقله التهانوي عن المولويّ عبد الحكيم في حاشية حاشية الفوائد الضيائية، يقول: «إنّ الشائع في عُرفهم [أهل العربية] أنّ النسبة [أي الإسناد] عبارة عن الثبوت والانتفاء، وهي صفة مدلول الكلمة، فإضافتها إلى الكلمة إمّا بحذف المضاف أي نسبة مدلول إحدى الكلمتين إلى مدلول الأخرى أو بحمل النسبة على المعنى اللغوي. فعلى الأوّل يكون إطلاق المسند والمسند إليه على الألفاظ مجازا تسميةً للدالّ بوصف المدلول، وعلى الثاني حقيقةً. ثمّ المراد بالإسناد

---

1 -محمد صلاح الدين الشريف: «تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النصب إلى ما يدل على المتكلّم»، حوليات الجامعة التونسية، ع. 43، 1999، ص - ص 28 - 29.

والنسبة والضمّ الحاصلُ بالمصدر المبنيّ للمفعول، وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلولهما. ولذا عبّر عنه الرضيّ [الإستراباذي] بالرابط بين الكلمتيْن، والمراد بالكلمة ههنا أعمّ من الحقيقة ملفوظةً كانت أم مقدّرَةً، ومن الحُكميّة. والكلمة الحكميّة ما يصحّ وقوع المفرد موقعه، فدخل فيه إسناد الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، وكذا الإسناد الشرطيّ، إذ الإسناد في الشرطية عندهم في الجزاء، والشّرط قيدٌ له [. . .]». ويعلّق التهانوي: «فالموافق لمذهبهم هو أن يُقال: الإسنادُ ضمُ كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى، أو ضمُ إحدى الجملتين إلى الأخرى».

ويطرح التهانوي مناط الاختلاف قائلا: «فإن قُلتَ إذا دار الأمر بين ما قاله الميزانيون وبين ما قاله النحاة، فهل يُعدُ كلٌ منهما مسلكًا لأهل البلاغة أو يُجعل الراجح مسلكًا، وأيّهما أرجح؟ قلت: الأرجح تقليل المسلك تسهيلاً على أهل الخطاب والاصطلاح، ولعلّ الأرجح ما اختاره النحاة لئلاّ يخرج الجزاء عن مقتضاه كما خرج الشرط، إذ مقتضى التركيب أن يكون كلامًا تامّاً، وأيضاً هو أقرب إلى الضبط، إذ فيه تقليل أقسام الكلام، ولو اعتبره الميزانيون لاستغنوْا عن كثير من مباحث القضايا والأقيسة»[1].

1 ـ 1 المسند والمسند إليه من منظور «سياق الخطاب» عند فان دايك (Van Dijk)

يتطرّق فان دايك إلى بنية: المسند إليه ـ المسند الثنائية بصفتها خصيصة للجملة ويتعرّض إلى إشكالية تعيين المسند إليه، فقد يكون بسيطاً نحو:

ج1 جون مريض.

وقد يكون معقّداً نحو:

ج2 ورث جون أموالاً عظيمة عن عمّه الذي كان يقيم في أستراليا.

ويعلّق فان دايك على هذا القول «إنّ لفظ (جون) يؤدي وظيفة الموضوع المسند إليه وسائر الجملة تؤدي دور المسند»[2]، ومثل هذا التحليل لا يوافق

---

1 –عن التهانوي: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح. د. رفيق العجم، بيروت مكتبة لبنان ناشرون، ط. 1، 1996، ج I (مدخل الإسناد).

2- فان دايك: النصّ والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000 م ص.163 (ص. 114 من ط. الإنجليزية)

التحليل النحوي العربي المعتمد على ثنائية العُمدة والفضلة أو التوسعة، فالعمدة في الجملة ج2 هي: ورث جون أموالاً عظيمة.

وحيث إنّ الفعل (ورث) متعدّ، فقد تمّ استبقاء المفعول به (أموالاً عظيمة) في العمدة، أمّا سائر القول (عن عمّه. ..) فهي التّوسعة؛ ووظيفتها حال.

فإذا كان النحو العربي يخرج التّوسعة من النواة الإسنادية، فإنّ فان دايك يرى أنّ ما سوى المسند إليه (جون)، إنّما هو مسند، لا يفرّق في ذلك بين العنصرين الضروريين (الفعل والمفعول به) وما هو غير ضروري (الحال).

غير أنّ هذا الاختلاف في التحليل (بين النحو العربي وتحليل فان دايك) إنّما يعود - فيما نرى - إلى اختلاف الأفق النظري لكلا المنوالين: فالضابط لعنصريّ العمدة في النحو العربي إنّما هي الإفادة والتمام الدلالي في حدوده البنيوية الدنيا. فالقول يطابق السلامة النحوية متى كان مستجيباً للبنية النحوية: مسند إليه + مسند. والنحوي يسأل فقط (من حيث المبدأ) عن السلامة النحوية أي صحّة التركيب بين عنصري الإسناد. في حين يتّسع الاهتمام التداوليّ ليشمل لا فقط نحويّة القول، بل مقبوليّته، بمعنى قيامه على الاستجابة لشروط التفاعل الخطابي نحو التزامه بحكَم المحادثة كما بيّنها غرايس(Grice)[1].

وقد صنّف هرمان باريّه(Herman Parret) مباحث النحو ومباحث التداوليّة، حسب الشروط التي يعتني بها كلّ اختصاص: فالنحو يهتمّ بشروط الصحّة أو السّلامة النحويّة، أمّا التداوليّة فتُعنى بشروط الكفاية أي بالقوّة (في مقابل المحتوى) وبالتفاعل أو التعاون (في مقابل الصحّة) وبالمقبوليّة (في مقابل النحويّة) إلى غير ذلك من الأزواج الاصطلاحية.

فالتداوليّة، وفق هذه الرؤيا تنشدّ إلى دور المُلحق (في مقابل النواة، الّتي يهتمّ بها النحو) لذلك «ينبغي - والكلام لباريّه - اعتماد تصوّر جريديّ مضادّ تُعدُّ التداولية فيه قاعدة مُدمجة للنّحو (و/أو للنظريّة اللّسانية)»[2].

---

1 -أوردها طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط. 1، 1998م، ص - ص . 238 - 253.

2- H. Parret: Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, peterlang, Francfort , New York , Berne, 1987, p.209.

ويوضّح فان دايك «الأساس المعرفيّ لكيفية معالجة المعلومات في اللّسانيات التّواصليّة» وذلك لفهم «تفصيل تلفّظ الصوت المسند إليه ـ المسند في الجمل وتعلّق تناصّها»[1] وأساس البُعد المعرفيّ الذي يهدف إلى بناء الجمل (وضروب الخطاب) هو أنّ كلّ «خبر جديد»، عادة ما يُدمَج في الرصيد السابق، ويضرب فان دايك على ذلك مثالاً: «فعندما أقول إنّ «بيتر مريض»، يقتضي قولي هذا أن يدلّ تواصلي الكلامي، ومشاركتي، على معرفتي بالسيّد بيتر؛ أي يدلّ ذلك على أنّني أعلم أنّ بيتر موجود، وأنّني أعرف أهمّ صفاته. وفي هذه الحالة، فإنّ علمي الخاصّ والعامّ بالسيّد بيتر قد يغتني بمضمون الحُكم. وفي القضيّة [أنّ كونه مريضاً (الآن)] وهو حكم يجب أن يسند إلى تعقيد تصوّر بيتر الذي تكون معرفته حاصلة لدى السّامع» .

ويبني فان دايك على هذا نتيجة، فيقول « وعلى ذلك، فإنّ المسند إليه في الجملة تحصل له وظيفة معرفيّة مخصوصة وهي اختيار وحدة من المعلومات أو اختيار مفهوم من مجموع المعرفة وقد يكون هذا المفهوم عامّاً (كالحبّ وتأجير الشقّة) أو شخصيّاً، جزئياً (بيتر، هذا الكتاب) وفي الحالة الأخيرة، فإنّ الفرد المشار إليه يجوز أن يكون مذكوراً في سياق التواصل إمّا بوساطة فعل مباشر وإمّا بإدراك أشياء معيّنة (مثل هذا الكرسيّ يجب أن يُصبَغَ باللّون الأحمر) أو سبقت الإشارة إليه في ثنايا الخطاب. وعلى هذا النحو فكثير من الأمور ينبغي أن يُدرج ذكرها في السّياق، كما يجب بالنّسبة إلى كلّ جملة، أن تثبت أيّ هذه الأمور يمكنه «التعرّف» عليها (مرّة أخرى) أعني يمكن الإحالة عليها حتّى نستطيع أن نصوغ بصددها عبارة ما»[2] .

2 ـ المقارنة بين تصوّر الشرّاح للإسناد وتصوّر فان دايك له:

لئن قام تحديد الشرّاح للعلاقة بين المسند إليه والمسند على تأصيل نظريّ بنيويّ، فإنّ فان دايك ـ بحكم اختصاصه التداولي ـ مرّ على الحدّ النحوي للإسناد مروراً سريعاً عاداً التمييز بين المسند إليه والمسند أمراً مسلّماً أو «فكرة بديهية»[3] .

1–فان دايك: النصّ والسّياق، ص167 .

2– المرجع نفسه، ص . ص. 167 ـ 168

3 – يقول «والفكرة البديهية القائمة على تعيين مثل هذه البنيات في النحو تكمن في أنّنا نميّز في الجملة بين ما حكم عليه (كالتقرير والإيجاب والسؤال والوعد...) وبين ما حكم

ويرى فان دايك أنّ التمييز بين عنصريّ الإسناد أمرٌ مُنضوٍ تحت «حدسنا اللساني» لذلك لم يجزم بصحّته؛ إذ «يحتمل أن يكون صحيحاً».

وقد صاغ هذا الباحث الهولنديّ أسئلة تبدو لنا مهمّة في سياق بحثنا عن الأبعاد التداولية عبر أحوال المسند إليه - وإن كان لم يُجب عنها - يقول: «هل تمييز المسند إليه - المسند ينبغي أن يُعرف ويتحدّد من جهة التركيب أم السيمانطيقا أم التداولية، أعني هل هذه العبارات تختصّ بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي، أم هل هي تختصّ بالتراكيب السياقية لأفعال الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها ؟»[1]. ويُتبع ذلك بسؤال إشكاليّ آخر مهمّ«هل توجد للجمل بنية من المسند إليه - المسند مستقلّة عن النص و/ أو عن استعماله في ضروب سياق التواصلي؟ وبعبارة أخرى هل يمكن أن يكون للجملة ذاتها مختلف صور المسند إليه - المسند باختلاف المقام السّياقي؟»[2].

وبعد أن يطرح هذه الأسئلة المهمة وغيرها يُقصي ما لا يدخل ضمن اختصاصه ويستبقي فقط منها ما يتعلّق بـ« دور التمييز الفاصل المسند إليه - المسند باعتبار اتّساق الخطاب»[3]. ويبدو لنا أنّه يمكن قراءة عمل الشرّاح - عند تعريفهم الإسناد - في ضوء سؤال فان دايك السّابق، ونحن واجدون، وفق هذا المنظور، أنّ الشرّاح قد اقتصر حدّهم للإسناد على البعد التركيبيّ ولم يتعدّه إلى الدلالة أو التداولية. وهذا أمر يُفهم باعتبار أنّ الزوجين الاصطلاحيين (المسند إليه والمسند) قادمان أساساً من النحو، وهو العلم

به، وهو تمييز يوازي تقريباً الفرق الكلاسيكي: الموضوع (المبتدأ) - المحمول (الخبر) سواء في الفلسفة أو في المنطق «النص والسّياق»، ص 163 .

1 - النص والسّياق، ص 164.

2 - تحدّث محمد الشاوش عن «الربط الطبيعي الصّحيح بين اللّغة وصناعة النحو [...]» الذي مارسه النحاة العرب، فإذا الناظر يجد نفسه «تُجاه نحو مُوجّه لصناعة النحو، ونحوٍ مُوجّه لاستعمال اللّغة، لكنّهما صيغا وقُدّ ما في نحوين مُدمجين في نحو واحد» وقد «فعلوا ذلك [أي النحاة] دون أن يُشعروك بقطيعة بين الميدانين» أُنظر أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج II، ص - ص. 1176 - 1177.

3 - د. أحمد المتوكّل: الوظائف التداولية في اللغة، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985، ص.122.

المهتمّ بالتركيب، لذلك كان حديث الشرّاح عن الإسناد متناسقاً مع المنوال النحوي. ثم إنّ النظر إلى الإسناد «باعتبار اتّساق الخطاب» (على حدّ عبارة فان دايك) أمر - يبدو لنا - مجاوزاً لغرض الشرّاح نظراً إلى استيعابه أشكالاً مختلفة من الخطاب وعلوماً كثيرة (كالتفسير ونقد الشّعر وعلوم الحديث...) وهو أمر يحتاج إلى منهج متميّز عن حدود النحو أو البلاغة التقليديين، لأنّه يتطلّب فصلاً مبدئيّاً بين منهج البحث في المسائل النظريّة ومنهج البحث في المسائل التطبيقيّة، ومثل ذلك الفصل لم يكن موجوداً في الإرث النحوي والبلاغي العربي حيث تداخل التأسيس النظري والتوسيع التطبيقي[1]، فحدّ الإسناد - عند السّكاكي، وحتّى عند الشرّاح - إنّما هو حدّ منطقيّ (وعند الشرّاح منطقيّ لسانيّ) ينظر إلى البنية بمعزل عن مختلف سياقات ورودها. ومن ثمّة، فيمكن الحديث عن دقّته أو عن «جمعه ومنعه» ولا يمكن أن نطرح مسائل موافقته لشروط الاستعمال أو ظروف التلفّظ أو عناصر التخاطب، فتلك مسائل لم تُراع عند الإتيان بالحدّ ؛ لأنّ قسم تعيين الحدود هو بمثابة الضابط النظريّ المحض، فلا يلائمه إدخال عناصر مقاربة متغيّرة نحو المخاطب والسّياق. .. فذلك ممّا يخلّ بشروط الحدّ.

أمّا فان دايك فلم ير حاجة إلى حدّ الإسناد، بل اكتفى بطرح مسائل معرفيّة أوسع من الحدّ الفنيّ، وهي مسائل تندرج في طبقات تحليل العلاقة الإسنادية تركيبياً ودلالياً وتداولياً، وقد ركّز نظره على «اتّساق الخطاب» فهو يبحث في نحو النصّ، فمبحثُ الإسناد عنده من درجة ثانية لأنّ اندراجه في نحو الجملة أولى، وما اهتمامه به إلاّ لتضمّن النصّ للجملة.

3- المسند إليه في النحو الوظيفي:

يتابع أحمد المتوكّل «شبه الإجماع» القائم في الدراسات اللغوية الحديثة باتجاهيها التركيبي والتداولي (البراغماتي) على اعتبار المبتدإ وظيفةً خارجيّةً؛ والأمر ينطبق كذلك على سيمون ديك ذي المنزع النحوي الوظيفي[2].

---

1 - د. أحمد المتوكّل: الوظائف التداولية في اللغة، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985،ص.123.

2 -المصدر نفسه، ص- ص. 126 . 127.

وقد استعرض المتوكّل أمثلة تدعّم هذا الحكم، إذ يستفاد منها أنّ المبتدأ لا يشترط من مجانسة الخبر له (الخبر يُسمّيه المتوكّل حَمْلاً) إلاّ ما يضمن به عدم خروج الجملة عن النحويّة.

ومن أمثلة عدم تعلّق المحتوى القضوي للخبر بالمبتدإ:

الكتابُ شربَ مؤلّفه شاياً.

فهذا المثال يستشهد به المتوكّل على فكرة أنّ «المبتدأ لا يخضع لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل أو ما يشبهه بالنسبة لموضوعاته [كذا]» والمقصود بالموضوعات، المعمولات.

غير أنّ المتأمّل يجد ضروباً من التعالق الدلاليّ بين المبتدأ والخبر: فالضمير المتّصل في (مؤلّفه) يعود على المبتدأ. وفاعلُ (شَربَ)، دلاليّاً، ينتمي إلى حقل معجميّ يدلّ على المبتدأ: [مؤلّف ← كتاب].

مثل هذا الطرح المضادّ لخارجيّة وظيفة المبتدإ، يبدو أنّ المتوكّل قد تحاشاه بقوله مستدركاً: «غير أنّ هذا [لا] يعني أنّ المبتدأ لا يشكّل جزءاً من الجملة ولا يعني أنّه مستقلّ عنها الاستقلال الذي يُبيحُ أن تليَ أيّة جملة أيّ مبتدأ. لقد رأينا، ونحن نعرّف المبتدأ، أنّ من عناصر هذا التعريف الأساس أن يكون الحمل واردًا بالنسبة «لمجال الخطاب» [كذا] ومبدأ الورود هذا يحتّم أن تكون ثمّة (بين المبتدأ والجملة التي تليه) علاقةٌ تجعل الجملة صالحةً لأن تُحمَلَ على المبتدإ».

المبتدأ والمحور

يفرّق المتوكّل بين المبتدإ والمحور؛ فجملة:

زيد أبوه مسافر

تحتوي مبتدأً هو (زيد) ومحورًا هو (أبوه)، فالمحور - حسب المتوكّل - «مُحدَّثٌ عنه» داخل الجملة[1]، وما دام المبتدأ والمحور موجودين معاً في الجملة ذاتها، فذلك دليل على أنّهما وظيفتان متمايزتان[2].

ومن وجوه الفرق بينهما أنّ المحور يشكّل «بخلاف المبتدإ، موضوعاً من

---

1 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
2 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

موضوعات المحمول في البنية المحمولية، ويترتّب عن ذلك أنّه يأخذ وظيفةً دلاليةً وتلحق به وظيفة تركيبية معيّنة بالإضافة إلى وظيفته التداولية «المحور»[1]، ثم إنّ المحور يدخل في العمل اللغوي للجملة في حين يخرج عنه المبتدأ:

(أ) هل زيد أبوه مسافر؟.

(ب) هل زيدٌ مسافر؟ .

في الجملة (أ) (زيد) مبتدأ، أي هو خارج عن مدى الاستفهام حسب الباحث، بدليل إمكان الاستغناء عنه:

(أَ) هل أبوه مسافر؟.

وفي الجملة (ب) (زيد) محور، فهو داخل في مدى الاستفهام، بدليل امتناع الاستغناء عنه:

(بَ)❖ هل مسافر؟.

فالمتوكّل قد فرّع المسند إليه في الجملة الاسمية، الذي يسمّيه النحاة القدامى مبتدأ إلى فرعين ما يسمّيه المتوكّل المبتدأ وما يسمّيه المحور وبين هذين الفرعين نقاط اختلاف وائتلاف أفصح عنها الباحث، اعتماداً على مبادئ تركيبية وتداولية.

وهي قراءة ناقدة للتراث النحوي اعتماداً على أنموذج النحو الوظيفي. ولعلّنا وإن اختلفنا مع المتوكّل في الإطار النظري المرجعي المعتمد،فإنّنا نتّفق وإيّاه على أهم الخلاصات التي انتهي إليها، يقول:

1) المبتدأ وظيفة تداولية تتحدّد حسب «المقام».

2) يُتيح عدُّ المبتدأ وظيفة تداولية وصف خصائصه بطريقة أكثر «طبيعية» إذ إنّ هذه الخصائص جميعها (معرفيته، موقعه، خارجيته، إعرابه) يمكن أن تفسّر، كما رأينا، انطلاقاً من تعريفه من منظور تداولي[2].

فمن الملائم، وفق الاصطلاحات التي نعتمدها أن نصوغ خلاصة المتوكّل كما يلي:

يوجّه البُعد التداوليّ أحوال المسند إليه.

---

1 -المصدر نفسه، ص132.

2 -د. أحمد المتوكّل: الوظائف التداولية في اللغة، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985،ص143.

على أنّنا نشير إلى إفادتنا من المتوكّل أيضاً بعض المفاهيم الأخرى في التحليل التداولي نحو ما يسمّيه «الوضع التخابري بين المتكلّم والمخاطب» و«المعرفة المشتركة»[1] ممّا نسمّيه «المجال التداولي» أو بعبارة لاينز «الكفاءة التواصلية»[2].

4 . الإسناد بصفته عملاً لغويّاً:

يرى الشاوش أنّ الإسناد يندرج ضمن الأعمال القولية (**les actes locutoires**)، مثله في ذلك مثل القول والابتداء والتأكيد والنفي والإثبات والإبدال والإضافة والتقديم والتأخير والحذف والإضمار والتعريف والاستعارة والتشبيه...[3].

والملاحظ أنّ الباحث يجمع مفاهيم من حقول علمية لغوية مختلفة:

❖من النحو: الابتداء والإبدال والإضافة.

❖من علم المعاني: النفي والتأكيد والإثبات والتقديم والتأخير والحذف والإضمار والتعريف.

❖من علم البيان: الاستعارة والتشبيه.

والملاحظ أنّ ما وضعناه في باب علم المعاني منه ما يندرج في النحو أيضاً، بل في الأصل (كالتقديم والتأخير والحذف...) بما هي أحوال تدخل على الإسناد وهو من المفاهيم الأصلية أو قل المفاهيم الأمّ التي تدور في فلكها كثير من المفاهيم الفرعية.

ويرى الشاوش أنّ هذا الصنف من الأعمال يقبل تراكب الأعمال واجتماعها في القول ذاته، وضرب على ذلك مثال: «إنّ زيداً لأسدٌ» حيث يقوم المتكلّم عند إنجازه «بعمل الإسناد والتشبيه والتأكيد»[4].

طبعاً لا يعني قبول التراكب بين الأعمال واجتماعها، الوقوع في التناقض فيما بينها. كأن يحتمل المثال ذاته الحذف والذّكر مثلاً للمحلّ نفسه، فهذا ممّا يجعل الكلام خلواً من الإفادة.

أمّا العمل المتضمّن في القول (**acte illocutoire**) الذي يحتويه المثال المذكور

---

1 -نفسه، ص. 138

2- **John Lyons: sémantique linguistique, trad .J. Durand D .Boulonnais, Librairie Larousse , 1990.p.200**

3 - أصول تحليل الخطاب، ج II، ص884.

4 - نفسه، ص885.

(إنّ زيداً لأسدٌ)، فهو الإخبار حسب الشاوش. ومواصلة لتحليل المثال نرى أنّه - تقليدياً - يُعَدّ بليغاً إذا كان حال المخاطب إنكار محتوى الخبر (وهو نسبة الأسديّة إلى زيد)؛ ذلك أنّ حال الإنكار عند المخاطب تتطلّب - كما لا يخفى - توسُل المتكلّم بأكثر من أداة لتأكيد فحوى الخبر.

ويشير الشاوش - في موضع آخر - إلى الحرج الذي يجده الباحث في تحليل المعنى إذ يقع بين أمرين/ خيارين:

❖ إمّا اعتماد الصيغة اللغوية مقياساً في التصنيف، ومن ثمة فإنّ مجموعة كبيرة من المعاني (أي من الأعمال اللغوية) ترجع إلى صنف واحد.

❖ وإمّا اعتماد المعنى الحاصل بالمقام، ومن ثمة تتفرّع المعاني وتتكاثر إلى حدّ قد يصعب التحكّم فيه.[1]

ولعلّ هذا الحرج هو الذي دعا النحاة قديماً والتداوليين حديثاً، إلى اقتراح مصطلحات لتقييد الفوضى الدلالية وتقنينها، على الرغم من عُسر المهمّة، إذ المقامات من كلّ حدب تنسلُ !

5 . تقدّم مبحث الإسناد على المسند والمسند إليه:

بيّن الشرّاح أنّ مبحث الإسناد سابق للمسند والمسند إليه، «مع تأخّر النسبة عن الطرفين»[2]. فذاتُ طرفيْ الإسناد سابقة للنّسبة، أي الألفاظ.

ويدقّق الدّسوقي تعريف الإسناد بإضافة خاصيّة تمييزية له: «الإسناد هو النسبة التامّة واستُعمل في إطلاق النسبة سواء كانت النسبة تامّة كالإسناديّة أو غير تامّة كالإضافية والإيقاعية »[3] .

فالنسبة التامّة هي العلاقة الإسنادية.

والنسبة غير التامّة تنقسم على النسبة الإيقاعية والنسبة الإضافيّة والمقصود بالإضافيّة، المتعلّقة بالزمان أو المكان، الأمثلة الواردة في الشّروح:

▫ فلان نهارُه صائم - النهر جارٍ.

فهي تحتاج إلى تأويل لنزع غلالة المجاز، والعودة بالجملة على الحقيقة الإسنادية:

---

1 -أصول تحليل الخطاب، ج II، ص. 871

2 -شروح التلخيص، ج I ص 192 (شرح السعد).

3 -شروح التلخيص، ج I ص.240 (حاشية الدسوقي).

- فلان نهارُه صائمٌ ← فلان صائم في نهاره.
- النهرُ جارٍ ← الماء جارٍ في النهر

وهذا التأويل يُخرج الظرفَ (الزماني أو المكاني) من محلّ المسند إليه إلى محلّ التوسعة المبيّنة للمسند.

فالنسبة الإيقاعية تقوم على تعديل يمسّ نواة الجملة.

أمّا النسبة الإضافية فهي «النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف إليه»[1].

والمثال الذي يورده الشرّاح لهذا النّوع من النسبة هو قولهم:

أ- أعجبني إنباتُ الربيع البقلَ.

ب- أعجبني جَرْيُ الأنهار.

ولا يخفى أنّ المثالين يختلفان عند التحليل النّحوي التوزيعي، فتركيب [إنباتُ الربيع البقلَ] في (أ) يُحلّل إلى مركّب شبه إسنادي فاعل ؛ أمّا المركّب [جريُ الأنهار] في (ب)، فهو مركّب إضافيٌّ فاعل.

فالمثال (أ) تنحو فيه النسبة الإيقاعية إلى الاقتراب من النسبة التامّة التي هي الإسناد. والعلّة التركيبية في ذلك أنّ المصدر (إنبات) يتعلّق بفعل متعدّ يحتاج إلى مفعول به لإتمام معناه. في حين أنّ النسبة في المثال (ب) إيقاعيّة محض، ولا يخفى أنّ المصدر (جَرْي) يتعلّق بفعل لازم (لا يتعدّى إلاّ بحرف جرّ).

ويبيّن الدسوقي أنّ الإضافة يمكن أن تكون بمعنى حرف الجرّ (في) فيكون تأويل المثالين كما يلي:

(أ') أعجبني إنبات البقل في الربيع.

(ب') أعجبني جريُ الماء في الأنهار .

وبذلك ينتفي المجاز في الجملتين وتُحملان على الحقيقة.

ويشير إلى أنّ الإضافة قد تكون بمعنى اللام، فيكون التأويل كما يلي:

(أ») أعجبني الإنبات للربيع.

(ب») أعجبني الجريُ للأنهار.

فتكون الجملتان بهذا التأويل قائمتين على المجاز.

ويستنتج الدسوقي مبدأ للتأويل: «والحاصل أنّه لابدّ من النظر لقصد المتكلّم والأمر نفسه، فإن كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الأمر فحقيقةٌ وإلاّ فمجازٌ»[2].

---

1 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

2 -شروح التلخيص، ج I ص. 240 (حاشية الدّسوقي).

فالتأويل يكون على أساس قصد المتكلّم، فإذا تطابق القصد مع الأمر نفسه أي مع الإسناد كما هو، كانت الجملة قائمة على الحقيقة، وإذا لم يتطابق القصد مع الإسناد كما هو، بحيث تطلّب ذلك الإسناد تأويلاً، حُملت الجملة على المجاز.

من هنا نتبيّن أنّ مبحث الإسناد قادم رأساً من النحو ولكنّ اختلاطه بمباحث البلاغة جعله يكتسب بعض الاعتبارات التي تلوّن صبغته النحوية بألوان بلاغية طالت حتّى تحديده، إذ من الممكن أن يُراد بالإسناد «مطلق النسبة»[1] فيساوي بذلك في النحو الإضافة والمفعولية والإسناد معاً. مثل هذا التعامل مع الإسناد يجعل الحاجة إلى مزيد ضبطه وبيانه متأكّدة.

ونلاحظ أنّ تحليل جمل الإسناد وأمثلته وتقسيمها إلى حقيقة ومجاز إنّما يقوم في الأساس على نظريّة أفعال العباد الكلامية الأشعرية. لذلك تراهم يميّزون بين قول الجاهل وقول العالم (الأشعريّ) وقول المعتزليّ، ناهيك عن التمييز بين قول المسلم والكافر. إنّ الحكم على القول بالحقيقة أو بالمجاز إنّما يتوقّف أساساً على اعتقاد قائله أي على مذهبه الكلاميّ في نظريّة الأفعال.

فجمل نحو:

(أ) أحرقت النارُ الحطب.

(ب) خرق المسمارُ الثوبَ.

(ج) قطعَ السكّينُ الحبل.

في تحليل الشرّاح، إذا صدرت «من الجاهل تكون حقيقة عقلية لانتفاء التأوّل فيها»[2].

وهذه الأمثلة تدخل في الحقيقة لانطباق القول مع اعتقاد قائله، فلا حاجة فيها إلى تأوّل. ومثلها في الاعتبار الأقوال الكاذبة «كقولك جاء زيدٌ وأنت تعلم أنّه لم يجئ، فإنّ إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له لكن لا تأوُلَ فيه أي أنّه لم ينصب قرينةً صارفةً عن أن يكون الإسناد إلى ما هو»[3]، فقول الجاهل في الأمثلةَ (أ - ب - ج) هو قول كاذب مثل قول الزاعم مجيء زيد

---

1 -شروح التلخيص ج I ص. 240 (شرح السعد).
2 -شروح التلخيص، ج I ص. 241 (حاشية الدّسوقي).
3 -شروح التلخيص، ج I ص. 242 (شرح السعد).

وهو يعلم عدم مجيئه،والفرق بين الصنفين من القول على اجتماعهما على الكذب - في نظر الشرّاح - إنّما يتمثّل في قصد الترويج عند الزاعم مجيء زيد وهو يعلم عدم مجيئه، وعدم ذلك القصد عند الجاهل لاعتقاده في صحّة ما يقول. فالجاهل يعبّر فقط عن اعتقاده، أمّا الزّاعم فيقصد ترويج قوله لغاية في نفسه. فمحصّلة قول الزّاعم وقول الجاهل واحدة وهي الكذب، ولكن الاختلاف كامن في قصد القائليْن. ثمّ إنّ قوليهما باندراجهما معاً في الكذب يخرجان عن المجاز «لاشتراط التأوّل فيه»[1]، فعدُ الإسناد قائماً على المجاز يفترض احتواء القول قرينةً لفظية أو مقاميّة يستدلّ بها على عدم إرادة الظاهر من القول.

ويعمد الشرّاح إلى أمثلة أخرى من هذا القبيل يتمّ التمييز فيها بين الأقوال الكاذبة والأقوال المجازية اعتماداً على القرائن، من ذلك قول الصّلّتان العبديّ:
[من المتقارب]

أشَابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغَداَة ومَرُّ العشيِّ

فهو قول لم يحمله الشرّاح على المجاز «ما لم يُعلم أو يُظنّ أنّ قائله لم يُرَد ظاهره». فقيد التأوّل بمعنى إخراج القول مخرج المجاز، يُخرج أوّلاً الأقوال الكاذبة وثانياً قول الكافر أنبت الربيعُ البقلَ، معتقداً ذلك.

ولا يُحمل القول على المجاز العقليّ إلاّ بقرينة. فإسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كرّ الغداة» و«مرّ العشيّ» لم يُحمل على المجاز بل حُمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام وإن كانت كاذبة، ما دام لم يُعلم أو لم يُظنّ أنّ قائل هذا البيت لم يعتقد ظاهر هذا الإسناد لانتفاء التأوّل حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقداً للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل «أنبت الربيعُ البقل». فإنّ البيت يحتمل أن يكون قائله دهريّاً يعتقد تأثير الزمان، فيكون الإسناد عنده حقيقيّاً، كما تقدّم في قول الجاهل.

والحاصل أنّ صُور الحقيقة ثلاث: علم أو ظنّ اعتقاد المتكلّم للظّاهر. والثالثة الشكّ في ذلك، وصُور المجاز اثنتان: ما إذا عُلم عدمُ اعتقاده للظّاهر أو ظُنّ ذلك.

فكلّ مجاز إسنادي لا يُحمل على المجاز حتّى يُظنّ أنّ قائله لم يُرد ظاهره، فإن شُكّ فالأصل الحقيقةُ فيتبقى إذاً الحملُ على المجاز مدّة انتفاء العلم أو الظنّ باعتقاد قائله خلاف الظاهر بأن عُلم أنّ قائله يعتقد الظاهر أو ظُنّ ذلك أو

---

1 -شرح التلخيص، ج1 ص. 241 (شرح السعد).

شكَّ فيه. ففي الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لأنّها الأصل وخرج بقولنا «ما لم يعلم أو يظنّ» ما إذا عُلم أنّه لا يعتقد الظاهر أن ظُنَّ ذلك، فإنّ الإسناد في هاتين الحالتين يُحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفةً للإسناد من ظاهره[1].

وإذا نظرنا في بيت الصّلّتان العبديّ (أشاب. ... البيت) لم نقف على قرينة في البيت ترجّح المجازيّة، غير أنّ الدّسوقي يقول: ذكر الصّلّتان بعد عدّة أبيات كلامًا يدلّ على أنّه لم يُرد ظاهر الإسناد، وأنّه موحّد مثل قوله: [من المتقارب]

أَلَـمْ تَـرَ لُقمَـانَ أوْصَـى بنيـه ... وأوْصَـيْت عمـرا ونعـم الوصـيّ

فَمِلّتَنَـا أنّنَـا مُـسْلِمُـون ... علـى دِيـنِ صِـدّيقه والنّبِـيّ

فهذا صريح في أنّه موحّد"[2].

فالملاحظ أنّ التأويل المقبول الذي استقرّ عليه رأي الشرّاح يستند إلى قرينة نصيّة هي قول لاحق بالقول موضوع التحليل، وهي قرينة يمكن اعتماداً على نظريّة هاليداي وحسن تسميتها بالإحالة المقالية (وهي إحالة على عنصر داخل النصّ (**endophora**)، وهي هنا إحالة مقالية بعدية (**cataphora**)، تُسهم في تحقيق ترابط النصّ واتّساقه)[3]، غير أنّنا نُشير إلى أنّ قيمة الإحالة في هذا المثال لا يُنظر إليها من جهة تقويتها لُحمةَ النصّ (كما يشير إلى ذلك أصحاب نظرية «انسجام النصّ»)، بل من جهة توجيهها للتأويل وجهة المجازية بدل حمل القول على الحقيقيّة.

فالتأويل يعتمد أوّلاً على النظر في ما يحتمله اللّفظ في حدّ ذاته، ولمّا كانت مقولة النصّ غير معتمدة لدى الشرّاح، فقد نظروا إليه في المنزلة ذاتها التي ينظرون فيها على «الأمور الخارجية» وهذه لها تفصيل هو «وما يعلمه [المؤوّل] من أحوال المتكلّم»[4]. فالعلاقة التخاطبيّة، وما تفترضه من معرفة المخاطب بالمتكلّم تدخل ضمن الدائرة التأويلية التي يرسمها متى انتفت القرينة النصّية المنصوبة في القول المحلّل تحديداً.

---

1 -القزويني، الإيضاح، ج I ص. 118 (هامش المحقق).
2 -القزويني، الإيضاح، ج I، ص. ص119 . 120.
3 -نقلا عن محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج I، ص125، وانظر كذلك: الباب السادس « الإحالة البعديّة » ج II، ص1213.
4 -القزويني، الإيضاح، ج I، ص119.

6 . تحليل الإسناد:

6 . 1 الإسناد العقليّ

يسمّي القزويني الإسناد الحقيقيّ والإسناد المجازي كليهما إسناداً عقليّاً في مقابل الإسناد الوضعيّ نسبة إلى واضع اللّغة. ويعلّل ذلك بقوله: «لأنّ إسناد الكلمة إلى الكلمة شيءٌ يحصل بقصد المتكلّم دون واضع اللّغة»[1] ولعلّنا نقف في هذا التحديد لمجال الإسناد على تفريق جوهريّ يُنسب إلى اللّسانيات السّوسّيريّة الحديثة يقوم على التمييز بين الكلام (parole) بما هو إنجاز فرديّ يقوم به متكلّم، اللّغة واللّسان (langue) بما هو جملة القوانين والأنظمة الضابطة لعمل اللّغة الطبيعية، ويضطلع ببيان هذه القوانين والأنظمة النحويّ أو اللّسانيّ الذي يخرجها من الكمون إلى الصّياغة القواعديّة الواضحة[2].

وكي لا نقع في الإسقاط أو المجازفة بالتسوية بين ملاحظة القزويني السالفة الذكر وأزواج دي سوسّير النظريّة أو المطابقة بينها، ينبغي أن نتبيّن بدقّة الغرض الذي أدّى بالقزويني إلى إبداء تلك الملاحظة، فغنيّ عن البيان أنّه هدفٌ يُباين هدف دي سوسّير من إنشاء دراسة بنيويه للغة بما هي مؤسّسة اجتماعية بشرية خالصة، فنحن نعلم أنّ النحاة والبلاغيين والمفسّرين العرب المسلمين حافظوا على النظر إلى إحدى مسائلهم الخلافيّة حول أصل اللّغة أ توقيف هي أم اصطلاح[3].

---

1 -شروح التلخيص ج.I (إيضاح القزويني) ص246.

2 -وقد عبّر د. عبد السلام المسدّي عن ذلك في قوله «فعل التكلّم منسوب بالضرورة إلى فاعل الكلام و[...] مادّة الخطاب لا يحدّدها إلاّ النظام الذي اختاره الباث في قذف رسالته الدلاليّة » انظر: التفكير اللّساني في الحضارة العربية، تونس - ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1981م، ص293.

وبيّن المسدّي في المرجع نفسه - بالرجوع إلى الجرجاني - أنّ «العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم هو من صنف المعرفة الاضطرارية لأنّ الحدث اللغوي ينطلق من نفس المتكلّم ويتركّب على أنسجة اللّغة وفقاً لمواضعات قد استقرّت بين المتحاورين »(المرجع ذاته ص293) ويستنتج قائلاً إثر ذلك: « وهكذا لا يكون الخطاب إثباتاً أو نفياً، ولا يكون خبراً أو استخباراً كما لا يكون أمراً أو نهياً إلاّ بفعل المتكلّم، فليس من أحد مثبت أو نافٍ أو مُخبرٍ أو مستخبر أو آمر أو ناهٍ إلاّ المتكلّم الذي هو صانع الحدث اللّغوي وملتزم به» (المرجع ذاته، الصفحة ذاتها).

3 -يمكن الرجوع إلى مسألة أصل اللّغة مثلاً إلى ابن جنّي (ت. 391 هـ) في الخصائص: «باب القول على أصل اللّغة أ إلهام هي أم اصطلاح » حيث يقول: « هذا موضع مُحوجٌ إلى

وللوقوف على غرض القزويني من التمييز اللطيف الذي عقده بين عمل المتكلّم وما يتعلّق بواضع اللغة، ننظر في تحليله للجملة: زيدٌ ضربَ، فهو يشير إلى أنّ اعتبار ضربَ خبراً عن زيد تمّ بقصْد المتكلّم بتلك الجملة إثباتَ الضرب لزيد، أمّا ما يتعلّق بواضع اللّغة فهي بعضُ عناصر الإسناد الفرعيّة: من ضَرَب الّتي تعني إثبات الضرْب لا الخروج مثلاً،وأنّ الضرب في زمان ماضٍ لا في زمان مستقبل. أمّا تعيين مَن ثبتَ له الضربُ «فإنّما يتعلّق بمن أراد ذلك من المُخبرين»[1].

نلاحظ هنا أنّ ما يتعلّق بواضع اللّغة يقتصر على المُسند، ولمّا كان الإسناد متعلّقاً بالمتكلّم، فبمن يتعلّق المسند إليه؟.

هذا ما سكت عنه القزويني، ويبدو أنّه سكوت يُضمر خروج الإجابة عن ذلك السؤال عن حيّز العلم. فهو يتّصل - فيما نظنّ - بالجماعة البشرية التي ينتمي إليها المتكلّم وزيد، ولنقل بلغة التداولية بعالم الخطاب.فمعرفة انطلاق لفظ زيد على ذاته، إنّما هي من المعطيات التي يوفّرها المقام الاجتماعي والثقافي عموماً.

غير أنّنا قد نعثر على جواب على السؤال الذي طرحناه آنفاً في معرض استدلال القزويني على عقليّة الإسناد دون لغويّته، وذلك بقوله عن الإسناد: «ولو كان [الإسناد] لغويّا لكان حكمنا بأنّه مجاز في مثل قولنا «خطُ أحسنُ ممّا وشى الربيعُ» من جهة أنّ الفعل لا يصحّ إلاّ من الحيّ القادر حُكماً بأنّ اللّغة هي التي أوجبت أن يختصّ الفعل بالحيّ القادر دون الجماد، وذلك ممّا لا يشكّ في بطلانه»[2].

فضل تأمل، غير أنّ أكثر أهل النظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف . إلاّ أنّ أبا عليّ [الفارسيّ] رحمه الله قال لي يوماً: هي من عند الله واحتجّ بقوله سبحانه: «وعلّم آدم الأسماء كلّها» ، وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله: أقْدر آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة » الخصائص، تح محمد علي النجار، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، **1952**م، ج **I** ص**40**.
وقد عبّر الأستاذ عبد القادر المهيري عن موقف ابن جنّي من هذه المسألة الخلافيّة: «وفي النهاية، إذا كان ابن جنّي قد تردّد - نظريّاً - في الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها قضيّة أصل اللّغة، وإذا كان لم يتبنّ حلاً يقصي سائر الحلول، فإنّ ذلك لم يمنعه من دراسة اللّغة العربية - عمليّاً - ومن الحديث عنها بصفتها مؤسّسة بشريّة كما لو كان ذلك أمراً متّفقاً عليه»
Abdelkader Mhiri: Les théories grammaticales d'Ibn Jinī, publication de l'université de Tunis 1973 , p.117

---

1 -شروح التلخيص ج.**I** (إيضاح القزويني) ص.**246**.
2 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهذا ـ فيما نرى ـ استدلال بالخُلف على انعدام العلاقة بين اللّغة وإثبات الإسناد، فبما أنّ صنفاً من الإسناد وهو الإسناد المجازيّ لا تعلُق باللغة فيه، فإنّ ذلك مدعاة إلى بسط نفي العلاقة بين اللغة والإسناد مطلقاً. واللغة هنا ـ كما أشرنا آنفاً ـ بمعنى النظام القواعديّ. فاللغة بهذا المعنى لا تحتوي قاعدةً تمنع إسناد ما هو للحيّ القادر إلى من ليس كذلك[1]، ومن ثمّة فإنّ اللغة ترفع يدها عن مسألة الإسناد وتترك ذلك للاستعمال. وهو الذي نظنّه ضديد الوضع اللغوي عند القزويني.

فالإسناد إجراء يتّخذه متكلّم اللغة من تلقاء نفسه، فليس في اللغة ما يقنّن الإسناد ذاته، وإن كانت اللّغة تحدّده بطريقة غير مباشرة عبر توفير العناصر اللاّزمة لإجرائه (الألفاظ ودلالتها).

فالإسناد عمليّة عقلية محض تعتمد على معطيات لغوية بصفتها مواد خاماً يُبنى على أساسها الإسناد وليست بمتحكّمة فيه، بل المتحكّم فيه هو مُنشئه أي المتكلّم.

وثنائيّة المسند إليه والمسند في البلاغة تذكّرنا بالعامل والمعمول في النحو، ومن وجوه الشبه بين الثنائيتين الانتهاء إلى أنّ العامل الحقيقي كالقائم بعمليّة الإسناد إنّما هو المتكلّم.

6 ـ 2 الإسناد المجازي

المجاز العقلي:

نظر القزويني إلى المجاز العقلي من جهة طرفيّ الإسناد فيه (المسند إليه والمسند) فهما إمّا:

- حقيقتان: مثال: أنبت الربيعُ البقلَ.
- أو مجازان: مثال: أحيا الأرضَ شبابُ الزّمان.
- أو مختلفان: مثال1: أنبتَ البقلَ شبابُ الزّمان.

مثال2 أحيا الأرضَ الرّبيعُ.

مثال3: أحيتْني رُؤيتُك.

---

1 - «إنّ وضع الفعل لاستعماله في القادر قيدٌ لم ينقل عن واحد من رواة اللغة،وترك القيد دليلٌ في العرف على الإطلاق»، شروح التلخيص ج.I (إيضاح القزويني) ص247.

مثال4 سرّني ليلي.

وهذا المثال الأخير يمثّل إشكالاً سننظر فيه في ما بعد وهو يتعلّق بوضع اللّفظ لنفسه فهو لا يوصف بحقيقة ولا بمجاز.

أمّا ما نشير إليه في هذا الموضع، فهو عَدُّ الشرّاح وقوع المجاز في الألفاظ لا في الجمل.

يقول القزويني «والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويَيْن»[1]، فمناط المجازية هي الكلمات، فالنظم النحوي للكلمات واحد سواء في حال مجازيّتها أو حقيقيتها، فلا يوجد نظم مخصوص للحقيقة وآخر للمجاز، فالتأويل - الذي هو شرط وجود المجاز - يتمّ لبعض الكلمات ولا يمسّ البنية التركيبية للجملة، فيكون عمل البلاغيّ استبدالاً بالكلمات المجازية كلماتٍ مطابقةً لقصد القائل خارجة عن حيز المجاز.

أمّا المثال المشكل مثال4(السابق): سرّني ليلي، فقد حلّله الدّسوقي كما يلي: هو مثال «من المجاز العقليّ لأنّ الإسنَاد فيه لغير من هو له عند المتكلّم، وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند، والمسند إليه ليس حقيقة ولا مجازاً.»[2]

تُرى لماذا ارتاى الشّارح أنّ ليلي ليس حقيقة ولا مجازاً؟.

إذا طبّقنا قواعد القول الحقيقي نجده يخرج عنه لأنّ المفترض في المسند إليه فعل السرور أن يكون حيّاً عاقلاً، وهذا غير متوفّر في «اللّيل» لذلك فالقول غير حقيقي. وإذا طبّقنا قواعد القول المجازي، فإنّنا لا نجده يطابق أيّ علاقة من علاقات المجاز المرسل (السببية المسببية، الحالّية، المحلية، اللازمية، الملزومية،...)، ثمّ إنّ القول لا يمكن ردّه إلى الاستعارة، لعدم وجود قرينة تدلّ على إرادة المشابهة، بل لا وجود للمشابهة أصلاً، ولا إمكانية لها.

لذلك يقول الدّسوقي «وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند، والمسند إليه ليس حقيقة ولا مجازاً»[3].

فالسرور حقيقة، ولكن لا يجوز صدوره عن الليل لذلك عُدَّ المثال من المجاز العقلي «لأنّ الإسناد فيه لغير من هو له عند المتكلّم»[4].

---

1 -شروح التلخيص، ج1 (حاشية الدّسوقي) ص251.
2 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
4 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وارتأى أحد البلاغيين «أنّ السرور إنّما هو من سماع هذا اللّفظ من حيث دلالته على معناه لا من حيث هو»[1].

أمّا عَدُّ المسند إليه لا حقيقةً ولا مجازاً، فراجعٌ إلى رؤيتهم أنّ اللّفظ «إذا وُضعَ للمعنى ولم يستعمل فيه، فلا يتّصف بحقيقة ولا مجاز»[2]، ومن ثمّة نقف على أنّ قاعدة الاستبدال إذا لم يتسنّ تطبيقها يُسحب من الألفاظ الحكمُ عليها بالحقيقية أو المجازية. وكذلك فإنّ خروج اللّفظ عن المعنى المستعمل فيه عادةً وعُرفاً يؤدّي إلى خروجه عن وصف الحقيقة أو المجاز.

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى استفادة المعنى من المسند دون الربط الحرفي بالمسند إليه؛ فيقف في النظر إلى القول عند معنى المسند، وهو في مثالنا السرور؛ فيكتفي بسماع هذا اللّفظ ليقرّر أنّ المعنى المقصود من الجملة هو ذلك دون الدخول في دلالة المسند إليه بطريقة حرْفيّة. فلا يُنظر إلى المسند بصفته وحدة لغوية تابعة للمسند إليه، ولكن بصفته وحدة لغوية مستقلّة بمادّتها الصوتية الفيزيائية، «السرور إنّما هو من سماع هذا اللّفظ»[3]، كما يُنظر إليه من حيث وجهه الدلالي «من حيث دلالته»[4]. وهذا التحليل يقطع الصّلة بين المعنى المقصود من القول، وإدراك حقيقة المسند إليه. فكأنّ القول يحقّق كفاية معنويّة بمعزل عن اكتناه حقيقة المسند إليه. ومثل هذا التحليل يبدو متعارضاً مع التحليل النّحويّ من جهة كون الفعل (المُسند) لا يخلو من الفاعل (المسند إليه)، حتّى ولو كان الأمر متعلّقاً بصيغة المبنيّ للمجهول، فلا ينقرض الفاعل مطلقاً بل يُستبدل نائبُ الفاعل بالفاعل. فمن زاوية نظر بنائية لا يستقيم القول الإسناديّ دون وجود المسند إليه حضوراً أو تقديراً، من حيث المبدأ؛ لعدم إمكان مسند دون مسند إليه قياساً على احتياج المعمول للعامل في النحو على أنّه تحليل قد لا يتعارض مع بعض التأويلات النحوية التي تَعُدُّ الفعل ثقيلاً لا فقط لاحتوائه على مقولتي الزمن والحدث، بل لاحتوائه على مقولة الشّخص، ومن ثمّة فالفاعل مستكن في الفعل ماثل

---

1 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
2 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
4 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فيه؛ وبهذا المعنى يصير محلّ الفاعلية مستلزَماً استلزاماً ضرورياً سواء بالحضور والظهور أو بالحضور والضمور في الفعل.

وعدم الاهتمام بالمسند إليه أي الفاعل في مثل هذا التحليل يؤدّي إلى انتفاء إمكانية التقريب مع ثنائية الفاعل الحقيقي والفاعل النحويّ في أمثلة كثيرة جرى عَدُّ نسبة المسند إلى المسند إليه فيها مجازًا نحو (مات الرجلُ) و (تحرّك الغُصن)، وما إلى ذلك من الأمثلة. فما وجه الوجاهة في عدم قيس مثال (سرّني اللّيلُ) على تلك الأمثلة؟.

تبدو الإجابة واضحة عند الشرّاح، وقد احتجّوا بأنّ وجه الإشكال في المثال السابق ليس التأرجح بين الفاعل الحقيقي والفاعل النحويّ نحو الأمثلة المشهورة، بل يوجد اتّفاق على أنّ السّارّ ليس المتكلّم بالجملة كما هو بيّن من دلالة الجملة، لذلك قال الشرّاح «ولا نسلّمُ أنّ السّارّ من تلفّظ به (بلفظ السرور)» [1].

ولمّا انعدم التأويل، فقد رجّح الشرّاح حقيقيّة الإسناد في هذا المثال. ويفرّق الدّسوقي في هذا السياق بين الوضع والاستعمال. فالمفردات توضع لمعانٍ تدلّ عليها ويأتي الاستعمال ليَسم المفردات بالحقيقية أو المجازية. فإذا لم تُستعمل المفردات في المعاني الموضوعة لها انتفت إمكانية وصفها بالحقيقية أو المجازية.

---

1 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الباب الثالث

أحوال الإسناد

مقدّمة

لّما كان الإسناد يشمل جلّ مباحث علم المعاني، فإنّ النظر في أقسامه أمر ضروريّ للوقوف على مركزيّته في تحليل الدلالة خاصّة، وفي تأويل الخطاب عامّة.

فالمصنّف يعقد أربعة أبواب يمكن عَدُّها جميعاً على صلة وثيقة بالإسناد.

وهذه الأبواب هي:

أحوال الإسناد الخبريّ.

أحوال المسند إليه.

أحوال المسند.

أحوال متعلّقات الفعل[1].

وتفصيل هذه الأبواب يقوم على أصل نحويّ - بلاغي. فأصلُ الكلام الخَبَرُ[2]، وكلّ خبر لا يخلو من إسناد،والإسناد لا يتمّ إلاّ بعنصرين أساسين هما المسند والمسند إليه، ثمّ إنّ المسند قد تكون له متعلّقات إذا كان فعلاً (الفعل المتعدّي) أو ما في معناه كاسم الفاعل (وغيره من المشتقّات التي يمكن أن تنشأ عنها مركّبات نسمّيها «شبه إسناديّة»).

فهذه هي الأبواب التي نُعني بها، أمّا سائر الأبواب ونعني: القَصْر والإنشاء والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة، فلا تدخل في إطار العمل مباشرة. وقد علّق بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» على تكرار المصنّف عبارة «أحوال» في استعراضه أبواب علم المعاني الأربعة فقال: (وإنّما كرّر لفظ الأحوال في الثلاثة لأنّه لو قال «والمسند إليه»، فإمّا أن يكون من غير تقدير «أحوال» مضافة محذوفة أو لا، فإن كان من غير تقديرها لزمَ أن يكون الباب في المسند إليه نفسه لا في أحواله وذلك وظيفة النحويّ، ثمّ لو أراد ذلك لقال

---

1 -شروح التلخيص: إيضاح القزويني، ج.I، ص.ص163.162.

2 -يقول الدّسوقي معلّلاً ذلك: « لحصول الإنشائية إمّا بنقل كما في «بعْتُ » أو زيادة أداة كما في « لتَضْرِبْ » و«لا تضربْ» أو حذف كما في «اِضربْ » فإنّ أصله «لِتَضْرِبْ » (شروح التلخيص،حاشيَة الدّسوقي، ج.I ص170).

«الإسـناد» ولم يقـل: «أحـوال الإسـناد» وإن كـان مـع تقـدير المضاف المحـذوف أوْهَمَ العطفَ على الإسناد، ولا يصحُّ لأنّه يلزمُ أن تكون أحوال الإسناد والمُسنَد والمسند إليه واحدة)[1]، فتكرار عبارة «أحوال» يُجنّب التطابق مع عمل النحويّ، ويضمن تمييز عمل البلاغيّ وتخصيصه بالأحوال العارضة للإسـناد والمسند والمسند إليه.

فالبلاغي يبني على التقسيم النحويّ ولا يتوقّف عنده.

أحـوال المسنـد إليــه:

تنقسم أحوال المسند إليه العامّة إلى ذكْر وحذف، والحذف أولى من الذّكر لأنّه عبارة عن العدم والوجود لاحقٌ بالعَدَم.

والملاحظ أنّ المسند إليه الذي تمّ تركيز النّظر عليه هو المبتدأ دون الفاعل وذلك لأسباب تركيبية، خاصّة في حال الحذف.

والمقصود بأحوال المسند إليه أي «الأمور العارضةُ له من حيث أنّه مسند إلي»[2]، «فالحذف والذّكر ونحوهما هي أمور عرضت له في حال كونه مسنداً إليه لا لأجل كونه مسنداً إليه»[3].

ويتحدّث الشرّاح عن منهج المصنّف في تقديم أحوال المسند إليه على أحوال المسند، مبيّنين أنّ سبب تقديم أحوال المسند إليه يعود إلى أهميته، يقول ابن يعقوب المغربي: «لأنّ المسند إليه هو الرّكن الأعظم الشديد الحاجة إليه» (نفسه) وهي حاجة الإسناد إليه (وهنا يُوازي المسند إليه المسند، لحاجة الإسناد إلى كليهما) وحاجة «المسند» إلى «المسند إليه»، ويبيّن الدّسوقي هذا المعنى بقوله: «لأنّ المُراد من المسند إليه الذاتُ ومن المسند الصفة، والصفة تتوقّف على الموصوف بخلاف المسند، فإنّه وإن توقّف عليه الإخبارُ لا يتوقف عليه المسند إليه»[4].

وقد فسّر الشرّاح الالتباس الوارد المتمثّل في كون الرفع «حالاً» من أحوال المسند إليه ومعلوم أنّ الحركة الإعرابية محلّ دراستها كتب النحو، فكيف

---

1 -شروح التلخيص: عروس الأفراح للسبكي، ج.I، ص163.
2 -شروح التلخيص، جI، شرح السعد، ص272.
3 -شروح التلخيص، ج. I، مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربي، ص 273.
4 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 274.

ندفع الالتباس الحاصل من كون الرفع داخلاً في أحوال المسند إليه، مع خروجه قطعاً من دائرة اهتمام علم المعاني؟.

يجيب الدّسوقي على هذا الإشكال قائلاً: «الأمور العارضة له [للمسند إليه] أي التي بها يُطابق اللفظُ مقتضى الحال، فخرج الرفعُ في «قام زيدٌ» و«زيدٌ قائمٌ»، فإنّه وإن كان عارضًا له من حيث إنّه مسند إليه، لكن لا يُطابقُ به اللّفظُ مقتضى الحال، وحينئذ فلا يُذكر هنا»[1].

1 . الحــذف

لقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بفروعه) إستناداً إلى قاعدة منطقيّة أوردها التفتازاني مثلاً في قوله: «قدّمه (أي الحذف) على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدمُ الحادث سابقٌ على وجوده». فالحذف «من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط»، وهذا يُشعر بأنّه العدمُ بعد الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحي وهو عدم الإتيان بالمسند إليه.

وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بصفتها حالاً من أحوال المسند إليه، إنّما تتعلّق أساساً بالمبتدإ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل «مستكن في الفعل» كما يقول عبد القاهر الجرجاني[2])، ويعلّل الدّسوقي ذلك بقوله: «لأنّ الفاعل إذا حذف، إمّا أن يقوم شيءٌ مقامَه، كما في باب النّيابة وباب الاستثناء المُفرغ وباب المصدر، ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة،بل الحذف للأمر الداعي له، وإمّا لغرض لفظي كالتقاء السّاكنيْن»[3]، من ثمّة نفهم اقتصار المصنّف على حذف المبتدأ من المسند إليه:

أمّا غايات الحذف فيُجملها المصنّف في الأمور التالية:

أوّلاً ❖ إمّا لمجرّد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظّاهر[4]، وقد

1 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص273.

2 -يقول عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز»: «إن الفاعل مستكن في الفعل» .

3 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص273.

4 -يقول الدّسوقي مبيّناً شرطيْ الحذف الأساسين: «اعلَمْ أنّ الحذف يتوقّف على أمريْن أحدهما وجود ما يدلّ على المحذوف من القرائن والثّاني وجود المُرجّح للحذف على الذّكر . أمّا الأوّل فهو مذكور في غير هذا الفنّ كالنّحو، وأمّا الثّاني فقد شرع المصنّف في تفصيله بقوله (فللاحتراز عن العبث بناءً على الظّاهر)، وحاصله أنّ من جملة مرجّحات الحذف على الذّكر قصدُ التحرّز والتباعد عن العبث، وذلك أنّ ما قامت عليه القرينةُ وظهر عند

أورد السبكي مثالاً على هذا الضرب من الحذف: «كقولك لمَن يستشرفُ الهلالَ: «الهلاَلُ واللّه!» أي: «هذا الهلال» فلو صرّحتَ بذكر المبتدأ لَكَان ذكرُه عبثاً في الظّاهر، بمعنى أنّه لا تظهرُ له فائدةٌ»[1].

ثانياً ❖ وإمّا لتخييل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللّفظ من حيث الظّاهر وكم بين الشّهادتين. وقد أورد السبكي مثالاً على هذا الضرب من الحذف: كقولك: «قائمٌ» في جواب: «كيف زيدٌ؟»، وإنّما قلنا أقوى الدليلين [دليل العقل ودليل اللّفظ] لأنّك لو قلت: «زيدٌ قائم» أو «هو قائم»، لكان الكلام مُفيداً للمسند إليه بلفظه، ولو قلت: «قائمٌ» لكان يدلّ عليه بدلالة العقل القاضية بأنّ السّؤال كالمُعاد في الجواب. فالدليلان هما العقلُ واللّفظُ وأقواهما العقلُ، فالعقل يدلُ على المسند إليه واللّفظ لو ذُكر دلّ عليه إلاّ أنّ الدلالة المعنويّة أقوى»[2].

ثالثاً ❖ وإمّا لاختيار تنبُه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبُهه. وقد مثّل لذلك الدّسوقي بمثال: «كما إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدمُ صُحبة من الآخر، فتقول لمخاطبك: «واللّه حقيقٌ بالإحسان» تُريد أقدَمُهما صُحبةً، وهو زيدٌ مثلاً حقيقٌ بالإحسان، فتحذف ذلك المسند إليه اختباراً لمبلغ ذكائه، هل يتنبّه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاءٌ، وهي أنّ أهل الإحسان ذو الصّداقة القديمة دون حادثها أولا يتنبّه له»[3].

رابعاً ❖ وإمّا لإيهام أنّ في تركه تطهيراً له عَن لسانك أو تطهيراً للسانكَ منه.

ويوضّح السّبكي هذا الوجه الرابع من أنواع الحذف قائلاً: «إيهامُ صَونه عن لسانك لتعظيمه (يمثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَهَا ﴾ [النور: 1])[4]،

المخاطب، فذكرُه يُعدّ عبثا أي خاليا عن الفائدة، فيحذفه البليغ لئلاّ يُنسبَ إلى العبث أي الإتيان بشيءَ زائد عن الحاجة لإتيانه بما هو ظاهر معلوم، والعابث لا يُلتفتُ إلى كلامه ولا يُتلقّى منه بالقبول » (ص. 273)

1 شروح التلخيص، ج I، عروس الأفراح لبهاء الدين السّبكي، ص. 275

2 المصدر ذاته، ص. 276

3 -شروح التلخيص ج. I، حاشية الدّسوقي، ص. 277

---

4 -يقول محمد الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير: «يجوز أن يكون «سورة» خبراً عن مبتدأ مقدّر دلّ عليه ابتداء السورة، فيُقدّر: هذه سورة. واسم الإشارة المقدّر يشير إلى حاضر في السمع وهو الكلام المتتالي فكلّ ما ينزل من هذه السورة وأُلحق بها من الآيات فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدّر. وهذه الإشارة مستعملة في الكلام كثيراً! » التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس 1984م ج18، ص141.

أو صوْنِ لسانك عنه وتحقيره (يُمثِّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾) «[البقرة: 18/ 171][1] .

خامساً ❖ وإمّا ليكون لك سبيلٌ إلى الإنكار إن مَسَّت إليه حاجةٌ. ويعلّل السّبكي هذا النوع من الحذف بقوله: « لأنّه قد تدعو الحاجةُ إلى التكلُم بشيء ثمّ تدعو الحاجة لإنكاره، مثاله أن يذكر شخصٌ، فتقولَ «فاسقٌ » ثمّ تخشى من غائلة ذلك، فتُنكره، فلو قلتَ «زيدٌ فاسقٌ» لقامت البيّنة بذلك، ولم تستطعْ الإنكارَ،لا يقال كيفَ ينفعُ الإنكارُ مع القرينة لأنّا نقول: القرينة تُرجّحُ أحدَ الطرفيْن ترجيحًا لا يُسَوّغُ الشهادة. »[2].

بهذا الاحتراز يبيّن السّبكي أن مدار عمل البيانيّ الخطاب اللّغويّ في حدّ ذاته، بمعزل عن الاستتباعات الأخلاقيّة (السّلوكيّة) التي قد تنجرّ عنه: فهو يصف الكلام في بُعده التداوليّ الاستعماليّ دون الخوض في الناحية الشرعية، فزاوية النظر الشرعية ينظر منها الفقيه والأصوليّ لا النحويّ والبيانيّ.

سادساً ❖وإمّا لأنّ الخبر لا يصلح إلاّ له حقيقةً أو ادّعاء، يوضّح السّبكي هذا النوع من الحذف بقوله: « أي أنّ ذلك المسند مُعيَّن للمسند إليه مُنحصرٌ فيه، فلا حاجة لذكره، لقولك: «خالقٌ لِما يشاء» أي اللّه »[3]

---

1 -شروح التلخيص ج. I حاشية الدّسوقي، ص 278.
وهذا الشاهد القرآنيّ، مقطع من الآيتين 18و171من سورة البقرة . يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير الآية الأولى:
« أخبار لمبتدأ محذوف هو ضمير يعود إلى ما عاد إليه ضمير «مثَلهم » ولا يصحّ أن يكون عائدا على الذي استوقد [...] وحذف المسند إليه في هذا المقام استعمال شائع عند العرب إذا ذكروا موصوفاً بأوصاف أو أخبار جعلوه كأنّه قد عُرف للسامع فيقولون: فلان أو فتًى أو رجُلٌ أو نحو ذلك على تقدير هو فُلان.» التحرير والتنوير ج 1 ص313.
ويقول في تفسير الآية الثانية: « وقوله «صمّ بكم عمي » أخبار لمحذوف على طريقة الحذف المعبّر عنه في علم المعاني بمتابعة الاستعمال بعد أن أجري عليهم التمثيل، والأوصاف إن رجعت للمشركين، فهي تشبيه بليغ وهو الظاهر وإن رجعت إلى الأصنام المفهومة من ينعق على أحد الاحتمالين المتقدّمين فهي حقيقة وتكون شاهداً على صحّة الوصف بالعدم لمن لا يصحّ اتّصافه بالملكة كقولك للحائط: هو أعمى، إلاّ أن يُجاب بأنّ الأصنام لمّا فرضها المشركون عقلاء آلهة وأريد إثبات انعدام الإحساس منهم عبّر عنها بهذه الأوصاف تهكّما بالمشركين فقيل: صمّ بكم عمي كقول إبراهيم «يا أبت لِمَ تَعبُدُ ما لا يسمَعُ ولا يبصر » » التحرير والتنوير، مرجع مذكور، ج.2، ص. 113.
2 -شروح التلخيص ج.I حاشية الدّسوقي، ص 279.
3 -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وتنضاف إلى قائمة هذه الأسباب الستّة للحذف، أسباب أخرى يعدّدها التفتازاني في قوله: « كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجَر وسآمة أو فوات فُرصة أو محافظة علَى وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك، كقول الصيّاد: «غزالٌ» أي «هذا غزالٌ» وكالإخفاء عن غير السّامع من الحاضرين مثل «جاء» وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه [أي ذكر المسند إليه] مثل «رميةٌ» من غير رامٍ »[1].

1 . 1 تعليق على مبحث الحذف:

أشار بعض الباحثين إلى «ضآلة العناية بمبحث الحذف في الأنحاء الغربية التقليديّة»[2]، بل «ولم تكن هذه الظاهرة [أي الحذف] بأسعد حظّاً في النظريات اللسانية التي اعتنت بالجملة بصفتها شكلاً من الأشكال النظرية المجرّدة، وما كان من هذا القبيل فإنّه ليس من المجالات التي يجري فيها الحذف[3]، وقد لاحظ «محمد الشاوش» أنّ «من أهمّ مقوّمات ظاهرة الحذف قيامها على مقتضيات السياق بنوعية المقالي والمقامي»[4].

وبيّن الباحث اعتماداً على سيبويه أنّ الحذف عَمَلٌ يقوم به المتكلّم «ولا قوام للحذف إلاّ بالمخاطب»[5]، ويقول «فالمتكلّم لا يحذف إلاّ ما كان معلوماً غير ملتبس عند المخاطب ومتى عَلم المخاطب ما يعني»[6]، ونلاحظ أنّ عَدَّ النحاة الحذفَ عارضًا طارئاً على الكلام[7]، يختلف . من حيث التحليل مع عدّ الشرّاح الحذف حالاً تستحقّ أن تُعطى الصدارة قبل حال الذّكر[8]، ولعلّنا لا نجانب

1 -شروح التلخيص ج. I شرح التفتازاني، ص. ص 280 . 281 .
2 -من ذلك ما تحدّث عنه محمّد الشّاوش في الباب الخامس من أطروحته «أصول تحليل الخطاب: في النظرية النحوية العربية » بالنسبة إلى ظاهرة الحذف ودورها في تحقيق الترابط بين الجمل المكوّنة لنصّ الخطاب . انظر: محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منّوبة، كليّة الآداب . منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع . تونس، 2001م، ج IIص. 1131 .
3 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
4 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
5 -المرجع نفسه، ج IIص. 1136
6 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها، نقلاً عن الرضيّ الإستراباذي: شرح الكافية ج I، ص 272.
7 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
8 -انظر الفقرة 1 عن الحذف، أعلاه . ونحن نرى أنّ مفهوم الحذف النحويّ لا يتعارض مع معناه المعجميّ (الحذف يعني الإسقاط) لذلك اتّخذ عندهم منزلة الفرع المرتبط بأصل هو «الشكل النظريّ المجرّد » (انظر الشّاوش، مرجع مذكور، ج II، ص 1137).

الصّواب إن قلنا إنّ تقديم حال الحذف على أحوال الذّكر، في الشّروح، يقوم على إعمال قاعدة الخفّة والثقل، فلمّا كانت حال الحذف أقلّ تشعّباً من أحوال الذّكر، فقد صُدّر بها الكلامُ على أحوال المسند إليه.

لا شكّ في أنّ باب الحذف في النحو العربي أوسع بكثير من أن نلمّ به - وقد عني محمد الشاوش برصد هذه الظاهرة من منظور معاصر يجانب الإسقاط، وقد استفدنا من فقرات من باب الحذف في الأطروحة المذكورة آنفاً تتّصل مباشرة بالقضيّة التي ندرسها وهي حال المسند إليه المحذوف: وقد عرض الباحث إلى حذف المبتدأ منطلقاً من «كتاب» سيبويه وقد بيّن أنّ المتكلّم يعمد إلى إضمار المبتدأ عند توفّر دليل شهادة الحال بما تُدركه إحدى الحواسّ الخمس، فقولك «عبد الله وربّي» تحذف فيه اسم الإشارة «هذا» أو الناسخ الحرفيّ واسمه «إنّه» وذلك عند مشاهدتك شخصاً تحمل عنه صورةً ذهنيّة تحصل بالرؤية، وتلك الصورة «تصبح آية ودليلا»، والقول ذاته (عبدُ الله وربّي) يصحّ أن يكون مثالاً لسائر الحواسّ: كالصورة الذهنية الحاصلة بالسمع، إذ تسمع صوت الرجل وتترسّخ نبراته في ذهنك،ممّا يجعل الصوت دليلاً على صاحبه فتنطق بالقول: «عبد الله وربّي»، ويسري الحكم على الشمّ وعلى الذوق وعلى الحسّ، يقول الشاوش «والمألوف ممّا تُدركه حواسّنا يُصبح عهداً عرفانيّاً بانتقاله إلى مجال الذهن»[1].

وإن كان الباحث قد اقتصر على «كتاب» سيبويه، فإنّه قد استخلص - في باب حذف المبتدأ - نتائج مهمّة كقوله: «فإضمار المبتدأ لا يخرج في رأينا عن أصول الإضمار»[2]، فنحن إذاً لا نقف على نقاط نحوية خاصّة بحذف المبتدأ تميّزه عن سائر المحذوفات، لذلك يجدر الاهتمام بالمعاني التداولية.

فالحذف إجراء يعمد إليه المتكلّم، يُوفره له النظام اللّغوي، ويُشترط في الحذف العلم بالمحذوف، أمّا القرائن الدالّة على وجود المحذوف فقد صنّفها الشاوش إلى:

---

1 -المرجع ذاته، ص. - ص. 1184. 1185.

2 -محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منّوبة، كليّة الآداب - منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع - تونس، 2001، ج IIص 1187.

1. الدليل اللفظيّ: أي مطابقة المحذوف للمذكور معنويًا.
2. الدليل الحالي: أي مقاميّ فالتلفّظ بالبسملة يدلّ على الشروع في فعل.
3. الدليل الصناعي: أي ما يختصّ بمعرفة النحو.
4. الدليل المنطقي العقلي: وذلك متى استحالت صحّة الكلام عقلاً إلاّ بتقدير محذوف[1].

وأشار الشاوش إلى أنّ تبيّن أصل الحذف يتمّ بالأدلّة العقلية الصناعية، وتعيين المحذوف وتخصيصه يتمّ بالأدلّة المقالية والمقامية الحاليّة والعُرفية[2]، وقد رجع الشاوش[3] إلى التهانوي ناقلاً عنه خمس فوائد للحذف:

(1) الاختصار.
(2) الاحتراز عن العبث بظهوره.
(3) التنبيه على ضيق الوقت كما في التحذير والإغراء.
(4) الإعظام والتفخيم لما فيه من الإبهام.
(5) التخفيف لكثرته في الكلام كحذف حرف النداء[4].

والملاحظ أنّ الفائدتين الأولى والثانية تندرجان في الغاية الأولى لحذف المسند إليه كما ذكر ذلك القزويني (انظر الفقرة: 1. الحذف، أعلاه)، أمّا الفائدة الثالثة فعبّر عنها التفتازاني (انظر الفقرة: 1. الحذف، أعلاه) وكذلك الفائدة الرابعة إنّما هي جزء من الغاية الرابعة للحذف (انظر الفقرة: 1. الحذف، أعلاه)، في حين تخرج الفائدة الخامسة عن مجال اهتمامنا لعدم تعلّقها بحذف المسند إليه.

ويبدو لنا أنّ فوائد الحذف المذكورة (سواء كما هي عند السّكاكي أو عند الشرّاح أو كما نقلها التهانوي) تدخل في صميم المعاني التداوليّة نظراً إلى اعتمادها على تأويل المقام واستحضار معطيات السياق التخاطبيّ لتفسير ظاهرة حذف المسند إليه، حتّى أنّ تحليل بعض الشرّاح لبعض الأمثلة يمكن

---

1 -المرجع ذاته، ص 1162.
2 -المرجع ذاته، ص 1163.
3 -المرجع ذاته، ص 1166.
4 -انظر التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج I، ص316.

عدهُ تحليلاً تداولياً يستوعب معطيات المقام (وخاصّة حال المتكلّم)، يقول الدسوقي محلّلاً سبب حذف المبتدأ في جواب الاستفهام في قول الشّاعر: [من الخفيف]

قال لي كيف أنت ؟ قلتُ عليلُ سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلٌ

«وهذا البيت يصلح مثالاً لادّعاء التعيّن وضيق المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى، بحيث جعلته لا يقدر على التكلّم بأزيَدَ ممّا يُفيد الغرضَ»[1]، وعلى العموم، فإنّ مبحث الحذف من المباحث التي اختلف فيها الباحثون وقد قلّبوا فيه النظر وفق أصول منهجيّة اعتمدوها، فترى بعضهم يسوّي بين الحذف والإيجاز والاختصار والإشارة ويرى أنّ الحذف قسمان متكاملان: إيجاز حذف وإيجاز قصَر « أمّا إيجاز الحذف فكمّي نحويّ ناظر في عناصر الكلام المحذوفة يحصيها ويصنّفها في نوعها وحجمها من حذف الحرف من التركيب إلى حذف الكلمة، إلى حذف الجملة أو الجمل . أماّ إيجاز القصَر فنوعيّ كيفيّ بلاغيّ لأنّ الألفاظ القليلة فيه مُثقلة بالمعاني الغزيرة»[2]، فالمنطلق الأسلوبيّ للجطلاوي جعله يركّز النظر على قيمة الحذف النظميّة في ضوء الحصيلة الدلالية التي تقع بفضل اعتماده بدلاً عن الذّكر، أمّا المنطلق التداولي لهاليداي وحسن، فقد أدّى بهما إلى عَدّ الحذف ضربًا من الاستبدال: استبدال العنصر «بالعلامة الصفر»[3]، ويعسر الخروج بقول فصل في أمر الحذف لكونه مبحثاً مشتركاً بين النحو والبلاغة ونحو النصّ والإعجاز ...

1 . 2 الحذف مطيّةً إلى البُعد الضمنيّ

يشير التداوليون، انطلاقاً من أوستين إلى أنّ الضمنيّ (**l'implicite**) ظاهرة جوهرية في الأقوال، فهو موجود في اللغة العادية (اليومية) ولا تخلو منه اللغة الاصطناعية (العلمية)، بل إنّه قسيم التصريحي (**l'explicite**) في أيّ تواصل بشكل عامّ. إنّ «كلّ دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنية. وغالباً ما

---

1 -شروح التلخيص، حاشية الدّسوقي، ج I، ص277.

2 -د .الهادي الجطلاوي: قضايا اللّغة في كتب التفسير: المنهج . التأويل . الإعجاز، ط. 1، كليّة الآداب . سوسة دار محمد علي الحامي، صفاقس، 1998، ص. 535.

3 -ذكره الشاوش، مرجع سابق، ج. I، ص. . ص. 143 . 144، دون أن يسلّم به.

يبدو في الواقع نصيب الضمنيّ أوفر من نصيب التصريحي، بما في ذلك في المستوى البسيط للمعنى الحرفيّ. إنّ الضمنيّ موجود حيثما نظرت سواء تعلّق الأمر بـ «المعنى الحرّفي» أو بالقيمة المضمّنة في القول أو بالأعمال غير المباشرة أو حتّى بالإثباتات أو برؤية للعالم يختصّ بها لسان مّا. ذلك أنّنا لا نقول كلّ شيء، كما أنّنا كي نُنتج دلالة، نحتاج إلى الدخول في محادثات اجتماعية.

فإذا غاب هذا الضمنيّ، امتنع التواصل بما أنّه - في هذه الحالة - يجب إظهار كلّ شيء دائماً، وإذّاك يصبح أقلّ خطاب عبارة عن لوْلب لا نهاية له يُظهر ذاته ويُظهر إظهارَه الذاتي...! »[1]

ولعلّنا نقف على أهميّة مفهوم الضمنيّ إذا ما عرفنا أنّه أحد مفاهيم ثلاثة متجاورة: (الضمنيّ **l'implicite** والمقتضى **le présupposé** والمُضمَر[2] **le sous-entendu**) وهي تمثّل ثالوثاً رئيساً عند تحليل الدلالة.

وإذا كان الحذف باباً في الاقتصاد الكمّي للألفاظ، فإنّه ضرب من ضروب الإثراء الدلاليّ ولا نغترّ بأنّ ما يُسمّى في بعض النظريات النحوية المعاصرة حجبًا[3]، (**occultif**) أو ما تظاهر على تسميته النحاة والبلاغيون حذفاً [مع الاقتناع التام بالفرق الجليّ بين الاصطلاحين ومدلوليهما] هو ظاهرة منعزلة عمّا يدرسه التداوليون في باب الضمنيّ. بل لعمري تقوم وشائج بين ذينك المفهومين وهذا المفهوم، على أنّ زاوية المقاربة هي التي تختلف. فإذا كان مصطلح «الحجب» تركيبيّاً بنيويّاً بالأساس، ومصطلح الحذف بلاغيّاً نحويّاً

1- Philippe Blanchet: La pragmatique: D'Austin à Goffman, Paris, Bertrand Lacoste, 1995, p.90 .

2 -يعرّب عبد الله صولة هذا المصطلح بـ «المفهوم»، انظر كتابه: «الحجاج في القرآن من خلال أهمّ مظاهره الأسلوبية »، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، 2001، ج1، ص. - ص. 307 - 308، وقد عاد في تفسيره إلى أوريكيوني **C.K.Orecchioni** وإلى ديكرو **O.Ducrot**، وقد رأينا – اقتداء ببعض مَن ناقش الأستاذ صولة أطروحته- أنّ هذا المصطلح لا يخلو من مظنّة الاختلاط بـ «المفهوم» في معناه الفلسفي والمنطقي، وهذا ما دفعنا إلى اقتراح مصطلح «المُضمر» مبدئيّاً، على الرغم ممّا في هذا الأخير من شبهة الاختلاط بـ «الضمير» النحويّ.

3 -**Ahmed Brahim: L'occultif: hypothèse pour un traitement trans-linguistique du "passif" et des structures apparentées, Le Bardo, Association Tunisienne de Linguistique, 1996.** وقد عالج الأستاذ أحمد إبراهيم قضية البناء للمجهول في اللغة العربية وفق منوال لسانيّ معاصر اقترحه في كتابه «الحجب». والملاحظ أنّ هذا المصطلح مستعار من علم الفلَك.

بالأساس، فإنّ مصطلح الضمني تداوليّ منطقيّ بالأساس أيضاً. ولمّا كانت مناهج العلوم تختلف ومقاصدها تتغاير، فقد تجلّى ذلك على مستوى التسمية، وإن لم يكن ذلك الأمر مطّرداً في غير هذا السياق[1] ويمكن أن ندرس ظاهرة الضمنيّ في قول ما من اللغة اليومية: «سلاماً!».

لقد حُذف - تركيبيّاً - عُمدة الجملة، وهما الفعل والفاعل وذُكر المفعول به، فدلّ عليهما، إذ يمكن تقدير الفعل والفاعل بـ (أقول). كما يمكن أن يُعدّ المذكور مفعولاً مُطلقاً، فنحتاج إلى تقدير فعل (وفاعل طبعاً) يكون من الجذر ذاته (س.ل.م.) كأن يكون (أُسَلّمُ).

يحلّل فيليب بلانشيه هذا القول بصفته حالة من «حالات الدلالة ذات » المقصد الانعكاسي «المعبّر بشكل صريح عن مقصد التسليم، وهو قول لا يشتغل إلاّ إذا عرف المخاطَبُ المقصَد وعرف من ثمّة مجهود التصريح»[2].

فالمسند والمسند إليه المحذوفان لا يمكن أن يُتصوّرا إلاّ على الشاكلة الواردة أعلاه، وإلاّ عُدّ القولُ فاشلاً (أي ضرباً من ضروب «الإخفاق» و«حالات عدم النجاح» إذا استعرنا اصطلاح أوستين[3]) فالدلالة الصريحة

---

1 -أقصد أنّ الصياغة الاصطلاحية مهمّة في إنشاء النظرية اللغوية، لأنّك - مبدئيّاً - لا تستطيع التعبير عن ثورة في المنهج، مثلاً، وأنت تحافظ على ترسانة المصطلحات التي تشكل عمود النظرية السائدة - مع أنّ التجديد الاصطلاحي قد لا يعدو - من حيث المبدأ - أن يكون «تضخّماً لفظيّاً » إن لم يُصاحبه تغيّر جذريّ عميق في الرؤية والمقاصد.

3 -195 Philippe Blanchet: La pragmatique: D'Austin à Goffman, Paris, Bertrand – Lacoste, 1995, p.9.

3 -يترجمها صلاح إسماعيل عبد الحق بالمخالفة ويعرض لأربعة أنواع منها: 1/غموض القوّة، عندما «يكون التعبير المعيّن قابلاً لأن يُستعمل في أداء أكثر من نوع واحد من الفعل الغرضي [وهو ما نسميه العمل اللاقوليّ]» ومثال ذلك القول «إني أعتزم فعله» فقد يدلّ على «التهديد أو الوعد أو النبوءة، إلخ» . 2/ إخفاق القوة إذ «قد يقصد المتكلم أداء فعل غرضي معيّن، ولكن نظراً لسبب ما يجيء الفعل فارغاً [...] [نحو] الحديث بلين ورفق أكثر مما ينبغي أو الحديث بكلمات لا يفهمها المستمع [...] وتوجيه الملاحظات إلى شخص غير ملائم، أو قول الكلام في وقت غير ملائم، أو في سياق اجتماعيّ غير ملائم» . 3/ الغموض التعبيري الصرفي التركيبي، كأن يخطئ المتكلم «في تلفظ كلمات أو يؤدي نطق جملة أداء خاطئاً بطريقة أخرى، وفيما يتعلق بالنتيجة فإنه غير واضح بالنسبة إلى مستمعه «ما الذي» قاله بالضبط. على سبيل المثال، يصيح الرقيب المدرب بصورة غامضة يتعذر فهمها – في بعض المجنّدين الجدد في ميدان التدريب العسكريّ. سيكون واضحاً لهم جميعاً أنه أصدر أمراً، ولكن ما يكون غامضاً هو الشيء الذي أمرهم أن يفعلوه» . 4/ الغموض

لمجمل القول تستبعد ضروب التأويل غير المقصود، (مع الإشارة إلى أنّنا في هذا السياق، نهمل الأبعاد التلفّظية كلهجة القائل، وحالة المخاطب النفسية. ..مع كونها مهمّة جداً في تأويل القول).

وقد يخرج القول عن الجدّية والنزاهة، فيؤدّي وظيفة أخرى غير الوظيفة المقصدية المباشرة (التسليم) كأن يُقصد به التهكّم أو غير ذلك من الدلالات السياقية.

إنّ أداء قول ما يحتوي حذفاً (لاسيما إذا كان حذفاً للعمدة) للدلالة المقصودة (التي يسميها بلانشيه **Blanchet** «المقصد الانعكاسي»)، يعني أنّه «قد طابق بين الدلالة الحرفية والدلالة السياقية، أي أنّ السياق لم يلوّن القول بصبغة تحوّل وجهة الدلالة الصريحة.

وههنا نطرح سؤالاً. ألا يوجد فرق بين القول:

أ - سلاَمًا.

والقول:

ب - السلام عليكم.

مع أنّ الأوّل فيه حذف والثاني لا حذف فيه ؟ ومشروعية السؤال تكمن في كون الحذف يؤتى به لمقصد من المقاصد المختلفة عن «المقصد الانعكاسي» فإذا غاب ذلك المقصد الآخر، فما وجه الاعتماد على الحذف، يبدو أنّ طرح هذا المشكل يستحقّ تذكيراً بمعطى استفدناه من ديكرو **Ducrot** يتمثّل ذلك المعطى في أنّ لكل قول سياقاً مخصوصاً، وأنّ الزعم بإخراج القول من سياقه أو أنّ تعرية القول من سياقه (**décontextualisation**) أمر ممكن، هو زعم غالط. «إنّنا نغالط أنفسنا [والكلام لديكرو] إذ ندّعي القيام بتجربة خيالية (واهمة) تتمثّل في محاولة تمثّل أثر القول الممكن إذا نُطق به خارج السياق. ذلك أنّ ما نسمّيه وُرودًا خارج السياق إن هو إلاّ سياق مُبسّط تبسيطاً

التعبيري الدلالي، مثاله أن يصدر «المدرّب أمراً. قال – بوضوح تماماً– «ارفعه يا جنديّ!» ولكن لمن أصدر الأمرَ؟، ويوجد عدة جنود حاضرين. وما الذي أمر بفعله؟ هل أمر، مثلاً شخصاً ما أن يسترد عقب سيجارة، أو أن يرفع صندوق التعبئة؟ « . أورده صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، بيروت، دار التنوير، **1993**، ص-ص201-203.

مصطنعاً، وليس من الضروري قطعاً أن تمكّننا الدلالةُ الملاحظةُ في هذه الظروف المصطنعة من فهم الدلالات المسجّلة في السياقات الطبيعية»[1]، لذلك فلا يحسن بنا أن نقارب ـ تداوليّاً ـ هذين القولين عاريين عن سياقيهما أمّا من الناحية الثقافية، فنحن نعلم أنّ «سلاماً» هو ردّ المؤمنين على الجاهلين كما ورد في القرآن: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً)[2].

أمّا أهل الجنّة فيخاطبهم الملائكة يوم القيامة: (سلامٌ عليكم طِبْتم)[3] وقد عرض بعض المفسّرين إلى الفرق بين هاتين الصيغتين في السلام، وهل الأولى تؤول فقط على كونها ضرباً من التسليم، أليس في القول نوع من الدلالة الحافّة التي يصبح القول بمقتضاها لا فتحاً لأبواب التواصل كما هو مفترض (كما ورد في حديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «أوَلا أدلّكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم»[4])، بل هو غلق لباب التواصل اتقاء للمضرّة التي قد تصيبهم من المخاطبين. وبهذا التأويل يتقابل (أ) و (ب) تقابُلاً تؤسّسه العلاقات السياقية لا الدلالة الحرفية. والمقصود بالسياقية هنا البعد الثقافي الآيديولوجي.

2- الذّكر

❖ تمهيد: نلاحظ بادئ ذي بدء أننا استبعدنا من مجال عملنا الاهتمام بورود المسند إليه مركّباً إضافياً، رغم كون هذا الضرب من التعريف يحتوي

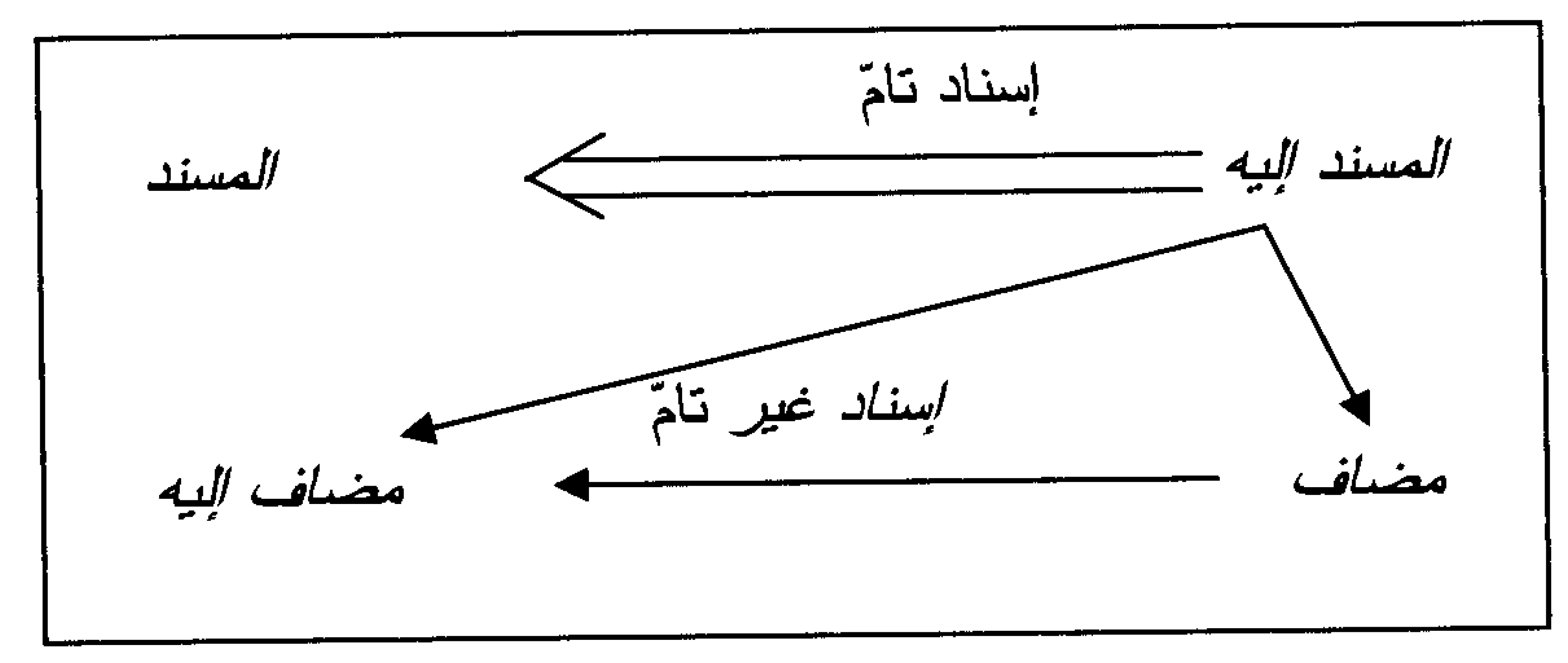
1- **Oswald Ducrot: Le dire et le dit, les éditions de minuit, Paris , 1984, p.- p. 13 – 14.**

2 -الآية 63 من سورة الفرقان: يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾ على المفعولية المطلقة. وذكرهم بصفة الجاهلين دون غيرها ممّا هو أشدّ مذمّة مثل الكافرين لأنّ هذا الوصف يُشعر بأنّ الخطاب الصادر منهم خطاب الجهالة والجفوة «التحرير والتنوير، ج.19 ص. 69، ويقول بعض الباحثين: » [...] ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلّموا على المشركين، ولكنّه على قولك براءةً منكم وتسلُّماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ « . أحمد محمد الخراط، جهود سيبويه في التفسير، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، المدينة المنورة، العدد1، السنة1، 2006، ص112.

3 -من الآية 73 من سورة الزُمر . يقول محمد الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية: «[...] كأنّهم يقولون: هذا منزلكم فدونكموه فتلقّتهم خزنة الجنّة بالسلام » التحرير والتنوير، ج. 24، ص. 72

4 -حديث ورد في سنن ابن ماجة، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، د. ت. ج. 2، ص 1218.

خاصّية لا نقف عليها في غيره من ضروب التعريف، ونقصد أنّه يشكّل مثالاً للإسناد الأصليّ وللإسناد غير الأصليّ معاً. فالعلاقة بين المسند إليه والمسند هي علاقة إسناد أصليّ. أمّا العلاقة بين طرفي المسند إليه الوارد مركّباً إضافيّاً، فهي علاقة إسناد غير أصليّ ويمكن أن نمثّل على ذلك بالرسم التوضيحي التالي:



والتمييز بين الإسناد الأصلي أو التامّ والإسناد غير الأصلي أو غير التامّ يقوم على مبدأ الإفادة (**pertinence**). فإذا كان الإسناد الأصليّ «نسبة إحدى الكلمتين حقيقةً أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامّة، أي من شأنه أن يُقصد به إفادة المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها،أي لو سكت المتكلّم لم يكن لأهل العرف [أي النحاة] مجالُ تخطئته »، فإنّ الإسناد غير الأصليّ «على هذا يسمّى إسناداً» ولعلّ مردّ ذلك «القصور في باب الإفادة»[1].

ولقد لفت انتباهنا ما وجدناه في التداوليّة العرفانية من اهتمام بمبدأ الإفادة ـ وجدناه «مُشاكلاً» بوجه من الوجوه للحدس الذي وجّه النحاة القدامى إلى التمييز بين «إسناد أصليّ» و«إسناد غير أصليّ»ـ وتُعرّف الإفادة في إطار التداولية العرفانية بكونها «مفهوماً مقارنيّاً يحدّده عاملان أساسان: المجهود العرفاني (مقدار المعالجة) والأثر السياقيّ:

أ ـ كلّما أنتج الملفوظ آثاراً سياقيّة، عُدّ ذلك الملفوظ مفيداً.

ب ـ كلّما تطلّب الملفوظ مجهوداً في المعالجة أقلّ، عدّ ذلك الملفوظ مفيداً.

وتُحدِّدُ المجهوداتِ العرفانيةِ أساساً طبيعةُ المُثير المُعالج: طول الملفوظ،

1 ـالشواهد مأخوذة عن التهانوي: كشّاف اصطلاحات العلوم، بيروت، 1996م.

بنيته الإعرابية، الشروط المحدّدة للمدخل المعجمي. وتنتُج الآثار السياقية، من ناحيتها، عن معالجة الملفوظ المؤوَّل بالنسبة إلى سياق مخصوص (ومن هنا جاءت التسمية: الأثر السياقي). والآثار السياقية ثلاثة أصناف:

أ ـ زيادة المعلومة (وهنا نتحدّث عن الاستلزام السياقي لنَصِف صِنف الاستلزام المستخرج من الملفوظ ومن سياقه في آن).

ب ـ إسقاط المعلومة (عندما يكون الاستلزام السياقيّ أو الشكل القضَويّ للملفوظ متناقضاً مع قضيّة محفوظة في الذاكرة، فإنّنا نُسقط أضعفهما)

ج ـ تعزيز القوّة التي نحفظ بها قضيّة»[1].

ويبدو أنّ ما زعمناه من مشاكلة بين حدس النحاة القدامى ومقاربة التداولية العرفانية لمفهوم الإفادة، أمرٌ غير جديد بالإقرار. فالإفادة، في النحو التقليدي تتقلّص إلى حدود الاستجابة لشرط التمام النحوي، في حين أنّ الإفادة في إطار التداولية العرفانية تتّسع لتشمل «المجهود العرفاني»و«الأثر السياقي». فكأنّ الاعتبار التراثي للإفادة إن هو إلاّ جزء يسير من مدلولها التداولي الجديد، ويمكن ترجمة مفهوم الإفادة التراثي، بألفاظ التداولية العرفانية ـ بكونه «البنية الإعرابية للمثير المعالج بما هي إحدى أنواع طبيعته التي تحدّد المجهودات العرفانية».

ولا تخلو هذه العمليةَ التحويلية من رطانة ـ كما هو جليّ ـ ولعلّنا نخلص منها إلى الحرج الذي يقع فيه الباحث إذ يقارن بين منوالين أو نظريتين لسانيتين مُهدراً البُعد الزمني الذي يفصل بينهما، إضافة إلى إهمال الثورات المعرفية والقَطائع الإبستيمولوجية التي تمثّل حاجزاً سميكاً بين شروط الماضي ورهانات الحاضر. ولعلّ مقارنة ـ كهذه التي قمنا بها ـ رغم قيامها على ضرب من التعسّف، فإنّها تصلح أن تُعدّ نموذجاً يعكس الاختلاف البيّن بين وجهة النظر النحوية إلى «الجملة» ووجهة نظر التداولية العرفانية إلى «الملفوظ»، ويبدو التمييز الاصطلاحيّ هنا دالاً مثلما أنّ التمييز المفهوميّ دالّ كذلك ـ كما مرّ بنا في مقارنة مفهوم «الإفادة». ولعلّ تلك المقارنة (بين مفهوم الإفادة عند النحاة والبلاغيين القدامى ومفهومها في التداولية العرفانية)

---

1 Jacques Moeschler & Anne Reboul: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris, Editions du Seuil, 1994, p. 92.

تحمل جذور إخفاقها منذ البداية ؛ إذ كلّ مقارنة تهمل السياق المعرفي، للأمر المقارن، هي مقارنة فاشلة لا محالة.

تتفرّع أحوال المسند إليه إلى فروع ذات أساس نحوي يتعلّق بمقولة التعيين فهو يرد معرفة أو نكرة، والتعريف أنواع:

- التعريف بالعَلَميّة.
- التعريف بالموصوليّة.
- التعريف باسم الإشارة.
- التعريف بالضمير.
- التعريف بالألف واللاّم.
- التعريف بالإضافة.

وإضافة إلى ورود المسند إليه معرفة ونكرة، فإنّه يرد مركّباً تركيباً بيانيّاً بالوصف (النعت) أو بالتوكيد أو بالبدل. ..

2 .1 التعريف:

الأصل في المسند إليه أن يرد معرفة، فأنت لا تُخبر عن نكرة

2 . 1.1 التعريف بالعلَميّة:

أي « تعريف المسند إليه بإيراده عَلَمًا، وهو ما وُضع لشيء مع جميع مشخّصاته»[1] والمشخّصات هي الصفات الحاصلة بطريق التّبع، فالمشخّصات جزء من الموضوع له.

ويبيّن الدّسوقي، في حاشيته، اعتراض المعترض على استعمال العلَم استعمالاً حقيقيّاً وذلك عند تبدّل المشخّصات، وأورد مثال الصفات الطفوليّة التي تحصل عند الوضع (وضع العلَم) ولكنّها تزول في فترة الشباب أو الشيخوخة (كصغر الأعضاء وعدم النطق وعدم التمييز...).

أمّا الجواب على هذا الاعتراض، فيتمثّل في أنّ المراد بالمشخّصات المشتركة بين جميع أحواله التي تتحقّق بها جزئيّته وتمنع من وقوع الشّركة فيه (كالوجود الخارجي والحياة واللّون المخصوص. ..) ولاشكّ أنّها لازمة له في

---

1 -شروح التلخيص: شرح السّعد، ج. I ص 292.

سائر الأحوال مشخّصةٌ له. والمشخّصات في «أمارات الشّخص»[1] أي الأعراض والصفات كالكمّ والكيف. ويستند الدّسوقي إلى النحاة في تمييزهم بين علَم الشّخص وعلَم الجنس فالأوّل علميّته حقيقية أمّا الثّاني فحُكميّة «يؤخذ بها عند الضّرورة»[2].

2 . 1 . 2 غايات التعريف بالعلَميّة:

يورد المصنّف أهدافاً لإيراد المسند إليه معرّفاً بالعلَميّة يرتّبها كما يلي:

أ- إمّا لإحضاره في ذهن السّامع ابتداءً باسم مختصّ به نحو قوله تعالى: قل هو الله أحد.

(هذا المثال لا يثير مشكلة بلاغيّة أو نحوية، ولكنّه يستتبع توضيحا يمسّ العقيدة وقد تصدّى لهذا بعض الشرّاح ـ كما سنرى ذلك ـ في الإبّان).

ب- وإمّا لتعظيمه أو لإهانته كما في الكُنى والألقاب المحمودة والمذمومة.

ج- وإمّا للكناية كقوله تعالى «تبّت يدا أبي لهب» أي جهنميّ، مع أنّ هذه الكناية لم تقع على المسند إليه بل على المضاف إليه.

د- وإمّا لإيهام استلذاذه أم التّبرّك به.

ه- وإمّا لاعتبار آخر مناسب[3].

فهذه الاعتبارات التي جمعها صاحب التلخيص، تجعل تصريف طاقة التعريف أمرًا معلّلاً ذا غاية واضحة، وهذا ما يخرج عن البُعد التركيبي في الجمل التي يكون المسند إليه فيها اسمًا علمًا،ويدخل في البُعد التداوليّ للخطاب: لأنّه ينظر في علاقة الألفاظ (الأسماء الأعلام) بمراجعها في الواقع من جهة، ولأنّ المتكلّم لا يورد اسم العلم فقط للتعيين (وهي الغاية الأساس لكلّ تعريف) بل ليُحقّق بذكره أهدافاً تخاطُبيّة أخرى تنسجم مع علاقة المتكلّم بمرجع اسم العلَم من جهة أخرى.

والملاحظ أنّ قائمة الاعتبارات التي توقّف القزويني عن تعدادها: وهي «التفاؤل والتطيُر والتسجيل على السّامع»[4]، على أنّ السعد نفسه ترك

---

1 -إيضاح القزويني ج. I حاشية الدّسوقي ص292.

2 -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3 -إيضاح القزويني ج. I ص. ص 293 - 301.

4 -إيضاح القزويني ج. I شرح السعد التفتازاني ص 302.

القائمة مفتوحة إذ رغم أنّه أثراها باعتبارات أخرى، فإنّه لم يغلقها حتى جاء بعده الدّسوقي فأضاف إلى ذلك اعتبارَين آخرين هما:

- ❑ أوّلاً: التنبيه على بلادة المخاطب وأنّه لا يفهم إلاّ باسم المُظهر ولا يفهم اختصار الكلام.
- ❑ ثانياً: الحثّ على الترحّم نحو: أبو الفقر يسألك[1].

والملاحظ أنّ بعض الاعتبارات المختلفة دلاليّاً مدارُها بنيويّاً على هيئة واحدة: فالتنبيه على بلادة المخاطب والتسجيل على السّامع وإيهام الاستلذاذ.. كلّها تعود إلى إيراد العلَم محلّ الضمير، والحال أنّ المحلّ للضمير في الأصل. فتحقيق الاعتبار المخصوص يتمّ عبر إجراء بنيويّ مخصوص فكأنّ العدول عن البنية الأصليّة إنباءٌ عن إرادة اعتبار معيّن يخرج عن محض «الإعلام»[2] أو الإخبار.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعاني التي تفيدنا الكناية، وهي معانٍ تُوضع موضع الاعتبارات المقصودة: مثل المدح أو الذمّ أو الحثّ على الترحّم؛ مع أنّ القزويني قد جعل الكناية في حدّ ذاتها اعتبارًا مخصوصًا (الاعتبار الثالث).

فالكناية اعتبار قائم في حدّ ذاته، ثمّ إنّها تتفرّع إلى اعتبارات خاصّة فكأنّها نموذج عامّ (نمطيّ) يدلّ على اعتبار عامّ، ثمّ تتخصّص في السياق فتكتسب دلالات أخصّ.

على أنّنا إذ نشير إلى أنّ القزويني عندما خصّص للكناية اعتباراً موازياً للاعتبار الذي يستفاد من الكُنى والألقاب (المحمودة والمذمومة)، إنّما نلمّح إلى السمة الموضوعيّة للكناية بخلاف الكُنية واللّقب. والكناية موسومة وسْماً موضوعيّاً، أمّا الكنية واللّقب فموْسومان وسماً تقويميّاً تحسيناً أو تهجيناً (وهو ما عبّر عنه بالتعظيم أو الإهانة).

2 . 2 . التعريف بالموصوليّة: «أي تعريف المسند إليه بإيراده اسماً موصولا»[3].

إنّ الانتقال من تعريف المسند إليه بالعلمية إلى تعريفه بالموصوليّة، يكشف التزام القزويني بسلّم المعارف الذي سنّه النّحاة: فالاسم العلَم هو أقوى المعارف

---

1 -إيضاح القزويني ج. I حاشية الدّسوقي ص 302.

2 -هو المصطلح الذي استعمله السعد ص 302.

3 -شروح التلخيص، ج. I، شرح السعد ص 302.

تليه المُبهمات (الاسم الموصول، اسم الإشارة، الضمير) عند أغلب النحاة[1].

هذا التعريف بالموصوليّة يلجأ إليه المتكلّم اعتبارا لمقام التلفّظ، أي عند نقص معلومات المخاطب عن المسند إليه سوى الصّلة ويضرب على ذلك مثالا: «الذي كان معنا أمْسِ رجلٌ عالمٌ».

2 . 2 . 1 غايات التعريف بالموصوليّة:

أ- **الغاية الأولى:** هي تلك التي ذكرناها في فقرة التعريف ونعيدها بألفاظ المصنّف: يَرد التعريف بالموصوليّة لعدم علْم المخاطب بالأحوال المختصّة بالمسند إليه سوى الصّلة.

ب- **الغاية الثانية:** هي استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ فإنّه مَسُوق لتنزيه يوسف عليه السّلام عن الفحشاء

ج- **الغاية الثالثة:** هي التفخيم كقوله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾

د- **الغاية الرابعة:** هي تنبيه المخاطب عن خطأ كقول الآخر: [من الكامل]

إنّ الـــذين تـــرونَهُم إخـــوانُكم   يشفي غَليلَ صدورِهم أن تصرعُوا

ه- **الغاية الخامسة:** هي الإيماء إلى وجه بناء الخبر، نحو قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾

و- **الغاية السادسة:** يقول عنها المصنّف: ثمّ إنّه ربّما جُعل ذريعةً إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر،كقوله: [من الكامل]

إنّ الـذي سمَـكَ الـسماءَ بنـى لنـا   بيْتـاً دعائمُـهُ أعـزُ وأطـوَلُ[2]

ز- **الغاية السابعة:** اتّخاذ التعريف بالموصوليّة ذريعة إلى تعظيم غير الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ففيه

---

1 -هذا الترتيب يُخالف الذي وضعه سيبويه، انظر شروح التلخيص، ج. I، شرح السعد ص 302 حاشية الدّسوقي ص 313. إضافة إلى كون الضمير لا يدخل ضمن المبهمات ولا سيما ضمير المتكلّم.

2 -شروح التلخيص، ج. I إيضاح القزويني، ص 309.

إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه (أي على الموصول مع الصّلة) ممّا ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السّلام[1].

ح- **الغاية الثامنة**: قد يُجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله: [من البسيط]

إنّ التي ضربت بيتًا مهاجِرةً   بكوفة الجند غالت ودَّها غُولُ

ومعنى تحقيق الخبر تقريرُه وتثبيته أي جعلُه مقرّراً وثابتاً في ذهن السامع حتى كأنّ الإيماء المذكور برهانٌ عليه[2].

والملاحظ أنّ الدّسوقي عند تحليله لمثال: «إنّ الذي يتبع الشيطان خاسرٌ»، يقول: «فالموصول يشير إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه من جنس الخيبة والخسران، وفي ذلك الإيماء تعريضٌ بحقارة الشيطان لأنّه إذا كان اتّباعه يترتّب عليه الخسران. كان محقّراً مُهاناً، وقد يقال إنّ إهانة تُفهم من العلم بقباحة اتّباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر إلاّ أن يقال إنّه يحصل بوساطة الإيماء لجنس الخبر إهانة أتمّ ممّا تحصُل به أوّلاً[3]، إنّ هذا المثال يبيّن لنا اعتماد الشرّاح على مقتضى القول في الاستدلال على وجود غاية للتعريف بالموصوليّة. فإذا كان الذي يتّبع الشيطان خاسراً فهذا يقتضي أنّ اتّباعه مذموم، ومن ثمّة يتّضح البُعد التعليمي العامّ لهذا المثال المصطنع: فاختيار المثال إنّما هو لتوضيح فكرة الفصل بين المعنى والشكل الخبري. ذلك أنّ فكرة الخسران تستمدّ من المحتوى الدّلالي للجملة وكذلك تحقير الشيطان وإهانته. غير أنّ «جنس الخبر» (الشّكل الخبري: البنية الموصوليّة. ..) يزيد ذلك تأكيداً وتحقيقاً. فمفهوم الموافقة/المخالفة عند الأصوليين يبيّن أنّه إذا كان الذي يتبع الشيطان خاسراً، فإنّ الذي لا يتبع الشيطان غير خاسر، إذاً هو رابح.

كما نلاحظ أنّ المصنّف (القزويني) قد ناقش صاحب المفتاح (السّكاكي) مناقشة منطقيّة، إذ عزا تشقيق السّكاكي واعتناءه الشديد بالتفريع إلى التفريق بين أمرين هما في الواقع أمر واحد، في نظر القزويني: وهذان الأمران

1 -شروح التلخيص، ج. I، شرح السعد ص311.

2 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص311.

3 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص311.

هما - في نظر السّكاكي - غايتان تُفضي إحداهما إلى الأخرى: الإيماء إلى وجه بناء الخبر من جهة، وتحقيق الخبر من جهة أخرى. في حين يسوّي القزويني بينهما ولا يرى بينهما فرقا[1]. كما خالفه في تحليل بعض الأمثلة من حيث تعليق الغايات بها[2].

- مقارنة بين وجهة نظر التداولية المدمجة ووجهة نظر الشرح البلاغيّ:

تعدُ التداوليّة المدمجة حجاجيّة الخطاب سمة ذاتية فيه بخلاف السّمة الحواريّة، مثلاً، الّتي تنشأ عبر تفاعل بين ذوات تتّصل بذلك الخطاب إنتاجاً وتقبّلاً. بذلك يكون للقول ذاته دلالة حجاجيّة وأخرى حواريّة، ومثل هذا التمييز لا نفهمه بمعنى تناقض الدلالتين ولكن بمعنى اختلاف حيّز تأويلها ؛ فمجال الدلالة الحجاجية يكمن في البعد التداولي الذّاتي للقول: أي ما يشعّ منه بصفته مادّة لغويّة تعبّر عن حقيقة لغويّة متّصلة بإحالة مرجعيّة في العوالم الممكنة. أمّا مجال الدلالة الحواريّة فيكمن في البعد التداوليّ بين الذّوات أي البعد الخطابي العامّ أو - إذا ما استعرنا مصطلح هرمان باريّه - الإستراتيجية التداولية.

وإذا ما استعنّا بنظرية الأعمال القولية كما هي عند أوستن (J.L.Austin) ومن جاء بعده، ألفينا أنّ الأعمال المضمّنة في القول تتطلّب مشاركة المخاطب فنحن لا ننشئ استفهاماً أو إثباتاً أو أمراً أو وعداً...، إلاّ ونحن نتوجّه إلى مخاطب معيّن. أمّا أعمال أثر القول (Actes perlocutoires) نحو المواساة والحمل على الاعتقاد ...، فيصحّ إنشاؤها مع إخفاء ذلك على المخاطب.

ولعلّ هذا التفريق يوازي ما نجده في البلاغة العربية من تمييز بين الإنشاء الطلبيّ والإنشاء غير الطلبيّ، غير أنّها موازاة غير تامّة، بل جزئيّة، نظراً إلى اختلاف السّياق المعرفيّ بين التصنيف البلاغيّ التراثيّ والتحليل التداوليّ المعاصر. على أنّ اختلاف المبادئ النظريّة والأدوات المنهجيّة قد لا

---

1 شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص311.
2 -شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص311.

يؤدي بالضرورة إلى تباين النتائج تبايناً كلياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تشابهاً مفترضاً بين النتائج لا يسوّغ لنا - علميّاً - التسوية بين طريقتي التحليل، فهما - كما أشرنا آنفاً - تنتميان إلى منظومتين معرفيّتين متمايزتين.

غير أنّ ما نريد انتهاجه من هذه السبل المفترقة، هو النّظر في المدوّنة البلاغيّة بعين منفتحة على الدّراسات التّداوليّة الحديثة، لكي نسمّي ما لم يسمّه البلاغيون القدامى باسمه الذي أوجده البحث المعاصر، أو كي نقف على نقاط اشتراك بيّنة لا يليق بنا التغاضي عنها لمجرّد اختلاف التعبير عنها على المستوى السّطحيّ.

لذلك خيّرنا أن تكون المعالجة في هذه الفقرة - وفي مثيلاتها - تطبيقيّة تعتمد الأمثلة التراثيّة، تستعيدها بتحليلها البلاغيّ، مع تعزيز ذلك بالرؤية الحديثة التي أشرنا إليها.

وتتّصل هذه المقارنة بمسألة تحليل قول:

الذي كان معنا أمسِ رجلٌ عالمٌ.

وهو قول يحتوي على مسند إليه هو (الذي كان معنا أمس) ومسند هو (رجلٌ عالمٌ) والمسند إليه عبارة عن مركّب بالموصول الاسمي ؛ وقد أورد الشرّاح هذا المثال في باب تعريف المسند إليه بالموصولية:

وهو تعريف أتى - حسب الخطيب - «لعدم علْم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصلّة»[1] .وقد وضّح الدّسوقي هذا المعنى بقوله: «فالمخاطب لم يعلَمْ شيئاً من أحوال المسند إليه إلاّ كونه كان معنا بالأمس ولم يعلَمْ كونَه عالمًا أولاً» [2].

فالمتكلّم يبني قوله على خلفيّة معرفيّة مشتركة بينه وبين المخاطب، وهي خلفيّة يضمنها المقام والإحالة عليه تمّت بالتذكير بحدث سابق (اللّقاء بالرجل) في اليوم السّابق، وكان لقاءً مشتركًا بدليل الضّمير المتّصل في قوله «معنا» الذي يُحيل على المتكلّم والمخاطب معاً.

فالمعلومة الإضافيّة تنبني على أساس معرفة سابقة. وهذا الاستنتاج الواضح يصدق على المثال الثاني، ولكن بتحليل مختلف.

---

1 -شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص 302.
2 -شروح التلخيص، حاشية الدّسوقي، ص 303.

القول الثاني هو: الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم (أو لا نعرفهم) يتكوّن هذا القول من نواة إسناديّة تتمثّل في مسند إليه (الذين في بلاد المشرق) ومسند (لا أعرفهم). فالمعلومة الجديدة المتمثّلة في المسند تحتوي فائدة ولكنّها فائدة قليلة، ويشرح الدّسوقي ذلك بقوله: «وإنّما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لأنّه لا يخلو من فائدة، وهي إفادة المخاطب عدمَ معرفة المتكلّم لهم، وإنّما كانت تلك الفائدةُ قليلةَ النّفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ لأنّ المفروض أنّ المتكلّم لا يعلم بشيء من الأحوال المختصّة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلّم إلاّ بالأحوال العامّة والحكم بالأحوال العامّة قليلُ الجدوى، لأنّ الأغلبَ العلمُ بها بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علمٌ بما سوى الصّلة، فإنّ المتكلّم يجوز أن يكون عالمًا بالأحوال المختصّة به فيحكم بها عليه ويكون الكلامُ كثيرَ الجدوى[1]، من خلال هذا التعليق نقف على ثنائية ضدّية:

أ- الحُكم بالأحوال العامّة.

ب- الحُكم بالأحوال الخاصّة/المختصّة.

وهذه الثنائية تستتبع سمتين للكلام على التوالي:

أ' - يكون الكلام قليل الجدوى.

ب' - يكون الكلام كثير الجدوى.

فالمثال (الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم) ينطبق عليه الحُكم (أ) وما يستتبعه (أ')، نظراً إلى أنّ المسند في ذلك المثال لم يزد معلومةً جديدة، بل أفاد الإبقاء على المعلومة المُحتواة في المسند إليه، مع إضافة طفيفة، هي كون المتكلّم لا يعرفهم، وهذه فائدة «قليلة النفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ» كما يقول الدّسوقي، أو كما يقول ابن يعقوب المغربيّ: «ونفي المعرفة في الإخبار لا يفيد غالباً»[2].

فالمثال المذكور يقع في درجة دنيا من درجات الإخبار نظرًا إلى ضعف المحتوى القضوي الذي يحتويه.

فالنّظريّة البلاغية التراثيّة ـ انطلاقاً من أنموذج شروح التلخيص ـ تحلّل

---

1 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص303.

2 -شروح التلخيص، ج. I، مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربيّ، ص303.

الأقـوال حـسب قيمتـها الإخباريّـة نـاظرةً إلى «الجـدوى» أو «الفائـدة»، وهـي تحافظ على زاوية النظر تلك، حتى وإن تقلّصت القيمة الإخبارية إلى حدود دنيا، فهي لا تضحّي بها تماماً، لأنّ القول الخالي من القيمة الإخبارية لا يعتدّ به، ناهيك عن اندراجه في باب البيان.

ولعلّه من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المثاليْن المدروسين في باب القيمة الإخباريّة الدنيا، هما مثالان مصنوعان، لم يُتّخذا من مدوّنة قرآنيّة أو شعريّة، بل من الكلام اليوميّ، ولعلّ في ذلك تلويحا من الشرّاح إلى قلّة غَناء هذه الأمثلة أدبيّاً وبلاغيّاً. وكأنّ التمثيل بها يستهدف فقط الوصول بالتحليل إلى أقصاه أي إلى المستوى الأدنى الذي إن تجاوزناه وقعنا في الكلام المُحال أو اللّغو والهذيان.

ولعلّنا لا نجانب الصواب إن قُلنا إنّ المثالين المدروسين يُعدّان «فارغين حجاجيّا» ما لمْ نُضف إليهما معطيات من عالم الخطاب تُضفي عليهما بُعداً حجاجيّا وذلك بخلاف المثال الثالث الوارد في الشّروح، وهو من القرآن: ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ ﴾ [يوسف: 23]. والملاحظ أنّ هذا القول جملةٌ فعليّة، بخلاف المثاليْن الأوّليْن فهما جملتان اسميّتان.

والمسند إليه فيه هو (التي هو في بيتها) والمسند (راودته عن نفسه)، والملاحظ أنّ المسند إليه الوارد مركّباً موصوليّاً هو عبارة عن كناية عن موصوف، عن شخص هو «امرأة العزيز أو «زُليخا» وقد تحدّث الشرّاح عن وجه الفائدة في إيراد المركّب الموصوليّ بدلاً عن اسم العلَم مثلاً، يقول الخطيب القزويني مفسّراً ذلك «فإنّه مَسُوقٌ لتنزيه يوسف عليه السّلام عن الفحشاء، والمذكور أدلّ عليه من امرأة العزيز وغيره»[1]، غير أنّ القزويني لم يبيّن كيف أنّ المركّب الموصوليّ أدلّ من اسم العلَم على تنزيه النبيّ يوسف عن الفحشاء، أمّا الدّسوقي، فيبيّن ذلك اعتماداً على مفهوم الاقتضاء[2]، يقول:

---

1 -شروح التلخيص، ج I، إيضاح القزويني، ص 305.

2 -لعلّ الشّارح لم يقصد من عبارة «يقتضي» إلاّ معناها اللّغوي دون الاصطلاحيّ، ولكنّنا لا نرى تعارضاً في أخذها بمعناها الاصطلاحي، يقول الغزالي (ت.505 هـ) «الاقتضاء هو الذي لا يدلّ عليه اللّفظ ولا يكون منطوقاً به ولكن يكون من ضرورة اللّفظ إمّا من حيث لا يمكن أن يكون المتكلّم صادقاً إلاّ به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلاّ به، أو من

«والحاصل أنّ الغَرضَ المسُوق له الكلامُ يدلّ عليه كلٌ من الموصول واسم الجنس الذي هو «امرأة العزيز» والعَلَم الذي هو «زليخا» إلاّ أنّ الموصولَ يدلّ على ذلك أكثر من غيره، لأنّه يقتضي أنّه تمكّن منها ولم يفعل بخلاف غيره، فإنّه لا يدلّ على التمكّن»[1] فالصلة (هو في بيتها) تحتوي جملة أخرى متفرّعة عن الأولى تقوّي دلالة التنزيه للنبيّ يوسف، حيث إنّ المقتضي يتمثّل في شدّة تعفّفه مع شدّة سهولة المواتاة.

إنّ الصّلة تذكّر بالظروف المواتية لارتكاب الفحشاء،وهي كون يوسف عليه السّلام نشأ في بيتها وأقام، ممّا يجعل احتمال الفضيحة - عن سيّدة المجتمع الفرعوني عصرئذ - مرجوحاً، رغم ذلك يمتنع يوسف عليه السّلام تعفّفاً وعصمةً من الله.

إضافة إلى أنّ الإشارة إلى المرأة باسم العلَم «زليخا» ربّما أوقعت في الالتباس، إذ لا ريب أنّ هذا العلَم يُطلق على غيرها من النّساء ممّن تسمَّيْن بذلك الاسم، أمّا التعريف بالموصوليّة فيجعل اللّفظ لا يتّسع إلا سوى لمرجع واحد هو امرأة العزيز زُليخا.

إضافةً إلى أنّه من وجوه الأدب القرآني أن تُصان المرأة عن التصريح باسمها عَلماً لما في ذلك من كشف سرّها، فمواضع ذكر المرأة في القرآن استُغنيَ فيها عن التصريح بالتلميح وعن الاسم بالتكنية من ذلك: (﴿ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾، «عجوزاً في الغابرين»، ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾، ﴿ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ ،....) إلاّ في أمر واحد هو توحيد الذات الإلهية حيث ذُكرت مَريم تصريحاً لأهميّة شأن توحيد الله، وكونه أسّ العقيدة. وهذا التأويل يشاكل الغاية التي أقام عليها الشرّاح التعريف بالموصوليّة بحيث يدلّ عليها وهي «استهجان التصريح بالاسم»[2]، غير أنّ ذلك إنّما ينطبق على المثال الذي أورده الدّسوقي:

(أ) البَوْلُ والفَسَاءُ ناقضٌ للوضوء.

حيث يمتنع ثبوته عقلاً إلاّ به » (المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1993 ج2، ص 186) أورده عبد الله صولة في «الحجاج في القرآن» (مرجع مذكور، ج1 ص.91) ويشير الباحث نفسه إلى معنى آخر للاقتضاء في البلاغة «هو طلب الموعود بالوعد السّالف» (المرجع ذاته، الصفحة ذاتها، الهامش (1)).

1 -شروح التلخيص، ج I، حاشية الدّسوقي، ص305.

2 -شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص 304.

فيُستبدلُ به مثال آخر باستعمال التعريف بالموصولية:

(ب) الذي يخرج من أحد السبيلَيْن ناقضٌ للوضوء.

فالمحتوى الدلالي لكلّ من (أ) و (ب) هو ذاته ولكن إيراده في (أ) يُشعر «بمعنى تقع النُفرةُ منه لاستقذاره عُرفًا»[1]، فيُعدل عنه إلى استعمال الموصولية كما في (ب) تجنُباً لفجاجة القول الأوّل.

ولمّا كان هذا المثال محتويًا حُكمًا فقهيًا يتعلّق بالطّهارة، فإنّنا ننتهز الفرصةَ لنشير إلى تنويع الشرّاح لترسانة الأمثلة التي يتداولونها، من القرآن ومن الشّعر ومن الكلام العادي ومن الكلام المندرج في بعض العلوم المخصوصة كالفقه ونحوه. وهذا التنويع لا يروم تصنيف الأقوال وتحليلها وفق شبكات مناسبة لكلّ صنف من الأقوال، ولكنّه تنويع يستهدف توضيح الأفكار التي يستدلّ عليها الشرّاح بالشّواهد.

فلا يمكن أن نظفر في الشّروح تحديداً دقيقاً لبلاغة الخطاب الفقهي مثلاً، أو لبلاغة الخطاب الشّعري، ولكن ما يرد مندرجاً في هذا الباب أو ذاك إن هو إلاّ شذراتٌ وحُدُوسٌ وأعراض توحي باستقامة ملكة التحليل ولكنّها تُغيّبُ المنهج الكلّي الجامع لتلك القبسات المضيئة.

يبقى التحليل البلاغي - وفق ما اطّلعنا عليه من نصوص الشرح - تجزيئيّاً تفصيلياً أدّت به النزعة التعليمية إلى تشعيب النّظر إلى آفاق كثيرة. فترى المثال الواحد (كما في قوله تعالى: «وراودته التي هو في بيتها عن نفسه») يتمّ التطرّق إليه من زوايا عديدة:

– زاوية صرفية اشتقاقية: «والمراودة مفاعلة من رَادَ يَرُودُ».

– زاوية معجميّة دلاليّة: «راد، يرُودُ: جاءَ وذهَب».

– زاوية تحليلية تأويلية: «هذا معناها في الأصل، أي أنّ معناها في الأصل المجيء والذهاب والمراد بها هنا المُخادعة، وهو أن يحتال كلٌ من شخصين على صاحبه في أخذ ما بيده يُريد أن يغلبه ويأخذه منه».

– زاوية بلاغية بيانيّة: «وحينئذ، فيكون التركيب من قبيل الاستعارة والتمثيلية بأن شبّه هيئة المخادع بهيئة منتزعة من عدّة أمور أو من قبيل التبعيّة بأن شُبّهت المخادعة بالمجيء والذهاب بجامع التردّد في كلّ [...]»[2].

---

1 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 304.

2 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 304.

إنّ التحليل يتعمّق شيئاً فشيئاً، وتُستعرض وجوه الاعتراض في شكل أسئلة: «ثمّ إنّه ورد سؤال حاصلُه إنّه كان المراد بالمراودة المخادعة، فيقتضي وقوعَ الطّلب من كلّ منهما، لأنّ المفاعلة تقتضي وقوع الطّلب من كلّ منهما، ويوسف عليه السّلام معصوم لا يقع منه طلبُ ذلك الأمر»[1]، والجواب عن هذا السؤال هو التالي: «وحاصله (الجواب) أنّ المفاعلة هنا ليست على بابها، بل المراد بها أصل الفعل، وإنّما عبّر بالمفاعلة للدّلالة على المبالغة في طلبها منه واختلافهما»[2]. ويعرض الشّارح لإمكانية أخرى للجواب: «ويجوز أن تكون المفاعلةُ على بابها وأنّ الطّلب حصل من كلّ منهما وإن اختلفت جهتُه فطَلَبُها للوقاع وطَلبُه للمنع، كما فُسِّر به قولُه تعالى: «ولقد همّت به وهمّ بها» أي همّت به فعلاً وهمّ بها تركًا»[3] ثمّ يورد الشّارح سؤالاً آخر على غرار الأوّل ويجيب عنه...

فالمنهج المعتمد يوحي باندراج عدّة علوم في توفير مادّة علم أوسع منها هو علم التفسير وإن كان التفسير يتمّ في معرض تقنين غايات التعريف بالموصوليّة ؛ فيصير تفريع الغايات علّة لاستعراض إمكانيات متينة للتفسير اللّغوي والبياني والبلاغي لآيّة من آيِ القرآن. ولا يخرج نصّ الشّرح في ذلك عن مراتبيّة العلوم، أي العلوم المتّصلة بالشّرح وهي العلوم الأصليّة الشّريفة، وأقلّ منها العلوم الوسائل التي تخدم تلك العلوم الأصول المسمّاة أيضاً «علوم المقاصد». فالمنطق الذي يعتمده الشرّاح يزاوج بين منطق المناطقة والمنطق النحوي والمنطق الشّرعيّ، مع كون الأوّلين هما في خدمة الثالث. فكلّما ورد أمر مثير للالتباس إلاّ وكانت الغاية الأسنى للشّارح المحافظة على انسجام منطق النصّ (الشرعيّ)، وإعمال التأويل في قواعد النحو والوجوه البلاغية وما لفّ لفّها.

إنّ عُلويّة النصّ مبدأ عصَم الشرّاح من الانشقاق والاختلاف والتضارُب إلاّ أن يكون ذلك في أمور جزئية تفصيلية لا يُعتدّ بها في إقامة شرع الله. فالعلوم العربيّة[4] موجّهة توجيهاً نهائيّاً لخدمة العلوم الشّرعية، دون أن يعني

1 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
2 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
4 -يقول السّبكي: «اعلم أنّ علم العربية على ما قال الزمخشري يرتقي إلى اثني عشر علماً، غير أنّ أصولَها أربعةٌ اثنان يتعلّقان بالمُفردات هما اللّغة والتصريف ويليهما الثالث وهو علم

ذلك انتفاء الخصوصيّة عنها. فالتداخل بين النحو وعلم المعاني يقع من جهة الموضوع لا من جهة المنهج. فزاوية نظر النحويّ تقع على أحكام الوَضع في لسان العرب، وليس من مقصوده المباشر الالتفات إلى «مقاصد المتكلّم» و«أغراضه» ممّا تُعَدّ بمثابة الأسرار «لا تُعلم إلاّ بعلم المعاني»، فإذا صادف أن ذكرها النحويّ، فإنّما يكون ذلك «على وجه إجماليّ»،ويبقى للبياني (البلاغيّ) «تصرّف خاصٌ لا يصلُ إليه النّحويّ».

. التداخل بين علميْ أصول الفقه والمعاني:

يقول السبكيّ: «واعلمْ أنّ علميْ أصول الفقه والمعاني في غاية التّداخُل، فإنّ الخبر والإنشاء اللّذيْن يتكلّم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وإنّ كلّ ما يتكلّم عليه الأصوليّ من كون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال والتفصيل والتراجيح كلّها ترجع إلى موضوع علم المعاني، وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلامُ الشّارع عن غيره إلاّ الحُكم الشّرعيّ والقياس وأشياء يسيرة»[1].

إنّ تمحيص الشّارح النّظر إلى أبواب علم المعاني وأبواب علم أصول الفقه أوقفه على اشتراك في غالبية الأبواب بين العلميْن، مع اختصاص العلم الثاني ببعض الأبواب كالحُكم الشّرعي والقياس، وما يستوقف الاهتمام في كلام السّبكي - في نظرنا - هو موضوعيّةُ مقاربته واعتماده معطيات ماديّة في المقارنة بين العلميْن، وعدمُ تسليمه - من حيث المنطلق - بأشرفيّة «كلام الشّارع» لأنّ ذلك الحُكم المُسبق يتعلّق بالخلفية العقائدية لا بموضوع العلم أو بمنهجه.

ثمّ إنّ مطابقة السّبكي بين مباحث علم المعاني ومعظم مباحث علم أصول الفقه، تجعل العلمين متساويين من حيث الأهمّية.

النحو، فإنّ المركّبات هي المقصود منه وهي كالنتيجة لهما، ثمّ يليها علمُ المعاني. ولعلّك تقول أيّ فائدة لعلم المعاني، فإنّ المفردات والمركّبات عُلمت بالعلوم الثلاثة. وعلمُ المعاني غالبهُ من علم النحو، كلاّ إنّ غاية النّحويّ أن ينزل المفردات على ما وُضعت له ويركّبها عليها ووراء ذلك مقاصدُ لا تتعلّق بالوضع ممّا يتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجُه لا تتناهى وتلك الأسرار لا تُعلَم إلاّ بعلم المعاني، والنّحوي وإن ذكَرها فهو على وجه إجماليّ يتصرّف فيه البياني تصرّفاً خاصّاً لا يصل إليه النحويّ، وهذا كما أنّ معظم أصول الفقه من علم اللّغة والنحو والحديث وإن كان مستقلاً بنفسه » عروس الأفراح لبهاء الدين السبكَي، ص. ص 51 - 52.

1 -شروح التلخيص، ج. I، عروس الأفراح لبهاء الدين السّبكي، ص 53.

2 . 3 .: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة:

بيّن الدّسوقي أنّ في هذا العنوان استخداماً[1]، ذلك أنّ المقصود بالمسند إليه هو الدّال (اللّفظ) أمّا المقصود بضميره العائد عليه فهو المدلول (المعنى)[2]. كذلك يناقش الدّسوقي عبارة المصنّف «لتمييزه أكمل تمييز» قائلاً: «فإن قلت إنّ كلام المصنّف يقتضي أنّ اسم الإشارة أعرفُ المعارف، وليس كذلك، أجيب بأنّ المراد أنّه أكملُ تمييزاً بالنسبة لما [كذا] تحته من المعارف لا بالنسبة لما [كذا] فوقه أيضاً، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف، أو يقال إنّ دلالة اسم الإشارة على أكمليّة التمييز، إنّما هو من حيث إنّ معه إشارة حسّية ولا يتأتّى معها اشتباهٌ أصلاً بخلاف العلَم، فإنّ مدلوله وإن كان جزئيا مانعا من الشّركة لكن ربّما يكون

---

1 -الاستخدام: عند أهل البديع، هو كما قال السعد التفتازاني في التلخيص: « أن يُراد بلفظ له معنيان أحدُهما ثمّ يُراد بضميره المعنى الآخر . أو يُراد بأحد ضميْريه أحد المعنييْن ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر . فالأوّل كقول الشاعر: [من الوافر]

رحلتم بالغداة فبتّ شوقاً أسائلُ عنكم في كلّ نادِ
أراعي النجم في سيري إليكم ويرعاهُ من البيدِ جوادي

أراد بالنجم الكوكب ثمّ أراد بضميره النباتَ الذي لا ساقَ له أي العشب .

و الثاني كقول الآخر: [من الكامل]

فسقى الغضا والساكنيه وإن همُ شبّوهُ بين جوانحي وضلوعي

أراد بالضمير الأوّل وهو المضاف إليه، المكان وبالضمير الثاني، الشجر الذي يُضرب به المثلُ في حدّة ناره إذا اشتعل . والمعنيان يكونان تارة حقيقييْن كما في النجم والغضا، وتارة مجازَيّيْنَ كما في قول الآخر: [من الوافر]

إذا نزل السماءَ بأرض قومٍ رعيناهُ وإن كانوا غضابَا

أراد بالسماء المطر النازل من السماء، وبضميره النبات المسبّب عنه . وكلاهما مجازيّان .

وقد يكونان مُختلفيْن كقول الآخر: [من البسيط]

لا يسمعُ العودَ منّا غير خاضبه من لبّة الشّوس يوم الرّوْع بالعلقِ

أراد بالعُود آلة الطرب، وهو حقيقة . وبضميره الرّمح، وهو مجاز من باب إطلاق الكلّ وإرادة البعض»

عن بطرس البستاني: محيط المحيط، بيروت مكتبة لبنان، 1993، ص. 220، وانظر تعريف الاستخدام عند القزويني «وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره المعنى الآخر» الإيضاح في علوم البلاغة، ص534. ويقول النويري في نهاية الأرب «وربما التبس الاستخدام بالتورية من كون كل واحد البابين مفتقراً إلى لفظة لها معنيان، والفرق بينهما أنّ التورية استعمال أحد المعنيين للفظة وإهمال الآخر والاستخدام استعمالهما معا» .

2 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 313.

مشتركاً اشتراكاً لفظيّاً أو يكون مسمّاه غير معلوم للسّامع فلا يحصل التمييز ناهيك عن كماله، وهذا لا ينافي أنّ غير اسم الإشارة أعرفُ منه من جهة أخرى، وذلك لأنّ من المُضمرات ضمير المتكلّم الذي لا يتصوّر فيه اشتباهٌ فيه أصلاً من حيث ذاتُه، ومدلول العلَم متعيّن مُشخّص بحسب الوضع والاستعمال معًا بخلاف اسم الإشارة فإنّ مدلوله متعيّن بحسب الاستعمال لا غير. وبالجملة فدلالة اسم الإشارة على أكمليّة التمييز لا تقتضي أعرفيّته، فلا يكون كلام المصنّف مخالفًا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أنّ أعرف المعارف المُضمراتُ ثمّ الأعلام ثمّ المُبهمات»[1] .

فالتفسير الذي يقدّمه الدّسوقي يستبعد التأويل الذي يخالف أقوال النحاة من حيث ترتيب المعارف، وهو في الوقت ذاته يتوخّى التأويل الذي يجعل من كلام المصنّف مسايرًا للسنّة النحويّة.

وإذا ما تابعنا تأويل الدّسوقي، فإنّنا نُلفيه يعتمد الاستدلال بالمقام في تحليل وجوه التشابه والتراتب بين المعارف. يقول: «وعبارة اليعقوبيّ كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الإشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصيّةٌ يفوق بها ما سواه لأنّ المُراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنّها أكثر بُعدًا من عُروض الالتباس، وهذا لا يتنافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصّور، فإنّ اسم الإشارة إذا كان المُشار إليه حاضرًا محسوسًا للسّامع بحاسّة البصر أو نُزّلَ تلك المنزلة أقوى من العلَم المشترك في الحالة الرّاهنة»[2] .

وحتى نفهم كلام الشّارح فهماً مستنيراً، نرى أنّه من المفيد إدخال شروط إنجاح القول في المقام التخاطبي، ونعني بذلك تحقّق القول في صورة جائزة من صوره لا تخرج عمّا يسمّيه غرايس (Grice) «مبدأ التعاون» الذي صيغ كما يلي «ليكن انتهاضُك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرضُ منه»[3]، ولا سيّما إحدى القواعد المتفرّعة عنه وهي المتمثّلة في «الاحتراز من الالتباس»[4] .

---

1 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 313.
2 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 313.
3 -د . طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط. 1، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - بيروت 1998، 238.
4 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ذلك أنّنا إذا افترضنا أنّ اسم الإشارة قد أُسيء فهمه في مقام من المقامات، فذلك يؤدّي بنا إلى القول إنّ اسم العلَم كان أولى بأن يستعمل. فمجال الالتباس - مثلاً - بين استعمال اسم الإشارة للإنسان وللشيء أوسع من مجال الالتباس الناجم عن استعمال اسم العلَم للموضوعين السالفين ولتوضيح هذه الفكرة نصطنع مثالاً:

هَبْ أبًا وابنه جالسيْن في قاعة الانتظار؛ فيقول الابن لأبيه:

- هذا أسْوَد (مشيراً إلى رجل زنجيّ يجلس قبالتهم على أريكة سوداء).

فاسم الإشارة قد يتّجه إلى الإنسان (الزنجيّ) كما قد يتّجه إلى الشيء (الأريكة) خصوصاً إذا كان الطفل مازال لا يُحسن مقولة المطابقة في الجنس. أمّا لو قال الطفل:

- فلان أسْوَد.

لما وقع الالتباس مطلقاً.

ففي هذا المثال، نجد اسم الإشارة محلاً لتأويلين أحدهما مقبول والثاني مرفوض في حين أنّ استعمال اسم العلَم (حتّى ولو كان غير دقيق أو غير مطابق لهويّة المسند إليه) يصيب الهدف مباشرة. فاسم الإشارة - هنا - محلٌ للاشتراك أو التعدّد، بعكس الاسم العلم ذي الإحالة على المدلول.

ويمكن أن نحلّل أمثلة أخرى تُقابل المثال السّابق، حيث يكون اسم العلَم مظنّة للاشتباه وعُرضة للالتباس، في حين يكون اسم الإشارة ذا إحالة دقيقة على المقصود منه مباشرة.

وعلى ذلك فالالتباس ليس حالة موقوفة على صنف من التّعريف بعينه، بل هي تتلوّن حسب السّياق، فربّما دلّت القرائن على رفع الالتباس، أكانت قرائن نصيّة أم قرائن مقامية.

2 . 3 . 1: غايات التعريف بالإشارة:

أ- الغاية الأولى: هي تمييز المسند إليه تمييزاً «لصحّة إحضاره في ذهن السّامع بوساطة الإشارة حسًا»[1]، وقد عرض المصنّف عدداً من الأبيات

---

1 -شروح التلخيص، ج. 1، إيضاح القزويني، ص 313.

شواهد على هذه الغاية: كقوله (هذا أبو الصقر فردًا في محاسنه)[1] وذلك أكان المقام مقام مدح أم مقام إجراء أوصاف الرّفعة عليه، ويقول الدّسوقي « فإنّ تمييزه حينئذ تمييزاً كاملاً أعون على كمال المدح لأنّ ذكر الممدوح إذا صاحبه خفاء كان قصوراً في الاعتناء بأمره»[2].

ب- الغاية الثانية: للقصد إلى أنّ السّامع غبيّ لا يتميّز الشيء عنده إلاّ بالحسّ، كقول الفرزدق: [من الطويل]

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامعُ[3]

نلاحظ أنّ الغايتين الأولى والثانية على طرفي نقيض، فالأولى قد أفادت التمييز في سياق مدحيّ أمّا الثانية فأفادت التمييز ولكن في سياق فخريّ، يستتبع هجاء المفتخر عليه وذلك بالتعريض بعجزه عن الإتيان بمثل آباء المفتخر مناقبَ.

ج- الغاية الثالثة: لبيان حاله في القُرب أو البُعد أو التوسّط كقولك: «هذا زيد وذلك عمرو وذاك بشر»[4] وقد يُجعل القُرب ذريعة للتحقير، كقوله تعالى: «وإذا رآك الذين كفروا إن يتّخذونك إلاّ هزوا أهذا الذي يذكر آلهتكم».

و قوله تعالى: «وإذا رأوك إن يتّخذونك إلاّ هزوا أهذا الذي بعث الله رسولا» وقوله تعالى: «وما هذه الحياة الدّنيا إلاّ لهو ولعب»

وربّما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ ذهاباً إلى بُعد درجته. ونحوه: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا ﴾. ولذا قالت امرأة العزيز لنساء المدينة ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾، لم تقل «فهذا»، وهو حاضر، رفعاً لمنزلته في الحُسن وتمهيداً للعُذر في الافتتان به.

وقد يُجعل البُعد ذريعةً إلى التحقير كما يقال: «ذلك اللّعين فعل كذا»[5] وذلك «نظراً إلى أنّ البعيد شأنه عدمُ الالتفات إليه لعدم مخالطته للنّفس»[1]

---

1 -عجز البيت: (من نسل شيبان بين الضّال والسّلم) [من البسيط].

2 -شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 314.

3 -المصدر نفسه، ص 315.

4 -شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص 316.

5 - المصدر نفسه، ص317.

[1] ونلاحظ أنّ دلالات اسم الإشارة متضاربة بل متناقضة، والعبرةُ في ذلك بالسّياق وقصد القائل، فهما اللّذان يفسّران الدلالة الصائبة. فاسم الإشارة البعيد (ذلك) كما بيّن بعضُ الشرّاح، قد يشار به للغائب عن حاسّة البصر مطلقاً سواء كان ذاتاً أو معنى وللحاضر غير المحسوس، كما لاحظ الشّارح نفسه أنّ هذا الاستعمال مجاز «لأنّها (كذا) موضوعة للبعيد المحسوس بحاسّة البصر لا للغائب عن الحسّ المذكور ولا للحاضر غير المحسوس»[2].

د- الغاية الرّابعة: «للتنبيه إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكورٌ وعُقب بأوصافٍ على أنّ ما يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف»[3] ويستشهد الخطيب على هذه الغاية بأبيات لحاتم الطّائي عدّد فيها خصال أحد الصّعاليك (كالمضاء على الأحداث مُقدماً، والصبر على ألم الجوع، والأنفة من أن يَعُدَّ الشبعة مغنماً، والتّأهّب للحرب. ..) ثمّ عقّب ذلك بقوله: [من الطويل]

فــذلك إن يَهْلَــكْ فحُــسنى ثنــاؤُهُ   وإن عــاش لم يَقعُـد ضَـعيفًا مُـذَمَّمَا

فأفاد أنّه جدير باتّصافه بما ذكر بعده[4].

يبدو اسم الإشارة في هذا المثال وسيلة لغوية تُحكم التنسيق بين الأبيات، ربطاً منطقيّاً نحو ربط الأسباب بالنتيجة، إنّه «ضامن لغوي» لانسجام القول.

ولعلّه من الجائز عَدُّ ذلك في هذا السّياق مُفيدة استعادة مختصرة للأبيات الخمسة السالفة في ضربٍ من التعويض، حيث استعمال اسم الإشارة ليُحقّق أمر مراجعة المتقبّل لما سبق، لأنّ المتكلّم سيبني عليه نتيجة وحكماً، فتعليل الحُكم ليس لاحقاً بل هو سابق له ورد قبله، ومكّنت ذلك من إحكام الربط بين الحكم وعلّته.

لقد أشار الخطيب القزويني إلى وجود إمكانيات أخرى من الاعتبارات غير ما ذكر[5]، ولم نجد من الشرّاح من فصّل القول في ذلك، بل هم مرّوا على إشارة المصنّف مرور الكرام. ولعلّ في ذلك إقرارا بأنّ الاعتبارات المعروضة

---

1 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي ص317.
2 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
3 - شروح التلخيص، ج. I، تلخيص القزويني ص. ص 318 . 319.
4 - شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص 319.
5 - شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص 319.

هي أهمّ ما يمكن أن يوضع في باب تعريف المسند إليه بالإشارة.

محاولة رسّل Russell الاختزالية:

وهي محاولة تقوم على إدراج بعض ألفاظ اللّغة إلى دلالة لفظ اسم الإشارة (هذا).

يسمّي رسّل (Russell) الكلمات ذات الدّلالة الأصليّة المنسوبة إلى مَن يتكلّم، يُسمّيها «عناصر مركزيّة الذات» ؛ وذلك نحو «هذا» و«ذاك»، إلخ.

إنّ الأطروحة الأولى لرسّل تقول بإمكانية تبادل تعريف عناصر مركزيّة الذات فهي أطروحة اختزالية وتبسيطية. إنّ كلّ ألفاظ مركزيّة الذات يمكن تعريفها اعتماداً على «هذا». من ذلك أنّ «أنا» تعني « السيرة التي ينتمي إليها «هذا» و«هناك» تعني مكانُ «هذا» » و«الآن» تعني «زمن هذا» وهكذا دواليك.

فرسّل إذاً لا يحتفظ إلاّ بـ«هذا» بصفته عنصراً لمركزيّة الذات أساساً والذي يفسّره بتمييزه عن الاسم وعن الوصف وعن المفهوم.

- ✓ «هذا» تدلّ دون أن تصف، مَثَلها في ذلك مَثَل اسم العلَم ؛ ولكن «هذا» لا ينطبق إلاّ على شيء واحد في وقت مُعيّن، وعندما يشرع في الانطباق على شيء آخر، فإنّه يكفّ عن الانطباق على الشيء الأوّل.
- ✓ لا وصف خالياً من الاحتواء على بعض عناصر مركزيّة الذّات، يمكنه امتلاك خاصية «هذا» الخاصّة وهي عدم الانطباق في كلّ مناسبة استعمال إلاّ على شيء واحد والانطباق على أشياء مختلفة في مناسبات مختلفة.
- ✓ مفهوم «موضوع الاهتمام» مستلزَم ضرورةً،ولكن يحتاج إلى أمرٍ آخر للمحافظة على وحدة تطبيق «هذا».

إنّ لرسّل فضل تبيّن خصيصة العبارة جيّدا. فكلمة «هذا» بالنسبة إليه وبمعنى ما، لها دلالة قارّة، ولكن بصفتها اسماً فإنّهالا تدلّ إلاّ على ما تعيّنه. وموضوعها المعيّن يتغيّر باستمرار. وعموميّة الوصف أو المفهوم غير كافية لتحديد «هذا». وباختصار،فإنّ «هذا» يخضع لعلاقة مستعمل كلمة بالموضوع الذي تهتمّ به الكلمة.

ويلاحظ رسّل أنّ لا ظرف لمركزيّة الذات يُعثر عليه في لغة المادّة. ويطرح إذاً السؤال التالي: هل نحتاج حقّاً إلى هذه الألفاظ ؟ ألا يمكن أن نضرب عنها الذّكر صفحًا؟.

وإجابته معروفة: «هذا» كلمةٌ لا يُحتاج إليها لوصف العالم وصْفًا تامًا. «لا

تُستخدم عناصر مركزيّة الذات في أيّ جزء من وصف العالم سواء كان عالمًا ماديًّا أو عالَما نفسيًا»[1].

تعليق على تصوّر رسّل الاختزالي ومقاربة الشرّاح لتعريف المسند إليه باسم الإشارة:

رأينا أنّ الشرّاح يرون أنّ مدلول اسم الإشارة متعيّن بحسب الاستعمال فحسب[2]، وألفينا رسّل يرى أنّ «هذا» يخضع لعلاقة مستعمل كلمةٍ بالموضوع الذي تهتمّ به الكلمة، وكذلك أشار إلى أنّ خاصيّة اسم الإشارة الخاصّة تتمثّل في عدم انطباقه في كلّ مناسبة استعمالٍ إلاّ على شيء واحد وانطباقه على أشياء مختلفة في أوقات مختلفة[3].

وقد قارن الدّسوقي بين اسم الإشارة واسم العلَم، فالأوّل متعيّن المدلول حسب الاستعمال أمّ الثاني فمدلوله متعيّن مشخّص حسب الوضع والاستعمال معاً. كما قارن رسّل بين اسم الإشارة واسم العلَم بصفتهما يدلاّن دون أن يصفا العالم.

ومقابل هذه التوافقات الجزئية بين تحليل الشرّاح وتصوّر رسّل، فإنّ زاوية النظر مختلفة نظرًا إلى تباعد الرؤى والمفاتيح المنهجية والإيبستيمولوجية لدى كلا الطرفيْن. ففي حين يريد رسّل أن يتّخذ من اسم الإشارة كيانا أدنى يتجاوز كونه علامة لغويّة «إشارية» بالمعنى الاصطلاحي للعبارة، ليصبح منطبقاً على مدلولات أخرى لعلامات أخرى وذلك بضرب من التوسّع في مجالات انطباق اسم الإشارة.

وإكساب اسم الإشارة قدْرًا من العموميّة أكبر من القدر المتواضع عليه لغويّاً / نحويّاً، يندرج في ما نظنّ، في نطاق إضفاء بُعد فلسفي الألفاظ أو الوحدات اللّغويّة، وذلك بالتصرّف في الأدوار الدلالية التي تؤدّيها، وذلك خدمة لمنطلقات فلسفية معيّنة، تختصّ بالفيلسوف في نظرته إلى اللغة وإلى الفكر. أمّا مقاربة الشرّاح لاسم الإشارة، فلا تخرج عن المنظومتين النحوية

1- F. Armengaud , La pragmatique, PUF, 1993 , p.51.

2 شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 313.

3 - F. Armengaud , La pragmatique, PUF, 1993 , p.51

والبيانية السّائدتين عصرئذ، ممّا يعني تناسق الجهازين النظريّ والتطبيقيّ في استخلاص فوائد الاستعمال المخصوص لظاهرة اسم الإشارة في مختلف السياقات. إنّ نظرة الشرّاح إلى اسم الإشارة وعنايتهم بتعليل أمثلة وروده المختلفة (خاصّة ما ورد منها في القرآن أو الشّعر) يؤدّي بنا إلى عَدّ هذه النظرة أقرب ما تكون إلى التناول الأسلوبيّ القائم على فكرة العدول الأدبيّ عن الاستعمال النمطيّ (العاديّ).

لذلك لا يسع الباحثُ الحديث الذي يتناول مثل هذه المدوّنة إلاّ أن يُعيد تلخيص ما أورده الشرّاح في شكل أقرب إلى الأفهام المعاصرة حتّى وإن زعم أنّه يسلّط على البلاغة العربية رؤيةً جديدة [1] .

إنّ السياق المعرفيّ العربيّ الإسلامي يخلو من رؤية فلسفية تنصبّ على بعض الظواهر اللسانية من نحو اسم الإشارة بخلاف السياق المعرفيّ الغربيّ الذي لم يعدم مثل ذلك على غرار محاولة رسّل الاختزالية المشار إليها آنفًا.

ولعلّنا نزعم أنّ مردّ ذلك إلى وظيفيّة التعامل في المنظومة العربية الإسلامية بين اللغة والفكر، ممّا جعل النظرة التجريدية الفلسفية غير معتبرة. إضافة إلى أنّ الاعتبار القروسطي للعلامة اللّغويّة مغاير في جوهره للاعتبار المعاصر لها، وخاصّة في ما يتعلّق بالنصّ الإبداعيّ، حيث كان يجري تأويل العلامات اللغوية فيه بحثاً عن المعنى الأصليّ وهو أحادي بالضرورة، في حين تُخُلِّيَ عن ذلك في العصر المعاصر وآل الأمر إلى اعتراك التآويل وتعدّد المعاني. ويدخل كلّ ذلك في بعض جوانبه في تعالق التداولية بالبلاغة[2] .

1- أُنظر: د. محمد عبد المطّلب: البلاغة العربية: قراءة أخرى، ط.1، مكتبة لبنان ناشرون - الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - 1997، ص. 200 وما بعدها.

2 - يقول د. محمد الناصر العجيمي: « نستخلص (...) أنّ التداولية من هذه الوجهة امتداد للبلاغة وتعويضٌ لها في آن ،هي امتداد لها من حيث إنّها كما يرى بولين (**Poulain**) نقلاً عن موريس (**Morris**) نمطٌ جديدٌ من البلاغة المختصّة بالعصر التكنولوجي والمعنيّة باستعمال العلامات والتحكّم في آثارها إنتاجاً وتلقّياً، وهي تعويض لها من حيث إنّها ولجت مخابر الدرس العلميّ والبحث التجريبي البعيد عن الأحكام المطلقة وصياغة نماذج التفكير المتعالية. ويعقّب الدارس المذكور بأنّ «البلاغة الجديدة» المجسّدة في التداولية تدرس وضع الإنسان وهو يتعامل مع محيطه بطريقة «دينامية ويحاول تطويعه لحاجاته والتلاؤم مع ضغوطه والسيطرة عليه بجعل استعمال الكلمات خاضعاً لحساب الاقتصاد » د محمد الناصر العجيمي: « النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية » ط1، دار محمد علي الحامّي للنشر صفاقس - كلية الآداب سوسة 1998 ص 581.

2 . 4 .: تعريف المسند إليه بالألف واللاّم:

كما هو معلوم، فإنّ التعريف بالألف واللاّم يقع في أدنى درجات سُلّم المعارف غير أنّ المصنّف ـ والشرّاح وقفوا على أثره في ذلك ـ قد أخّر التعريف بالإضافة عوض أن يجعله سابقاً للتعريف بالألف واللاّم. والملاحظ أنّ الاعتبارات المتعلّقة بهذا النوع من التعريف تختلف باختلاف نوع الألف واللاّم أكانت للاستغراق أم للعَهد، وقد قسّم الدّسوقي التعريف باللاّم إلى سبعة أقسام ثلاثة منها تندرج ضمن لام العهد الخارجي[1].

2 . 4 . 1: لام العهد الخارجي

2 . 4 . 1 . 1: الصريحيّ:

وذلك إن تقدّم لمدخولها ذكرٌ صراحةً، كما إذا قال لك القائل: جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول: ما فعلَ الرجلُ؟.

وعليه قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ أي وليس الذكر الذي طلبتْ كالأنثى التي وهبتُ لها . فأل الداخلة على الأنثى إشارة إلى مُشارٍ بها . والمذكور معهود معيّن، وذلك في قوله تعالى قبل ذلك ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾[2] فالألف واللاّم في الأنثى تمثيل للام العهد الخارجيّ الصريحيّ، لكنها لم ترد في موضع المسند إليه، بل وردت مجرورا ضمن مركّب بالجرّ خبر ليس، إذن فهي في موضع المسند . ولكنّ الدّسوقي يعلّق مع ذلك قائلا: «لكنّه تنظير مناسب من حيث العَهد الصّريح»[3].

---

1 – يشير الدّسوقي في شرحه إلى عبارة السعد في تعريف المسند إليه باللاّم: «للإشارة إلى معهود أي إلى حصّة من الحقيقة معهودة بين المتكلّم والمخاطب واحدًا كان أو اثنين أو جماعة» (السعد، ص 321.) إلى معنى الحصّة، ويرى أنّها بمعنى الفرد، و«الفرد عبارة عن المركّب من الطبيعة والتشخّص، والحصّة الطبيعية المعروضة للتّشخّص إنّما هو اصطلاح المناطقة » . (الدّسوقي، ص. 321) ويعلّل الدّسوقي استعمال السعد للفظ (الحصّة) بدلاً من (الفرد) بأنّ المتبادر من الفرد الشخص الواحد، والمعهود الخارجيّ قد يكون أكثر من واحد .

2- يشير الدّسوقي إلى مسألة التأنيث في الضمير في (وضعتها) مرتئياً أنّ الذي رُوعيَ في ذلك المعنى ولم تقع مُراعاة لفظ ما (الموصولية) السابقة في الآية: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ وقد قال النحاة إنّ الأولى مُراعاة لفظ ما ولكنّ هذا لا ينافي أن مراعاة المعنى جائزة . (شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص322) .

3– حاشية الدّسوقي، ص. 322 .

2 . 4 . 2 . 2 . الكنائي:

وذلك إن تقدّم له ذكرٌ كنايةً. وعبارة (كناية) قد تُفهم بالمعنى اللّغوي أي «على طريق فيه خفاء» ويُحتمل كما قال الفنريّ أنّ المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البيان، فتكون من أفراد الكناية المطلوب بها غيّر صفة ولا نسبةٍ وهو أن يتعيّن في صفة من الصفات اختصاصٌ بموصوف مُعيّن فتُذكر تلك الصفة ليُتوصّل بها إلى الموصوف. فالتحرير في الآية﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ من الصّفات المختصّة بالذكور فقط (ما في بطني) لأن تقييده (محرّراً) ملزوم للذكَر والذكَر لازم له، فقد أطلق اسم الملزوم وأريد اللاّزم فالذكَر لم يُذكَر صراحةً بل كناية، والمذكور صراحةً ملزُومه، وهو ما في البطن الموصوف بالتحرير[1]. ويشير الدّسوقي إلى أنّ هذا التحليل يوافق تصوّر الخطيب للكناية ولكنّه يخالف طريقة السّكاكي.

2 . 4 . 2 . 1 العَلَميّ:

وذلك لم يتقدّم لهُ ذكرٌ أصلاً لكنّه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرًا أوْ لا. ومثال ذلك: «خرج الأميرُ» إذا لم يكن في البلد إلاّ أمير واحد[2]، وهو مثال للمعلوم غيّر الحاضر بالمجلس، ومثال الحاضر في المجلس: قولك لداخل البيت: أغلق البَابَ ! ويستخلص الدّسوقي أنّ العهد العلْميّ والحضوريّ من أقسام العهد الخارجيّ لتحقّق المشار إليه باللاّم خارجاً.

وإضافة إلى هذه الأقسام الثلاثة المندرجة ضمن القسم الكبير الأوّل (لام العهد الخارجيّ) يتعرّض الخطيب وشرّاحه إلى القسم الكبير الثاني (لام الحقيقة) بأقسامه الأربعة:

2 . 4 . 3: لام الحقيقة:

2 . 4 . 3 . 1: لام الجنس:

وهي لام الحقيقة من حيث هي، وذلك كقولك «الدينار خير من الدرهم»

1-الدّسوقي، شروح التلخيص، ج 1، ص 322.
2-السعد، ص 323.

و«الرجُل خير من المرأة» وعليه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [سورة الأنبياء: الآية 30].

فالمثال الأوّل على أساس أنّ الكلّ أعظم من الجزء، فخيريّة الدينار بالنسبة إلى الدّرهم تتأسّس على احتوائه عليه احتواء الكلّ للجزء.

أمّا المثال الثاني فيدلّ على أنّ «حقيقة الرجل الملحوظة ذهناً خير من حقيقة المرأة المُلاحظة ذهناً»[1] ويستدرك الدّسوقي قائلاً: «ولا يُنافي هذا كونُ بعض أفراد جنس المرأة خيرًا من بعض أفراد جنس الرجل لأنّ العوائق قد تمنع عمّا يستحقّه الجنس»[2].

ويستند الشّارح إلى ابن يعقوب ليقرّر أنّ « الحكم في التعريف حقيقي مفهوميّ لا فرديّ بخلاف الحُكم بالخيريّة، فإنّ الفضل بين الذّكورية والأنوثية إنّما تحقّق من خصال الأفراد لا من تصوّر كلّ منها، لكن لمّا كان مآل التصوّر إلى الأفضليّة في الخارج ثبتت الأفضليّة للحقيقة لذاتها لا من جهة التصوّر، فإنّ الشيء الذي هو في قوّة الحصول يثبت له حُكم الحصول»[3]، وبعد هذا الاحتجاج المنطقيّ يشير الدّسوقي إلى أنّه توجد إمكانية أخرى لتفسير المثال لا تحتاج إلى تأويل، وهي التي أوردها في قوله: «ويصحّ أن يُراعى في الخيريّة خيريّةُ مجرّد الذّكورية على الأنوثية نفسها من غير رعاية خصالها، فيكون الحُكم حقيقيّاً لا فرديّاً»[4]، ويبدو لنا في هذا الإطار، أنّه يفيض عن مجال اختصاصنا تخريج هذا الحُكم القيميّ بين الرجل والمرأة، تخريجاً أنتروبولوجيّاً ينظر إلى التمييز بين الجنسين على أساس تسلّط الذكر على الأنثى انطلاقاً من هيمنة قيم المجتمع «الأبوي» الذكوري، وعَدّ المرأة ذات منزلة دونية.. فمثل هذا التحليل يخرج عن إطارنا لأنّه ذو بُعد حضاري عامّ، ثمّ إنّ الاستنتاجات التي يؤدّي إليها معروفة سلفاً - فيما نظنّ - فلا حاجة لنا إلى اعتماد الجاهز إذا رُمنا في البحث ابتكاراً.

---

1 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 323.

2 - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

3 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 323.

4 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 323.

إضافة إلى اقتناعنا بأنّ النظام اللّغوي يَمثُل فيه نظام «آيديولوجي» يتجلّى في مظاهر الاستعمال وقوانين المقبوليّة. فالملفوظ «المُحال» قد يكون خارجًا عن دائرة اللاّنحوية، ولكنّه - في الواقع - لا يتّسق والمنظومة العقائدية الموجّهة لعمل النّحوي أو البلاغيّ.

فإذا ما نظرنا في مثال: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ الذي أتى به المصنّف في معرض تمثيله للام الجنس، وجدنا أحد الشرّاح يتأوّل الآية تأوّلاً يتعرّض فيه إلى الماء بصفته مادّة الخلق،يقول: «أي جعلنا مبدأ كل شيء حيّ هذا الجنس الذي هو الماء، رُويَ أنّه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجنّ من نار خلقها منه، وآدم من تُراب خلقه منه»[1].

فالمرجعيّة الدينيّة - متمثّلة في الرواية النقليّة - تُجيب على اللَّبس الذي قد يقع في ذهن من يقرأ آيات قرآنية أخرى تتحدّث عن خلق الإنسان من طين والجنّ من نار مثلاً، فالشّارح يستبعد اللّبس بين تلك الآية ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ وسائر آيات الخلق، وذلك بتوجيه الآيات جميعا وجهة التكامل مع اتّخاذ بعضها هيئة التفصيل واتّخاذ تلك الآية هيئة الإجمال والعموم، عبر السّوّر «كُلّ شَيء».

2 . 4 . 3 . 2 .: لام العهد الذهني:

يقول المصنّف: «والمعرّف باللاّم قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك: أُدخُلْ السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج»[2] .ويعود الدّسوقي إلى ابن الحاجب لتفسير معنى «مطابقة الواحد للحقيقة»، فهي عنده بمعنى «اشتماله عليها» أمّا الشّارح (الرضيّ الإسترابادي) فيرى أنّها «صدق الحقيقة عليه»ويجمع الدّسوقي بين الرّأيين فيقول: «وعلى الوجهين فالفرد المُبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنّه معهود،أي معلوم،فله عهديّة بهذا الاعتبار، فسمّي معهودًا ذهنيًا»[3].

---

1 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 323.

2 - شروح التلخيص، ج. I، إيضاح الخطيب ص. 324 . 325.

3 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 324.

نلاحظ أنّ المثال الوارد دعماً لهذا النوع من التعريف باللاّم، المعرفة فيه لم تقع مسنداً إليه؛ وكذلك المثال الآخر المذكور وهو قول الشّاعر عميرة بن جابر الحنفي: [من الكامل]

ولقد أمُرُ على اللّئيم يسبُني فَمَضَيْتُ ثَمّتَ قُلْتُ لا يعنيني

ونلاحظ أنّ الدّسوقي في استطراد يشرح فيه معنى «إطلاق الكلّي الطبيعي الذي يُراد منه الحقيقة والطبيعة »[1]، يقول: «والمُراد بالإطلاق هنا الحَمْلُ وذلك كالحيوان، في نحو قولك: هذا الفرس حيوان، والإنسان في قولك: زيدٌ إنسان»[2]، ثمّ يعلّل رأيه الذي ذهب فيه على أنّ الإطلاق هو الحمل (وهو اصطلاح المناطقة) بحجّة تتمثّل في قوله: «إنّما كان المُراد بالإطلاق هنا الحمل لأنّ الكلّيّ لا يراد منه المفهومُ والطبيعة إلاّ إذا كان محمولاً، وأمّا لو كان موضوعاً، كان المُراد منه الأفْرادُ وحينئذ فلا يكون طبيعيّاً ذكَره شيخنا الحفنيّ»[3]، والدّسوقي يستعمل ثنائية منطقية هي: الموضوع والمحمول معرضاً عن الثنائية البلاغية - المسند إليه والمسند - ويمكن تفسير ذلك في هذا السّياق، بكونه يعرض إلى مسألة منطقية خالصة، عرّج عليها التفتازاني، وتولّى هو تفصيل القول فيها، فالسعد أتى بتلك المصطلحات المنطقيّة تمثيلاً لدلالة اللاّم العهدية الذهنيّة فاحتاج إلى ذكر مفهوم الحقيقة (بمعناها المنطقيّ لا بمعنى ضديدة المجاز كما هو عليه الحال في البلاغة - فيما نرى) وأردف ذكرها بتمثيل يستند فيه إلى جهاز اصطلاحيّ منطقيّ ؛ فتحدّث عن الكليّ الطبيعي والجزئي والوجود . فكان هذا الانصراف إلى دائرة المنطق مدعاة إلى الشّارح ليوغل في استقصاء المبحث - مستنداً إلى شيوخه - وألجأه ذلك إلى أن يفسّر الإطلاق بالحمل (لا بالإسناد) طلباً للتجانس بين عناصر النظام الاصطلاحي الذي هو بصدد اعتماده في ذلك المقام.

فالمبحث البلاغي ينطلق - كما بيّنه لنا هذا السّياق المخصوص - من منظومة نحويّة (شكليّة خاصّة).

---

1 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص325 .

2 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص325 .

3 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص325 .

ويصب ﴿ منظومة منطقية (دلالية خاصّة) بحيث تبقى حدود انمياز العلم غائمة. ويضيف السعد مثالاً ثالثاً يستشهد به على اللاّم العهدية الذهنية، هو قوله تعالى، على لسان يعقوب النبيّ: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ وهو مثال كالمثال الثاني من حيث إرادة النكرة وإيقاع المعرفة، لذلك يقول التفتازاني: «وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللّفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو ذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك»[1].

ويميّز السعد مع ذلك بين النكرة وهذا النوع من التعريف، فيقول: «وإنّما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أنّ النكرة معناها بعضٌ غير مُعيّن من جملة الحقيقة وهذا معناه الحقيقة نفسُها، وإنّما تُستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل»[2]، ويفسّر الدّسوقي الجملة الأخيرة من كلام السعد: «فقوله كالدخول أي فإنّه إنّما يتصوّر في الأفراد الخارجيّة ولا يتصوّر في الحقيقة»[3]، فثنائية «الحقيقة» و«الأفراد الخارجية» تحيلنا على المتصوّر الذهني والمرجع الخارجي: فالذي يأكل ليس المتصوّر الذهني المُراد بكلمة [ذئب] في المثال، ولكنّه المرجع الخارجي أي أحد أفراد الحيوان الذي يعيش في الواقع والمسمّى [ذئبًا].

وربّما أوحى لنا هذا التقسيم الثنائيّ بثنائية أخرى هي ثنائية المفهوم والماصَدق، فحدث الخروج مثلاً يتعلّق بالإنسان من حيث هو مفهوم ولكن الحدث يبقى ذهنيّاً خالصاً حتّى يُنجزه زيدٌ أو عمرو وهما ماصدقان للإنسان.

2 . 4 . 3 . 3: لام الاستغراق الحقيقي:

يقول الخطيب: «وقد يفيد الاستغراق وذلك إذا امتنع حملُهُ على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [العصر: 2]، والاستغراق ضربان: حقيقي، كقوله تعالى: «عالم الغيب والشّهادة» أي كلّ غيب وشهادة، وعرفيٌّ، كقولنا «جمع الأمير الصّاغة »، إذا جمع صاغة بلَده أو أطراف مملكته فحسب، لا صاغةَ الدنيا»[4].

---

1 – شروح التلخيص، ج. I شرح السعد، ص 326.
2 – شروح التلخيص، ج. I شرح السعد، ص 326 .
3 – شروح التلخيص، ج. I حاشية الدّسوقي، ص 326.
4 – شروح التلخيص، ج. I، إيضاح الخطيب، ص. ص 328 ـ 331.

ويورد الدّسوقي مناقشات دقيقة تبحث المعرّف بلام الحقيقة، واختار الرأي القائل إنّ «لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يُقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلّمُ لزوم عدم الفرق بين المعرّف بلام الحقيقة والمعرّف بـ لام العهد الخارجيّ العلَميّ، وذلك لأنّ المُشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذّهن، والمشار إليه بلام العهد المذكور حصّة من أفراد الحقيقة مُعَيّنَةٌ في الذّهن، وفرقٌ بين الحقيقة والحصّة منها»[1].

لا يخفى أنّ لغة الشرّاح تسلك مسالك متشابهة في تفسير الظواهر وأكثرها توسّعاً ،أشدّها عناية بالتناسق المنطقيّ للخطاب. لذلك من العسير أن ننشئ نصّاً يشرح تلك الشّروح لأنّها استنفذت «مخازن الحُجج» المتوفّرة في بابها وجنحت إلى استيعاب القول في البحوث اللّغويّة بطريقة منطقية. والدليل على ذلك أنّ المصطلحات المعتمدة، نحو مصطلح «الحقيقة» لم يُجره الشرّاح في المواضيع المستشهد بها آنفاً إجراءً بلاغيّاً كالذي نراه في الثنائية (الحقيقة/المجاز) ولكن الحقيقة هنا هي بالمعنى المنطقيّ: (الحقيقة الحاضرة في الذّهن)، حقيقة الشيء أي ماهيّته. ويفرّق السعد بين لام العهد ولام الحقيقة: «فلام العهد إشارةٌ إلى حصّة معيّنة من الحقيقة واحدًا كان أو اثنين أو جماعة، في حين أنّ لامَ الحقيقة إشارة إلى الحقيقة نفسها من غير نظر إلى الأفراد»[2].

وعند التعرّض إلى ضربي الاستغراق: الحقيقيّ والعُرفيّ، يهتمّ الشرّاح بالمذهب النحويّ الذي اعتمد عليه الخطيب في إيراد الأمثلة على هذا التقسيم. فأبو عليّ المازنيّ يَعُدُّ الألف واللاّم الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفةً لا موصولة: فقولك (الراجح) هو معرفة نكرتُه راجحُ وكذا (المرجوح)، أمّا عند جمهور النحاة، فالراجح لفظة عوّضت فيها الألف واللاّم اسم الموصُول الذي، لأنّك تؤوّل عبارة (الراجح) بـ (الذي رجح) في حين أنّ اللّفظة إذا خلت من الألف واللاّم (راجح) لم يصحّ تأويلها باسم الموصول.

---

1 - شروح التلخيص ج. I، حاشية الدّسوقي، ص. ص 329 ـ 330.
2 - شروح التلخيص، ج. I شرح السعد، ص 330.

ويثير الدّسوقي في شرحه بلام السعد مسألة نحوية ثانية تتعلّق بالمشتقّات التي تمحّضت للاسمية والمشتقّات التي لم تتمحّض للاسمية. وقد استغلّ الدّسوقي استرسال السعد في الأمثلة على أسماء الفاعلين (نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل) ليُشير إلى أنّ أل الداخلة عليها «معرفة اتّفاقاً»[1] ومسألة الالتباس بين مذهب المازني ومذهب جمهور النّحاة ن يفضّها السعد والدّسوقي استناداً إلى جملة من القواعد:

- اسم الفاعل واسم المفعول لا يكونان فعليْن في صورة الاسم إلاّ إذا قصد بهما الحدوث، أمّا إذا قُصد بهما الدّوام، كانا اسميْن حقيقةً، ولم يكن أحدهما فعلاً في صورة الاسم.
- أل المعرفة لا تدخل على الفعل.

إلاّ أنّ بهاء الدين السبكي صاحب «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» لا يكتفي بشرح ما أورده المصنّف، بل يقترح إضافات تتعلّق بمسألة التعريف وقد بدأ كلامه على ذلك قائلاً: «كونُ الألف واللاّم للعموم مسألة مهمّة يُحتاج إليها في علوم المعاني وأصول الفقه والنحو ولم أرَ من المُصنّفين في شيء من هذه العلوم من حرّرها على التحقيق، وها أنا أذكر قواعد يتهذّبُ بها المقصود ويبنى عليها ما بعدها وبالله التوفيق»[2]، ويفصّل السبكي القول في القواعد التي بناها لتحقيق مسألة التعريف بالألف واللاّم، مفرّقاً في مستهلّ بحثه بين الألف واللاّم التي تكون اسماً موصولاً والتي تكون حرفاً، فيستثني الأولى من دائرة اهتمامه التي يحصرها في الثانية، ويقسّم بعد ذلك الألفاظ التي تدخل عليها الألف واللاّم الحرفيّة إلى أنواع من الاسم الجمع سواء أكان جمع تصحيح أو ملحقاً به غير العدد، أو جمع تكسير القلّة أو الكثرة، سواء كان له واحد من لفظه أم لا، وكذلك الداخلة على صيغة الأعلام بعد تنكيرها إمّا لقصد الشّركة على رأي الزمخشريّ أو لغير ذلك. وكذلك اسم الجنس الذي يفرّق بينه وبين واحده تاء التّأنيث، وليس مصدراً ولا مشتقّاً[3]، واستفاض السبكي في

1 - شروح التلخيص، ج. I، حاشية الدّسوقي، ص 332.
2 - شروح التلخيص، ج. I، شرح بهاء الدين السبكي ص 331.
3 - شروح التلخيص، ج. I، شرح السبكي، ص 333.

إيراد أقوال عن اسم الجمع حتى بلغت تسعةً نقلها عن النّحاة[1]. ثمّ يورد القاعدة الثالثة وقد استقاها من علم أصول الفقه، تقول بدلالة العامّ على أفراده بالمطابقة[2]. وهو يذكر في أثناء تفصيله لقواعده أنواع الدلالة كما هي عليه في علم أصول الفقه، وكذا في المنطق: إذ الدلالة ثلاثة أنواع:

- دلالة المطابقة.
- دلالة التضمّن.
- دلالة الالتزام.

وقد شرحها الأصوليون والمناطقة في مصنّفاتهم، واستعمل السبكي هذه الاصطلاحات في مبحث يقع مشتركاً بين النحو والمعاني (= البلاغة) وأصول الفقه. وقد أشار السبكي في بعض المواضع إلى اختلاف بين مناهج هذه العلوم في ضرب من المقارنة، يقول، في القاعدة الرابعة:

اسم الجنس يطلَق باصطلاح النّحاة على ما الفرقُ بينه وبين واحده تاء التّأنيث أو ياء النّسب على ما سبق، ويطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة ما عدا الجمع والمثنّى. وسبب ذلك أنّ النّحاة ينظرون فيما يتعلّق بالألفاظ، والأصوليون أكثرُ نظرهم في المعاني، فيطلقون الجنس على كلّ من الكلّيات السّابقة، يعنون بالجنس ما لا يمنع تصوّر نفسه معناه من وقوع الشركة فيه جنساً كان أم نوعاً أم فصلاً أم خاصّة أم عرضاً عامّاً أم صنفاً، وقد توسّعوا في ذلك، فإنّ حقيقة الجنس في الاصطلاح المَقُول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما، هو وما اصطلحوا عليه يقع أيضاً في كلام النّحاة، ألا تراهم يقولون «الألف واللاّم الجنسية يعنون جميع ذلك»[3].

فالملاحظ أنّ السبكي يقارن بين وجهة نظر كلّ علم من المسألة ذاتها ويبيّن مياسم كلّ منهج ونقاط الاتفاق في النّظر والاختلاف فيما بينها. كما أنّه لا يتطفّل على علم أصول الفقه، بل هو ينقل أقوال النظّار فيه ثمّ لا يورد الاستدلالات كاملة، بل يستعير النّتائج أو المقدّمات أو المصطلحات، ويحيل من يريد التوسّع على المظانّ، فهو يستشهد بالأئمّة والأعلام وفي الفقرة الواحدة

---

1 - شروح التلخيص، ج.I، شرح السبكي، ص 334.
2 - شروح التلخيص، ج.I، شرح السبكي، ص 334.
3 - شروح التلخيص، ج.I، شرح السبكي، ص 334.

يورد أسماء الشّافعي وابن الحاجب وفخر الدين الرازي والغزالي وتقيّ الدين القُشيري وبشر المَريسيّ. ..[1] فهو يدعو المتعطّش لمزيد من الاستقصاء الأصوليّ إلى مصنّفات هؤلاء وغيرهم قائلا في موضع «ومحلّ تقريره علم أصول الفقه»[2] وفي آخر «ومحلّ الاستدلال لذلك أصول الفقه»[3].

إنّ التخصّص لا يحجب الإلمام بالمسائل المشتركة، ولكنّ التنظيم يقتضي توزيع الأدوار، وهذا ما يجعل المنهج موغلا في الانضباط والدقّة. فالشروح تُراوح بين الاستطراد التّعليمي والانضباط المنهجيّ، وهما طريقتان لا تتناقضان إذا استعملتا ضمن رؤية كليّة تكامليّة لا ترتضي الخروج عن الموضوع، ولكنّها أيضاً لا تضحّي بالإشارة إلى نقاط التقاطع بين المباحث نحويّها وبلاغيّها ومنطقيّها.

2 . 4 . 3 . 4: لام الاستغراق العُرفي:

وهي التي يشار بها للحقيقة ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللّفظ بحسب العُرف. ويفسّر السّبكي ذلك بقوله: «والظّاهر أنّه يُريد بالاستغراق العُرفي أنّ ذلك في العُرفِ يعدّ مستغرِقاً وليس بمستغرِقٍ لجميع ما يصلُح له بل لبعض أنواعه»[4].

أمّا المثال الشّائع لهذا النوع من الاستغراق العُرفي، فهو قولهم: «جمع الأمير الصّاغة» أي صاغة بلده أو مملكته لا صاغة الدنيا، «لأنّ هذا هو المفهوم عُرفاً وهو المراد عند الإطلاق العُرفي»[5].

2 . 4 . 3 . 5: استغراق المُفرد واستغراق الجمع:

يقول الخطيب في الإيضاح: «واستغراق المُفرد أشملُ من استغراق الجمع بدليل أنّه لا يصدقُ: لا رجُل في الدار، في نفي الجنس إذا كان فيها رجُلٌ أو رجُلان ويصدُق لا رجال في الدّار»[6].

---

1 – نفسه.
2 – نفسه.
3 – نفسه.
4 – شروح التلخيص، ج. I، عروس الأفراح للسّبكي، ص 331.
5 – شروح التلخيص، ج. I، مواهب الفتّاح للمغربي، ص 331.
6 – شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص. ص 337 ـ 338.

ويوضّح بعد ذلك أنّه «لا تنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لأنّ الحرف إنّما يدخُلُ عليه مجرّدًا عن الدّلالة على الوحدة والتعدّد»[1].

وينقل القزويني كلاماً عن السّكاكي يتعلّق بمقوّم من مقوّمات الحقيقة، وهو انفكاكها عن الوحدة والتعدّد: «الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة ولا متعدّدة لتحقّقها مع الوحدة تارةً ومع التعدّد تارةً أخرى، وإن كانت لا تنفكّ في الوجود عن أحدهما، فهي صالحةٌ للتوحّد والتكثّر»[2].

قد يكون من الإسقاط أن نتحدّث ـ تعليقاً على هذا الشّاهد ـ عن تصوّر لنسبية الحقيقة قبل الحرف.

ونرى أنّ الخلفيّة الكلامية للسّكاكي وللشّرّاح أيضاً تمنع من تصوّر لنسبية الحقيقة بمفهومها الحديث. غير أنّ إخراج الحقيقة ذاتها عن مقولة العدد، فيه ضرب من التصوّر المثاليّ، كيلا نقول «الميتافيزيقي» بحيث تكون فكرة الحقيقة متعالية عن العدد، فإذا ما أطلقت على واقع عينيّ التصق بها العدد (مفردًا أو متعددّاً، لا فرق) التصاقاً وجوديّاً؛ بحيث يستحيل أن توجد الحقيقة بمعزل عن العدد.

أمّا الذي أثار انتباهنا كثيراً ههنا، فهو قول الخطيب القزويني ناقلاً عن السّكاكي، متابعاً الشّاهد السّابق.

فكونُ الحكم استغراقاً أو غير استغراق إلى مقتضى المقام. فإذا كان [المقام] خطابيّاً مثل: المؤمن غرّ كريم والفاجر خبّ لئيم، حُمل المُعرّف باللاّم مفرداً كان أو جمعاً على الاستغراق بعلّة إيهام أنّ القصدَ إلى فرد دون آخر، مع تحقّق الحقيقة فيهما ترجيحٌ لأحد المتساويين. وإذا كان [المقام] استدلاليّاً حُمل على أقل ما يحتمل، وهو الواحد في المُفرد والثلاثةُ في الجمع»[3].

إنّ لفظة «الحكم» في صدر هذه الفقرة لا يمكن أن نعوّضها بلفظة «الإسناد»، فليست تعني النسبة الإسنادية، بل تعني تأويل حُكم الألف واللاّم أي هي للاستغراق أم لغير الاستغراق. وهو تأويل لا يستند إلى العُرف أو قواعد النحو، بل إلى المقام كما يرى السّكاكي، وهو يصبّ بذلك في البُعد التداوليّ للشّرح البلاغي.

---

1 - شروح التلخيص، ج. I، إيضاح القزويني، ص 342 .

2 - شروح التلخيص، ج.I ، إيضاح القزويني، ص343 .

3 - شروح التلخيص، ج.I ، إيضاح القزويني، ص343.

ويضبط السّكاكي المقامات، مصنّفاً إيّاها صنفين:

1) المقام الخطابيّ

2) المقام الاستدلاليّ

والملاحظ أنّ المؤلّف قد أعطى مثالاً للأوّل وأغفل إيراد مثال للثاني. حتّى أنّه لا يسعنا الجزم بكونه صنّف المقامات صنفين أم إنّه صنّف مقتضياتها صنفين.

فما وضعناه بين معقّفين في الشّاهد السّابق (كلمة «المقام») إنّما هو وجه من التأويل ممكن، وكان من الجائز أن نضع بين معقّفين بدلاً عن كلمة «مقام» كلمة «مقتضى»؛ لأنّ سياق الشّاهد يسمح نحويّاً، فيما نظنّ، بتقدير المحذوف (سواء كان المركّب الإضافيّ «مقتضى المقام»، أو المضاف إليه فحسب «المقام»).

إنّ هذا التحديد للدلالة وفق المقام أو مقتضى المقام يوافق الاعتبار الحديث الذي تولّى بموجبه بعضُ الاتّجاهات التداوليّة الحديثة اهتماماً أقصى بالمقام، حتّى ذهب بعضهم إلى اعتبار التداولية علماً للمقام (أو للسياق)[1].

فالسّكاكي يورد قانوناً ينتظم تحليل الأقوال المشتملة على لام الاستغراق استناداً إلى البُعد المقاميّ الذي قيل فيه، ليكون فيصلاً في الحكم على اللّفظة المعرّفة باللاّم: هل تُفيد التوحّد أم التكثّر.

. مقارنة بين تصوّر الشرّاح وتصوّر بيرس (Peirce) التّداولي:

إنّ الإنسان بالنسبة إلى تشارلزساندرز بيرس، يفكّر عبر العلامات، بل إنّ الفكر الوحيد الذي نعرفه هو فكر عبر العلامات. إنّه فكر يوجد حتماً في العلامات. ولكنّه في حدّ ذاته علامةٌ.

حسب بيرس «من الخطأ القول ببساطة إنّ لغةً مستقيمةً ضروريّةٌ للتفكير لأنّ اللّغة ذاتها هي جوهر الفكر»[2]. بيد أنّه لا توجد علامة في حدّ ذاتها،

---

1 - هذا الشّاهد منقول عن فرنسواز أرمنغو، مرجع سابق، ص. 19 واللاّفت أنّه يعبّر بوضوح عن موقف بيرس مؤسّس الدلائلية (sémiotique) من مسألة العلاقة بين مقولات اللّغة ومقولات الفكر، وهي مسألة فلسفية قديمة استعادها حديثا ـ ضمن آخرين بنفنيست (E Benveniste) ودرّيدا (J. Derrida) .

2 - تقول فرنسواز ارمنغو: «[التداولية] بالنسبة إلى آخرين، في النهاية، هي علم الاستعمال اللّساني في السّياق، أو بشكل أكثر توسّعاً علم استعمال العلامات في السّياق. وهذا المفهوم الأخير شديد الأهميّة حتّى أنّ ماكس بلاك Max blak يقترح إعادة صياغة التداولية وفق ذلك المفهوم: إذ ينبغي أن تُسمّى «علم السّياق » ! "Contextique" (الترجمة من عندنا)

وبطريقة طبيعية، ولكنّ أيّ شيء وأيّ مظهر لشيء يمكن أن يصبح علامةً. وفكرة بيرس تتأسّس على التعالق بين العلامات، ومن ثمّة بين الأفكار تعالقا لا يبرأ من التسلسل في مسار متواصل ولا نهائيّ. بل إنّ الإنسان نفسه علامةٌ. وعندما نفكّر، نكون علامات.

وينبغي التمييز في دلائليّة بيرس بين ثلاثة عناصر:

(أ) المادّة الدالّة: الحامل، المحمل، السّمة الممكنة الإدراك والمفيدة.

(ب) المدلول أو المُمثّل [ما يقع تمثيله].

(ج) العنصر المؤوّل. ونظريّة المؤوّل ينبغي توضيحها: في الواقع لا يُطابق المؤوّلُ **Interprétant** الشّارح **Interprète** الذي هو كائن اختباريّ. أمّا المؤوّل حسب بيرس، فهو عنصر مكوّن للعلامة ذاتها[1].

هذا الإطار العامّ لدلائلية بيرس يعضده تمييز أقامه بين النمط (**type**) والورود (**Occurrence**) ويمكن التمثيل لهذا التمييز الهامّ في تحليل اللّغة عامّة والتحليل التداوليّ بصفة خاصّة بهذا البيت الشهير للخنساء: [من الوافر]

يذكّرني طلوع الشمس صخرًا وأذكره لكلّ غروب شَمْس

لقد حضرت كلمة «شمس» مرّتين، فلنا إذا ما قرأنا البيت، تسجيلان ماديّان أو إذا كنّا سامعين، فلنا منطوقان مسموعان مختلفان للكلمة ذاتها (بصرف النظر عن مقولة التعريف والتنكير). فما يسمّيه بيرس وُرود العلامة إنّما هو حضورها الماديّ المُؤرخ والمنتسب إلى المكان. وبكلمة وُرود نترجم اللّفظ الإنكليزى الأميركي « **token** ».

أمّا ما يقبل التعدّد في الوُرود، فهو النّمط وهو كيان مثاليّ مطابق لنفسه دائماً خلال تحقّقاته المختلفة. وعندما نتحدّث عن كلمة من المفيد تحديد ما إذا كنّا نقصد الكلمة بصفتها نمطاً، أم أنّنا نتحدّث عن ورود لهذه الكلمة في نصّ ما أو مناسبة ما. وهذا التمييز ينطبق على كلّ العلامات بصفة عامّة - حروفاً وكلمات وجملاً - فإنّنا عندما نتحدّث عن المعنى الحرّفي لجُملة، فإنّنا نعزلها بصفتها جملةً نمطًا، بمعزل عن أيّ وُرودٍ لها في الخطاب؛ فالمعنى إذاً

Françoise Armengaud: La Pragmatique , Coll . Que sais – je ? , P U F , éd . Delta 3ième édition 1993, p.10.

1 – المرجع نفسه، الصفحة ذاتها . تشير أرمنغو إلى أنّ أتباع بيرس نحو موريس وكارناب يُهملون التمييز المذكور بين المؤول والشّارح.

حاصل فقط من الكلمات المكوّنة لها ومن نظمها الإعرابيّ ؛ ولا يهمّ مَن نطق بالجملة ولا في أيّ ظروف ولا لقول ماذا. فإذا ما اهتممنا بهويّة المتكلّم وبمقصده وبوضعيّته، فإنّنا نلاحظ أنّ المعنى يتمّ تعديله وتدقيقه وإثراؤه.

إنّنا نتجاوز المعنى الحرفيّ إلى معنى أكثر تمامًا، وهو معنى يجعل تحديد الحقيقة أمرًا ممكنا.

فبالنسبة إلى ملفوظ يتعلّق بقانون كونيّ مثل: «الماء يغلي في الدرجة المئة»، لا يهمّ من ينطق بذلك ولا أين ولا متى. إنّه قانون صحيح في جميع حالات وروده. أمّا جملة «أنا واقف»، فصحيحة في بعض حالات ورودها وخاطئة في بعض حالات ورودها الأخرى.

إنّ التمييز بين النّمط (**type**) والوُرود (**Occurrence**)، أداةٌ للتحليل لا غَنًى عنها سواء في تحديد المعنى أو في تحديد الحقيقة. وتهتمّ التداولية بصفة خاصّة، بكلّ ما تكون وظيفةً لوُرود علامةٍ[1].

إنّ هذا التمييز يذكّرنا بالتمييز بين اللّغة العلمية واللّغة المجازية (الشعرية، الأدبية، السياسية، الأخلاقية، الإشهارية. ..) فكلمة الماء في المثال السابق لها مدلول واحد علميّا هو التركيبة الكيميائية المصطلحُ عليه (H_2O) أي ذرّتان من الهيدروجين مع ذرّة من الأكسيجين، ولا يجادل في هذا الرمز ولا في اعتباره مطابقا للماء أحدٌ. ومن ثمّة يتعالى الخطاب العلميّ عن المماحكة اللّفظية ويتجنّب الاشتراك الدلاليّ(**polysémie**)[2].

والألف واللاّم جنسيةٌ في كلمة الماء، وهي كذلك استغراقية تشمل جميع السوائل التي تطابق تركيبتها الكيميائية: H_2O، استغراقا حقيقيا، فكلمة الماء في هذا المثال هي كلمةٌ نمط **type** ؛ وهي كذلك لعدم احتياجها إلى تزكية المتكلّم ولا إلى ظرفية زمانية أو مكانية خاصّة، لتكون صحيحة. فصحّتها لا

1- F. Armengaud: La pragmatique, PUF, 1993,p.21.

2 – المشترك هو خصيصةُ علامة ذات محتويات متعددة وقيم متنوعة . ويمثّل لها في العادة بكلمة عين. فمن معانيها (الجارحَة، رأس القوم، النقد، منهل الماء، اسم توكيد إذا اقترنت بضمير عائد ...). انظر الأزهر الزناد، مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية، حوليات الجامعة التونسية، العدد36، 1995، ص-ص173-210. ويمكن النظر في بحثنا: من قضايا المشترك في اللغة العربية: دراسة دلالية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة 303، الحولية 30، ديسمبر 2009.

تستند على البعد التداوليّ للقول الذي وردت فيه. فالخطاب العلميّ الصحيح صحيحٌ بمعزل عن المقاربة التداولية.

فإذا ما عدنا الآن إلى تحليل الشرّاح للآية: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ حيث اعتبروا الألف واللاّم للاستغراق الحقيقي (انظر الفقرة: 2-4-3-3، أعلاه)، وهنا لا يسعنا إلاّ الإقرار، على الأقل، بضربين من الحقيقة:

1. الحقيقة العلمية المطلقة (الماء يغلي في الدرجة المائة).
2. الحقيقة الدينية (عالم الغيب والشهادة).

فالحقيقة العلمية لا تحتاَج إلى تزكية المتكلّم ولا المخاطب ولا المقام، في حين طبيعة الحقيقة الدينية تطلب تصديق المتقبّل أو هي تفترض تصديقه.

إنّ السّياق العلمي مخالف للسّياق العَقَدي،رغم اشتراكهما في امتناع المشترك (في هذا المثال عل الأقلّ) غير أنّ باب التأويل مفتوح في مقاربة النصّ الديني ومُوصد في مقاربة النصّ العلميّ.

وهذا لا يعني تراتباً، بل افتراقاً نوعيّاً، فلا ينتظر من النصّ العلميّ أن يكون من مساعيه الاقتراب من دائرة التأويل ولا يتوقّع أن يتوق النصّ الدينيّ إلى غلق التأويل، والاكتفاء بفهم أوحد له.

بل إنّ معتنق الديانة، قد يبلغ تصديقه النصّ الديني مرتبة تضاهي مرتبة العلمية التجريبية الثابتة وإن كان خلوّ النصّ الديني من «الصدقيّة» العلمية لا يخلّ في شيء من نجاعته.

فاللافت أنّ الشرّاح أهملوا النصّ العلميّ، ولم يمثّلوا للاستغراق الحقيقي إلاّ بآية قرآنية. وهذا يدل - فيما نرى - على مراعاتهم للسّياق الحضاريّ العامّ الذي تندرج فيه مباحث المعاني من حيث عميقُ اتّصالها بالعلوم الفقهيّة والأصولية وسائر العلوم الشرعية. فكأنّهم اتّخذوا استهدافَ التقبّل العلميّ الشرعيّ غاية مباشرة لمباحثهم، فالمثال القرآني تعليميّ (نظرًا لحصوله في أذهان الجمهور نصّاً) وهو تداوليّ لأنّه يمثّل الخلفية المشتركة بين جميع المتعاطين لعلوم العصر، واللّغات الطبيعية - كما تشير فرنسواز أرمنغو - هي أثرى اللّغات، وهي تسمّى أيضاً اللّغات الكونية لأنّنا نستطيع تمثيل جميع مستوياتها (البُعد التركيبي والبُعد الدلالي والبُعد التداولي). وهذا الثراء الذي

تمتاز به يجعلها غير صالحة لأداء بعض الاستعمالات حيث الدقّة المتناهية وأحادية المعنى أمران واجبان[1]. ولعلّ الباحثة تشير بذلك إلى السياقات العلمية في العلوم الدّقيقة.

فالعلاقة غير تبادليّة بين اللّغة الطبيعية واللّغة العلمية، إذ الأولى أوسع من الثانية ومع ذلك لا يمكن عَدُّ الثانية مندرجة في الأولى. فالعلاقة بينهما أعقد من أن تُوضَع في إطار واضح بسيط.

/ حال تأخير المسند إليه:

تبدو حال تأخير المسند إليه متّصلة بحال تقديم المسند، فكأنّ عنصريْ الإسناد يتبادلان المواقع ويغيّر كلّ منهما رتبته.

غايات تأخير المسند إليه:

1 أوّلاً: لتخصيص المسند إليه كقوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [سورة «الكافرون»، الآية 6] وقولك «قائم هو» لمن يقول «زيد إمّا قائم أو قاعد» فيُردّده بين القيام والقعود من غير أن يخصّصه بأحدهما. ومنه قولهم: «تميميٌ أنا»، وعليه قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [سورة الصّافات، الآية 47] بخلاف خمور الدنيا فإنّها تغتال العقول. ولهذا لم يتقدّم الظرف في قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة، الآية 2] لئلاّ يفيد الريب في سائر كُتب الله تعالى[2].

2 ثانياً: للتنبيه على أنّ المسند خبرٌ لا نعتٌ، كقوله [من الطويل]:

لَهُم همَمٌ لا منتهى لكِبارها وهِمّتُه الصغرى أَجَلُّ من الدّهْرِ

وقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [سورة البقرة، الآية 36][3].

1- F. Armengaud: La pragmatique, PUF, 1993, p. 34.

2 – شروح التلخيص، ج II. إيضاح القزويني، ص ـ ص 109 ـ 114.

3 – نفسه، ص. 114 ـ 115، ويقول محمد الطاهر بن عاشور: وقوله: «ولكم في الأرض مستقرّ» ضميره راجع إلى ما رجع إليه ضمير «اهبطوا» على التقادير كلّها. والحين الوقتُ والمراد به وقتُ انقراض النوع الإنسانيّ والشيطانيّ بانقراض العالم، ويحتمل أن يكون المراد من ضمير لكم التوزيع أي ولكلّ واحد منكم في الأرض مستقرّ ومتاعٌ إلى حين. وإنّما كان

3 ثالثاً: للتفاؤل، نحو قوله: [من الكامل]

سَـعدتْ بغُـرّة وجهـكَ الأيّـام وتزيّنَـتْ ببَقائـكَ الأعـوامُ

والتفاؤل كما يقول الدسوقي هو «سماع المخاطب من أوّل وهلة ما يسرُ»[1].
والملاحظ أنّ المسند إليه المؤخّر في المثال المذكور هو الفاعل وليس المبتدأ - كما هي عليه أغلب الأمثلة.

ثم إنّ التفاؤل - فيما نرى - لا يتأتّى من تأخير المسند إليه، بل من الحقل الدلالي المستعمل (سعد/غُرّة) في الصدر و (تزيّن / بقاء) في العجز، فالحقل المعجميّ ذو محامل إيجابية، ممّا يجعل إفادة التفاؤل منه أولى من إفادة المعنى ذاته من حال تأخير المسند إليه، فلو أعدنا ترتيب الألفاظ الترتيب العاديّ لما زال معنى التفاؤل، بل قد يزول النّظم، بالمعنى العَروضيّ للعبارة.

4 رابعاً: للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله: [من البسيط]:

ثلاثـةٌ تـشرقُ الـدنيا ببهجتـها شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ[2]

وقوله: [من الوافر]

وكالنّـار الحيـاةُ فمـن رمـادٍ أواخرُهـا وأوّلُهـا دخـانُ[3]

ويقول الدسوقي في تحليل البيت قبل الأخير: قوله «شمس الضحى» أضاف الشمس، إلى الضحى لأنّه ساعة قوّتها مع عدم شدّة إيذائها، قوله: «وأبو إسحاق» كُنية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسّطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفةٌ، وهو أنّه خيرٌ منهما لأنّ خير الأمور أوسطها، وأنّهما كالخدم له بعضهم متقدّم وبعضهم متأخّر عنه، ولمَا فيه من إيهام تولُده من الشّمس والقمر وأنّ الشمس أمّه والقمر أبوه[4].

ذلك متاعا لأنّ الحياة أمرٌ مرغوب لسائر البشر على أنّ الحياة لا تخلو من لذّات وتمتّع بما وهبنا الله من الملائمات. هذاو إن أُريد بالخبر المجموع أي لجميعكم وإن أريد به التوزيع فالحين هو وقت موت كلّ فرد على حدّ قولك للجيش «هذه الأفراس لكم» أي لكلّ واحد منكم فرس . محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج.1، ص437.

1 – حاشية الدسوقي، ص 115.
2 – البيت لمحمّد بن وهيب[ت. 225هـ] في مدح المعتصم بالله، الخليفة العباسيّ.
3 – إيضاح القزويني، ص 116.
4 – حاشية الدسوقي، ص 116.

وأورد السبكي وجهاً آخر لتأويل التشويق قائلا: «ولك أن تقول إنّما حصل التشويق من صفة المسند لا منه [لا من المسند]»[1]. كما أورد تأويلاً نحوياً آخر للبيت ذاته: ومن الناس من قال إنّ «ثلاثة» مبتدأ سوّغ الابتداءُ به الإفادة على رأي الجرجاني أو التعيينَ كقولهم في عُمرَ رضي الله عنه «رجل اختار لنفسه» وتُشرقُ خبره [خبر ثلاثة] [2] وأشار السبكي أيضاً أنّ في البيت «من البديع الجمع والتفريق»[3].

وقد أشار القزويني إلى أنّ كثيراً من أحوال المسند وأحوال المسند إليه كالذّكر والحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتقييد وغيرها «غير مختصّ بالمسند إليه والمسند»[4] فكما يقول الدسوقي «بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتمييز والمضاف إليه»[5].

وهذه الإشارة تؤكّد أنّ ما درسناه من أحوال المسند إليه إنّما هي نماذج، وليست غايتنا من انتقائها هي بالذات، إلاّ التمثيل، فهي مشتركة ولا تختصّ بها وظيفة المسند إليه، ولكنّ المدوّنة المحدودة التي تقيّدنا بها وفّرت لنا بفضل هذه السّمة المشتركة إمكانية تعميم ما نصل إليه من نتائج عن «الأبعاد التداولية» لبعض أحوال المسند إليه، تعميما يشمل أحوال المسند إليه في مرحلة أولى، ثمّ يتّسع ليستوعب سائر المحلاّت الإعرابية، ومن ثمّة فإنّ أغلب الأبعاد التداولية الصادق على المسند إليهن إنّما تحمل إمكانية «الصدقية» على سائر المحلاّت الإعرابية.

---

1 - عروس الأفراح للسبكي، ص 116.
2 - نفسه.
3 - نفسه.
4 - إيضاح القزويني، ص 117.
5 - حاشية الدسوقي، ص 117.

«تقديم على نيّة التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل مع إقرار كلا العنصريْن على حُكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كقولك منطلقٌ زيدٌ وضرب عمْرًا زيدٌ فقد بقيت كلمتا «منطلقٌ» و«عمراً» على الحكم الذي كان لهما قبل التقديم والتأخير، لم يزل عنهما، فالأولى ظلّت خبرًا مرفوعاً دائماً والثانية مفعولاً به منصوباً دائماً، وتقديم لا على نيّة التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حُكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه ومثاله ما تصنعه بزيْد والمنطلق، تقول مرّة: زيدٌ المنطلق وأخرى المنطلق زيدٌ»[1]، فالضرب الأوّل يقع فيه تغيير رتبة الوظيفة النحوية التي للكلمة، والضرب الثاني يغيّر فيه نوع الوظيفة النحوية التي للكلمة[2]. ومعلوم أنّ الجرجاني عدّ «العناية والاهتمام» قوام الاعتماد على التقديم والتأخير، يقول: «واعلمْ أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه [أي التقديم والتأخير] شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب [سيبويه] وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم بشأنه أعنى»[3] فبإمكاننا والحالة هذه أن نقول إنّ باب «العناية والاهتمام» يتفتح ليتّسع لغايات تأخير المسند إليه الأربع: التخصيص والتنبهُ والتفاؤل والتشويق.

غير أنّ عبد الله صولة لم يكن ليكتفي بما قاله الجرجاني أعلاه فكلام هذا الأخير «لا يحيط إلاّ بجزء يسير من الأبعاد الدلالية والحجاجية التي للتقديم والتأخير بالمقياس النحوي»[4] لذلك، فمن الأصلح أن تُدرس سياقات ورود ظاهرة تأخير المسند إليه لنقف على وظائفها الحجاجية (والتداولية عموما).

ولمّا كان القزويني قد اعتمد أمثلة قرآنية، فلا مناص من النظر في سياقات ورودها.

---

1 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تصحيح ونشر محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط.5، 1372 هـ/1952م، ص. - ص. 83 - 84، أورده عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهمّ مظاهره الأسلوبيّة، كلية الآداب بمنّوبة، تونس، 2001، ج 1، ص 506.
2 - عبد الله صولة: الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ج. 1 ص506.

3 - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 84.
4 - عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ج. 1 ص. ص 506 - 507.

فالغاية الأولى التي عدّها القزويني «تخصيص المسند إليه» قد مثّل عليها بالآية ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون:6]يمكن القول إنّ سياق ورود هذه الآية يقوم «على دحض آراء الخصوم والاعتراض عليها»[1]، وكذلك تمثيله بالآية ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافّات: 47] «حيث يفيد تقديم المسند عند وصف الخمر في قوله ﴿ لَا فِيهَا ﴾غَوْلٌ الإفادة والتخصيص أي هو مُنْتفٍ عن خمر الجنّة فقط دون ما يعرف من خمر الدنيا فهو قصْر قلْب»[2]، وحيث يفيد تقديم المسند إليه على المسند في قوله ﴿ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ قصْرَ القلب فكأنّه قال «بخلاف شاربي الخمر من أهل الدنيا»[3]، فيظهر لنا من ذلك دور التقديم والتأخير الحجاجيّ ونهوضه للإقناع بالقضايا التي يعرضها القرآن ويدافع عنها»[4].

أمّا الغاية الرابعة التي سمّاها القزويني «للتشويق إلى ذكر المسند إليه» فقد وجدنا الشرّاح اعتنوْا بتحليل المثال الأوّل (بيت محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله) وأهملوا تحليل المثال الثاني [من الوافر]:

وكالنّار الحياةُ فمن رمادٍ أواخِرُها وأوّلُها دخانُ

وقد تقدّم الخبر المركّب بأداة التشبيه الكاف على المبتدأ (الحياة). ونرى أنّ هذا البيت لا يصحّ فيه قول محمد الشاوش: «لأداة التشبيه الكاف رتبة محفوظة بين المشبّه والمشبّه به»[5] إلاّ إذا قدّرنا مبتدأ سابقا للمركّب (كالنار) فيصير القول: (الحياة كالنار الحياة، فمن رماد. ..البيت) وبيّنٌ ما في هذا التأويل من إحالة. ويقول الشاوش أيضاً: «مع الكاف [...] تبدأ الكلام غير

---

1 - عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ج. 1 ص509.
2 - محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 23، ص 113.
3 - ابن عاشور، المرجع نفسه، ج 23، ص 114.
4 - عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ج. 1 ص.509.
5 - محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج 1، ص 513.

قاصد التشبيه»[1]، ثم إنّ الكاف تختصّ بعنصر من عناصر الجملة، هو الخبر في مثالنا.

ولعلّ إعراض الشرّاح عن تحليل هذا المثال يعود إلى عدم تمكّن معنى التشويق منه، فهو تشويق «قصير» لأنّك تجد المسند إليه مباشرة إثر المسند في حشو الصدر، دون أن يطول اشتياقك إليه مثلما حصل ذلك في بيت ابن وُهيب (ثلاثة تشرق. .. البيت) إذ تنتظر المسندَ إليه ولا تقع عليه إلاّ في حشو العجز.

وتبدو غاية التشويق ضرباً من الأهداف التي تستعملها الإستراتيجية الخطابية، لتحقيق نجاح الغرض من التواصل. ولعلّ الغرض المقصود في البيت (وكالنّار.... البيت) هو إيقاع الاعتبار بمطابقة صورة الحياة لصورة النار وهي صورة متحرّكة.

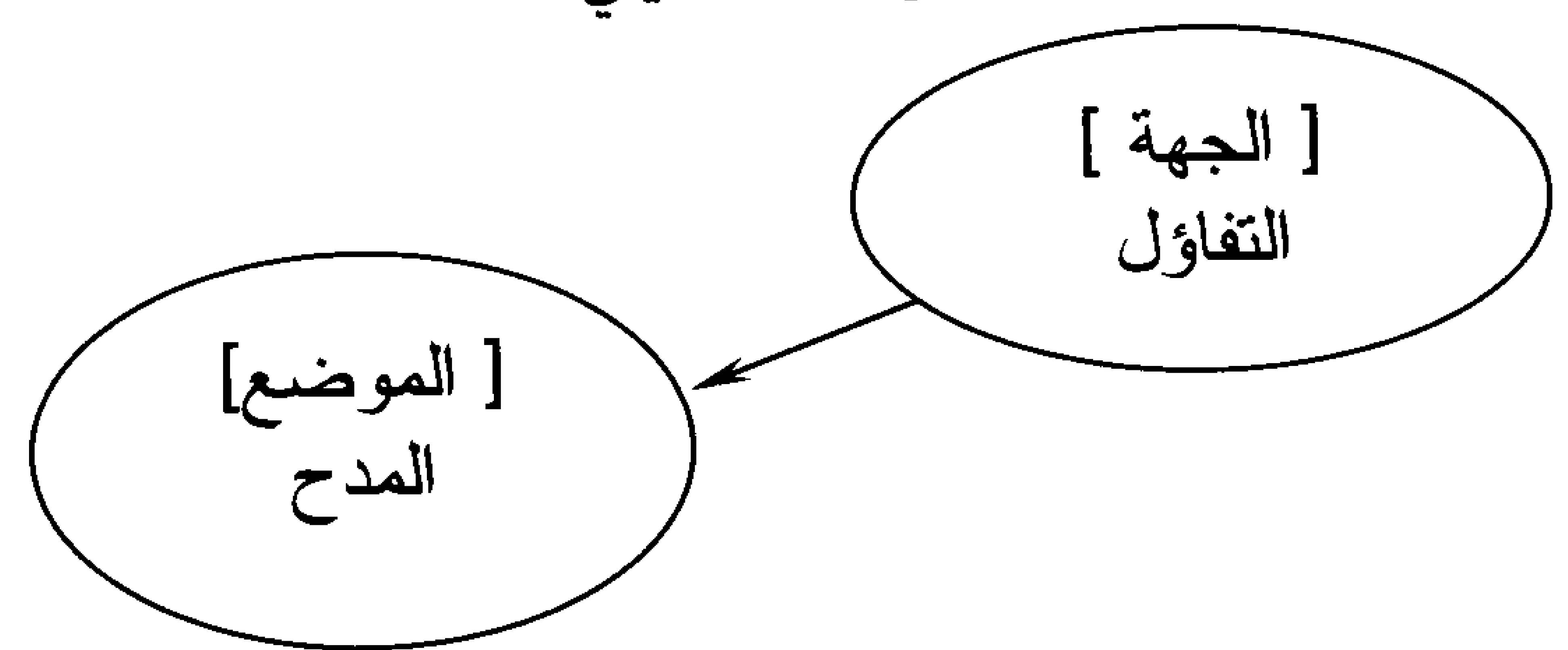
ويوجد تأخيران في هذا البيت تأخير (الحياة) عن (كالنار) وتأخير (دُخان) عن (أواخرُها وأوّلُها) وما قلناه في شأن التأخير الأوّل (أي قصَر التشويق) ينطبق على التأخير الثاني إذ المسند إليه (بصفته العنصر المشَوّق إليه)، يرد في العجز ذاته بعد المسند المقدّم. ويمكن أن نَعُدَّ العجز لا يحتوي على تقديم وتأخير فيكوَن المركب العطفي [أواخرها وأوّلُها] مسندا إليه (مبتدأ) ويكون [دُخان] مسنداً (خبراً). ومن ثمّة يكون البيت مُحتوياً على تقديم وتأخير واحد في الصدر. ولعلّ مثل هذا «التردّد» في التأويل الذي وقعنا فيه، قد دعا الشرّاح إلى عدم الخوض في المثال. ومن هنا نقف على السمة التعليمية التي جعلت الشرّاح يهتمّون - فقط،عادة - بالأمثلة «الواضحة» و«المشهورة» التي يروَن أنّها أدلّ على الظّاهرة المدروسة وأقلّ إثارة للشبهة في التأويل.

وكما أشرنا عند عرض الغاية الثالثة لورود المسند إليه متأخّرًا، وهي «التفاؤل» فإنّنا نرى أنّها غاية مشتقّة من الحقل الدلاليّ الذي «يسبح» فيه المثال (سعدت بغُرّة وجهكَ الأيّامُ. .. البيت) لا من الأثر المترتّب عن تأخير المسند إليهَ - فيما نظنّ -. ولعلّ الاستنجاد بالسياق الغرضي لقول البيت (والقصيدة)، هل الذي يُسهم في توجيه القول إلى مقصد التفاؤل: فالقول

---

1 - محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج 1، ص 514.

مدحيّ، والمُخاطب (الحاضر عبر ضمير الخطاب المتصل في «وجهك» ممدوح) ممّا يجعل المعاني التي تحتويها القصيدة تتجه إلى موضع مشترك هو المدح. وكان أن اتخذ الشاعر البيت / المثالَ مَعْرِضًا لجهة من جهات الموضع يمكن عدّها جهة التفاؤل. ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:



وليس تأخير المسند إليه - في نظرنا - سوى إجراء من جملة إجراءات أخرى لخلق انسجام بين جهة القول وموضعه. (من الإجراءات الأخرى: محور الاختيار المعجمي، التشخيص الاستعاري...) ومن ثمّة نَعُدُ التأخير إجراءً موقعيّاً (يتعلّق برتبة العناصر) أسهم بقسط في نجاح المقصد المدحيّ للبيت، بفضل تجاوبه مع سائر الإجراءات المذكورة المندرجة كلّها في السنّة الأدبيّة التي درج عليها الشعراء المدّاحون، ممّا يجعل تلك السنّة نظاماً كليّاً يستقطب وجوهاً بلاغية (وتراكيب إعرابية وصيغاً صرفية وتشكيلات صوتية،...) تؤدّي المحمول التواصليّ الذي ينشئ العلاقة بين الشاعر (المتكلم) والممدوح (المخاطب).

والملاحظ أنّ غاية «التفاؤل» كان يمكن أن تكون نقيضها «التشاؤم» لو تمّ الإبقاء على التأخير، وكان الغرضُ الهجاءَ ولو تمّت اختيارات معجميّة مناسبة. ..

ونلاحظ أنّ تأخير المسند إليه ليس شرطاً ضرورياً لتحقّق نوع الغاية، ويصدق ذلك على جميع الغايات، خاصّة إذا نظرنا إلى الغاية الثانية وهي "التنبيهُ على أنّ المسند خبرٌ لا نعتٌ" فهي بخلاف سائر الغايات المذكورة، نحويّة خالصة: فهي إجراء يحفظ اندراج المسند في وظيفة نحوية دون وظيفة أخرى كان سيلتبسُ بها لو لم يقع إجراء التقديم والتأخير. وتبدو هذه الغاية بهذا المعنى، غير مندرجة في الأبعاد التداولية التواصلية، فهي حلّ لمسألة "فنّية" أو فلنقل إنّ المثال وقد أُعمل فيه التقديم والتأخير، قد تمّت إزالة ما يوجد فيه من غموض تركيبي [التباس الخبر بالنعت]، وهو أمر مُفارق

للغموض التداوليّ المتمثّل في أن تُعلّق الإسناد الموجود في القول بمرجع في العالم سواء باعتماد إحالة قبلية (anaphorique) أو إشارية (déictique)، فالغاية الثانية لا تهتمّ بأثر القول في الواقع، بل تهتمّ بشأن لغويّ داخلي لا يتّصل بالوظيفة التعيينية[1] (fonction désignative) للغة بل بالوظيفة الانعكاسية لها (fonction réflexive).

لئن كان كلّ من الغموض التركيبيّ والمعجميّ والتداوليّ بحاجة جميعاً إلى الوصول إلى التأويل "الصحيح" ذاك التأويل الذي أراد صاحب الملفوظ أن يُبلغَه غيره، فإنّ هذا الأمر أيضاً يُعدّ مشكلاً تداولياً[2]، ويمكن أخذاً بهذه الوجهة التداولية عَدُّ الغاية الثانية تَدَاوليةً من جهة كونها تعتمد على كفاءة المخاطب النحوية: فالمخاطب يعلمُ أنّ النعت لا يسبق المنعوت فهو من "التوابع" فإذا جاء قبلَهُ انتفى عنه كونه نعتاً، ومن ثمّة أمكن - باعتماد التقديم والتأخير، واستناداً إلى كفاءة المخاطب النحوية - تأويل المثال تأويلاً صحيحاً، وذلك بجعل المقدَّم مُسنداً (خبراً) وليس نعتاً.

بقي أنّ الفرق بين هذه الغاية وسائر غايات التقديم والتأخير، أنّ الأولى بمعزل عن الوظيفة المرجعية، فالتعديل الذي ينتج عن إجراء التقديم والتأخير ذو حصيلة دلالية داخل سُور النحو لا يتجاوزه: فهو خروج من وظيفة إلى وظيفة، أمّا سائر الغايات فغير معزولة عن قصد التأثير في المخاطب ليغيّر موقفه أو لتعزيز موقف حاصل لديه[3].

---

1 - J.Moeschler & A. Reboul: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Editions du Seuil, Paris,1994,p.133.
2- Ibid.
3 - وذاك ما تُفيده نظرية الإفادة (Pertinence) التداوليّة، انظر موشلير، مرجع مذكور أعلاه، ص. 139 وما بعدها.

التأليـف

دور السياق في إنشاء الدلالة وتحليلها بين البلاغة والتداولية:

يبـدو أنّ مفهـوم الـسياق، مـن المركزيـة والأهميّـة بحيـث اسـتأثر باهتمـام علمـاء اللغـة المعاصـرين،على اختـلاف اتّجاهـاتهم ومدارسـهم. وقـد وجدنا أنّ التـداوليين يهتمّـون كـثيراً بمـسألة إضـفاء الـصبغة الـسياقية علـى الملفـوظ (Contextualisation) أو نزع تلك الصبغة عنـه (décontextualisation). كما تبيّنـا - مـع ديكـرو - أنّ الـسياق المصطنع لا يجـدي نفعـاً عنـد تحليـل دلالـة الملفوظات الطبيعية. فلا مناص للوقوف علـى قيمتها الحقيقيـة إلاّ بدراسـتها اعتماداً على سياقاتها الأصليّة، لا بنزعها من تلك السياقات.

ولعلّ مبحـث السياق مـن لطـائف العلوم الدلالية والتداوليـة الـتي تحـول دون إكساب تحليل الخطاب مسحة علميّة موضوعية حادّة. فالسياق يتحول مـن حال إلى حال (ههنـا نشير إلى التفريق التراثي بـين مفهـوم الحـال ومفهـوم المقـام، وإلى إمكانيـة اسـتثماره في التحليـل) ولا يمكـن أن تـستعاد جميـع عناصـره علـى الهيئـة نفسها، ممّا يجعل إنشاء الملفوظات مصحوباً بحدوث سياقات متعدّدة متكاثرة.

ولعـلّ عـدم عنايـة الـتراث البلاغـي عنايـة كافيـة بقـضية الـسياق، يعـود إلى تعارض ذلك مع التوجّه المنهجي البلاغـي القـائم علـى التـصنيف والتقـنين، في حين تتناسـل الـسياقات تناسـلاً يجعـل أمـر ضـبطها عـسيراً ويجعـل إخضاعها للتقعيد أشدّ من خرط القتاد.

نظرة المعاصرين إلى الحال والمقام البلاغيين:

يوجد فارق لطيف بين الحال والمقام أشار له بعض الشرّاح، ومع ذلـك فـإنّ د. محمـد عبـد المطّلـب يجمـع بينـهما علـى أسـاس التـسوية أو الـترادف، وهـو ينظر إلى مسألة الحال أو المقام ضمن قـراءة الـنصّ الأدبـي قـراءات ذات أبعـاد ثقافية ونفسية وأخلاقية. وكأنّ تأويل المقام أو الحال يجعل القراءة متلوّنة كلّ مرّة بلون ثقافي أو نفسيّ أو أخلاقيّ، غير أنّ الغاية الكامنة وراء هذه القـراءات المحتملة، تتمثّل في الوصول إلى (القراءة الجماعية) ويستعمل عبـد المطّلـب في شرح هذا المفهوم المتداول في أدبيات لسانيات التقبّل، مفهوم «أفق الاسـتقبال» ويمثّل له بمثال عامّ فيما نقدّر»[1].

---

1 - د. محمد عبد المطّلب. البلاغة العربية: قراءة أخرى ص 258.

ولئن بدت قراءة عبد المطّلب مثرية للفهم التقليدي لمفهومي الحال والمقام البلاغيين، غير أنّ جهة الإفادة غير واضحة من حيث الصّلة الممكنة بين المقام وأفق الاستقبال. ويبدو أنّ الباحث يتبنى تصوُرًا للبلاغة مُوسَّعاً يجعل منها فنّاً ينفتح على شبكات التحليل التي تقترحها المناهج المعاصرة مثل الأسلوبية وجماليات التلقّي والتداولية.

يبدو لنا هذا الاتّجاه في قراءة التراث البلاغي على ضوء المناهج المعاصرة ممثلاً في محاولة محمد عبد المطّلب، قائماً على التوفيق بين آليات التحليل البلاغي، وما يمكن أن يُلحق بها أو يكمّلها من آليات التحليل المستمدّة من علوم الخطاب كما تطوّرت في الغرب خلال القرن المنصرم.

كما يبدو لنا تركيز الباحث على «عمليّة الاتّصال» كما تصوّرها البلاغيون، ذلك أنّ التواصل الأدبي مخصوص إذ «لا يهدف فيه المبدع إلى التواصل مع المتلقّي قفزًا على الصّياغة، وإنّما يهدف - غالباً - إلى توصيل الصياغة ذاتها إليه، أي أنّه اتّصال منقطع - إن صحّ التعبير - يجعل لهذه الصياغة الأولويّة على ما عداها من عناصر الاتّصال»[1].

ويواصل الباحث قائلاً: «ولم تقف عنايتهم في الاتّصال على الجانب الأدبيّ وحده، بل عناهم - أيضاً - الجانب الاجتماعي»[2].

إنّ هذا التحليل يذكّرنا بتعريف فرانسيس جاك (**F. Jacques**) للتداولية: «إنّ التداولية تتناول اللغة بصفتها ظاهرةً خطابية وتواصلية واجتماعية في الوقت نفسه»[3].

تفريق التفتازاني بين الحال والمقام:

قال المحقّق التفتازاني: «الحال والمقام متقاربان بالمفهوم والتغايرُ بينهما بالاعتبار. فإنّ الأمر الداعيَ مقامٌ باعتبار تَوَهُّم كونه محلاّ لورود الكلام فيه على خصوصيّة. وحال باعتبار توهّم كونه زمانًا له. وأيضاً، المقامُ تُعَدُّ إضافته في أكثر الأحوالِ إلى المقتضَى (بالفتح) إضافة لاميّة، فيُقال: مقامُ التأكيد

1 - المصدر نفسه، ص. ص 258 - 259 .
2 - المصدر نفسه، ص 259.

3 F. Armengaud , La pragmatique, p. 5

والإطلاق والحذف والإثبات، والحالُ إلى المقتضي (بالكسر) إضافة بيانية، فيُقال: حالُ الإنكار وحالُ خلوّ الذهن وغير ذلك».

ويشرح التفتازاني أولويّة تسمية «الأمر الداعي» بالمقام بدلاً عن المكان أو المحلّ أو الموضع، وهي ألفاظ يُظَنّ تأديتُها لذلك المعنى أيضاً. فيقول: «ثمّ تخصيص الأمر الداعي بإطلاق المقام عليه دون المحلّ والمكان والموضع، إمّا باعتبار أنّ المقامَ من «قيَام السّوق» بمعنى رواجه، فذلك الأمرُ الداعي مقامُ التأكيد مثلاً، أي محَلّ رواَجه، وإما لأنّه كان من عادتهم القيامُ في تناشد الأشعار وأمثاله، فأطلق المقامُ على الأمر الدّاعي لأنّهم يلاحظونه في محلّ قيامهم».

ولا نظنّ التفتازاني مناقضاً نفسه إذ عرّف الحال بقوله في شرح المفتاح: «الحالُ هو الأمر الداعي إلى كلامٍ مُكَيّفٍ بكيفية مخصوصة مناسبة».

فهو تعريف ينطبق أيضاً على المقام. غير أنّ الفارق، هو كما أشار إليه التفتازاني أيضاً: أعلاه، يتمثّل في أنّ المقام يُتوهَّم كونُه محَلاً للكلام الوارد، أمّا الحال فيُتوهَّم كونُه زماناً له.

ولتوضيح هذه المعاني يمكن أن نضرب عليها مثالاً: الآية: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ (سورة الانفطار:**14**).

فالمقام هذا مقام تأكيد بأداتين (إنّ) واللام (لَ).

أمّا الحال هنا فحال إنكار بعض السامعين (أو المخاطبين) من الكفّار فحال إنكار هؤلاء اقتضت أن يكون الخطابُ مؤكّدا بأكثر من أداة ويمكن أن نستنتج من ذلك أنّ الحال يتعلّق بالمخاطب الذي يتجه إليه الملفوظ، من جهة موقفه ممّا يُلقى إليه. في حين يتعلّق المقام بكيفية صياغة الملفوظ ذاته صيَاغةً تُراعي حال المخاطب.

وهذا المبحث يقع في جوهر اهتمام علم المعاني بما هو علم «تُعرف به أحوالُ اللفظ العربيّ التي بها يُطابقُ اللفظُ لمقتضى الحال» كما يقول الخطيب القزويني في التلخيص.

على أنّ مذهب التسوية بين الحال والمقام ليس بدعًا من الأقوال، فقد جرى عليه قول بعض القدامى، ونرجّح أنّ د. محمد عبد المطّلب قد سار على

هَدْيهم[1]. يقول صاحب الأطول: «الظاهر أنّهما [الحال والمقام] مترادفان؛ إذ وجهُ التّسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللّفظ حتّى يَحكُم بتعدّد المفهوم بالاعتبار، ولذا حَكَمْنا بالترادف»[2].

ولعلّ المقصود بـ«وجه التّسمية» أصل التسمية أي البُعد الاشتقاقي والمعجميّ (في المعجم العامّ لا المختصّ) للّفظ. وهو بُعد خارجٌ عن مفهوم اللّفظ، طبعاً.

السّياق في التداولية:

يندرج مبحث السياق في الدرجة الأولى من التداولية حسب تصنيف فرنسواز أرمنغو ويتراوح النظر إليه بين الوحدة والتنوّع حسب الباحثين التداوليين، ولئن اندرج السياق في الدرجة الأولى، فإنّه لا ينفكّ «يتوسّع» كلّما مَررنا من درجة إلى أخرى في التداولية. وهو مفهوم ينوء تحت كلكل ثقَلٍ خطرٍ ممّا يجعل من الملائم وضع حدود له من جهة ووضع تصنيف له من جهةٍ أخرى. وتعرض أرمنغو محاولة في ذلك تتأسّس على رؤية كيفية وغير شكلية نسبيّاً، تجعل السياق أربعة أضْرُب. ثمّ تعرض بعد ذلك إلى منظور موحّد لمفهوم السياق يستند إلى العوالم المُمكنة انطلاقاً من معالجة شكلية وموسّعة للتداولية.

التصنيف الرُباعيّ

و يتمثّل في التمييز بين:

السّياق الظرفي، الفعليّ، الوجوديّ، المرجعيّ

إنّه هُويّة المتخاطبين، مُحيطهم الماديّ، المكان والزمان اللّذان تجري فيهما الأحاديث. إنّه كلّ ما يشكّل قسماً من دراسة المُشيرات [اسم الإشارة، اسم الموصول، الضمير، المفعول فيه]. وهو موضوع التداولية حسب بار هلال (Bar-Hillel) ومنتاغيو (Montague). وهذا السياق هو الذي يحتوي الأفراد الموجودين في العالم الواقعيّ.

---

1 - يُسمّي د.محمد عبد المطّلب الحال والمقام كليهما «مَقولَةً» من مقولات رجال البلاغة،البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 258.

2 - محمد علي التهانوي: كشّاف اصطلاحات الفنون، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، ط.1: بيروت، مكتبة لبنان ناشرون،1996: ج.I وج.II.

السّياق المقامي أو الجريديّ:

نمرّ فيه من أمر مادّي صرْف إلى أمر تتوسّطه الثقافة إنّ «المقام» يُوصَف ويُعرَف اجتماعيّا بصفته حامِلاً لغاية أو لغايات متعدّدة وحاملاً معنى مُحايثاً يتقاسمه فاعلون ينتمون إلى ثقافة واحدة. وتتدرج الممارسات الخطابية في مقامات مُحدّدة تارة بشكل ضمنيّ وطوْرًا بشكل تصريحيّ مخصوص.

إنّ الأحاديث المجراة لها معنى تؤدّيه وهي إذ تستزرع في مقام آخر، فإنّها تتوقّف عن أداء المعنى وتبدو غير ملائمة. وهذه أمثلة على السياقات المقامية: طقْس كَنَسيّ، مساومة بضائع، نقاش نوّاب في البرلمان في حصّة عامّة، مغازلة، حملة دعابات ثقيلة بين الأصدقاء، حوار مرجعيّ بين شارلوك هولمز والدكتور واطسن، نقاش بيزنطيّ، مُسارّة ليلية.

إنّها المقابل الشفوي لـ «الجنس» الأدبيّ. إنّ السياق المقامي يحدّد الأدوار المتضمّنة في القول (**illocutionnaires**) المؤسّسة إن قليلاً أو كثيراً، كما بيّنه أوستن (**Austin**) في تحليل استلزامات إتمام العمل الإنشائي. وإنّ مفهوم السّياق المقامي كما تعرضه أرمنغو يمثّل صعوبات عديدة. من بين تلك الصعوبات أنّ الممارسات الخطابية في المقام أكثر من ألعاب اللغة عند فتغنشتين (**Wittgenstein**) كما أنّها أكثر من أشكال الحياة التي ترتبط بها ألعاب اللغة هذه. فلا يبقى إلاّ موردُ مضاعفة التوصيفات.

السياق التفاعلي:

ونقصد بذلك تسلسل أعمال اللّغة في مقطع تخاطبي، فالمتخاطبون يقومون بأدوار تداولية صرف: الاقتراح، الاعتراض، الاستدراك. ويستدعي العمل القوليّ عملاً آخر، ولكنّه مُخصّص حسب شرط مقطعيّ معيّن، إنّ تسلسل الأعمال اللّغويّة أمرٌ منظّمٌ.

السياق الاقتضائيّ:

يتكوّن من كلّ ما يفترضه المتخاطبون أي مقتضياتهم، بمعنى معتقداتهم وكذلك انتظاراتهم ومقاصدهم. إنّه السياق الإيبستيميّ للاعتقادات المشتركة بين المخاطبين، بالمعنى الحرفي الذي حدّده روبار ستالنكير (**Robert Stalnaker**) (**1972**) واستعاده فرانسيس جاك (**Francis Jacques**) من بعده (**1979**)، وهكذا فإنّنا نسير بهدوء نحو افتراضات سيرل (**Searle**)

السياقية، نحو المعرفة الموسوعية، نحو الثقافة، وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ المعنى الإجرائي في التحاليل المخصوصة والمعتقدات التي أصبحت مشتركة بين المتخاطبين تدريجيا لأنّهم متواصلون أثناء المقابلة فإنّ ذلك كلّه يحتويه السياق بهذا المعنى.

والملاحظ أنّ السياق المقاميّ يوفّر معايير إفادة ثقافية (فقد يكون من المنافي للعُرْف الاجتماعيّ القول عن طفل إنّه جميل، وذلك خوفاً من الحسد هنا؛ أمّا هناك فمن المُنافي للعُرف عدمُ استحسان جمال طفل؛ هنا من المُنافي للآداب طلبُ تخفيض؛ هناك من المنافي للآداب الشراءُ دون مساومة). وحسب مقتضيات السياقية التفاعلية، فإنّ عملاً لغويّاً ما هو مُفيد بالنسبة إلى ما يتبع عَمَلاً لغويًا أوّليًا ما. وهكذا فمن يُقابَل باعتراض قد يُجيب عليه إمّا دَحْضًا أو اعترافًا بفائدة الاعتراض. أمّا في السياق الاقتضائيّ، فتتمثّل الإفادة في مراعاة المقتضيات التي أصبحت مشتركة بين المتخاطبين، بحيث لا تقع مناقضتها أو تكرارها.

مفهوم مُوحّد: المجموع السياقيّ ؛ ستالنكير وجاك:

لنذكّرْ بمفهوم التداولية الذي تبنّاه هذان الباحثان: التداولية هي دراسة ارتباط القضايا بالنسبة إلى السّياق. والمقتضى الأوّليّ لهذه التداوليّة يتمثّل في أنّه ثمّة مفهوم بسيط وواحد للسّياق. إنّ السياق الذي ترتبط به الجمل هو نفسه الذي يستعمل في تحليل الأعمال اللّغويّة، وتُعلن ضمنه قواعد منطق المُحادثة. هذا المفهوم للسياق الموحّد يسمح بتطوير تداولية صرف موضوعها علاجُ ما تعلّق بشروط التواصل العامّة في اللّغات الطبيعية.

السياق يتطوّر في الوقت ذاته مع الخطاب:

كلّ عمل لغويّ يغيّر السّياق، من ذلك أنّ السؤال يكلّف المخاطب رسميّاً بالإجابة. والاعتراض يستدعي جواباً. فالسياق المكيّف كذلك يمسّ بدوره ما يوافقه قولُه. إنّ السّياق هو مفعول الأعمال اللّغوية السابقة وعلّة الأعمال اللاّحقة.

مفهوم السياق يستمدّ دقّته وثباته من مفهوم العالم الممكن:

إنّ علم دلالة العوالم الممكنة (نرمز لها بـ: ع.م.) هي إطار يلائم التداولية، ويتعلّق الأمر بمدّ بدائل الكون خارج العالَم الواقعيّ. ويمكننا تطبيق قيم الحقيقة على الملفوظات المُكيَّفة:

«من الضّروريّ أنّ س» = «س صحيح في كلّ ع. م.» وكذلك الشأن بالنسبة إلى ملفوظات الاعتقاد.

«زيد يعتقد أنّ س» = «س صحيح في كلّ ع. م. القابلة للاحتساب مع اعتقاد زيد»

إنّ قضيّةً تُصبح محدّدة بصفتها مجموعةً مخصوصةً من ع. م.، هي مجموعة العوالم الممكنة ذات المحتوى القضوي الصادق.

إنّ القضيّة هي دالّةٌ مجموعةٌ، الانطلاق فيها الـ ع. م. أمّا مجموعة الوصول فهي قيم الحقيقة، الصادق والكاذب. إنّها بصورة أدقّ تطبيقٌ يُرسِل الـ ع. م. إلى ﴿ص، ك﴾. ممّا يعني أنّه من أجل التعبير عن قضيّة من الضّروري التمييز بين الإمكانيات. وهذه المقدرة أساسيّة لدى المتكلّم.

إنّ مجموع العوالم الممكنة المفيدة في مقام معيّن، هو المجموع السّياقيّ[1].

مقارنة بين المقام البلاغيّ والسّياق التّداوليّ:

إذا أخذنا برؤية شمولية للسياق في الشّروح البلاغية أمكن لنا تمييز نوعين:

أ) السياق المقاميّ وهو متّصل بالأحوال المنعكسة في الصّياغة اللّغويّة، فهو بمثابة السبب الذي يؤثّر في نصّ الملفوظ فيُصاغ بموجبه مؤدّياً عملاً لغويّاً معيّناً دون آخر.

ومن أمثلة هذا النّوع من السّياق: مقام التأكيد ومقام الإطلاق ومقام الحذف ومقام الإثبات.

فالمقام هو الذي يوجب خصوصيّة العمل اللغوي. وهذا الضرب من السّياق ذو بعد دلالي تركيبي.

ب) السياق الحاليّ ولا يخالف السياق المقاميّ في تعريفه إلاّ من ناحية اعتبارية ـ كما مرّ بنا في تفريق التفتازاني بين الحال والمقام ـ

إذاً فالسياق الحالي «هو الأمر الدّاعي إلى كلام مكيّف بكيفية مخصوصة مناسبة» ومن أمثلة هذا النوع من السياق: حال الإنكار وحال خلوّ الذّهن وحال التردّد، فهو سياق يتعلّق بالمخاطب خاصّة وهو يؤثّر في السياق المقاميّ المتّصل بدوره بالكلام أو الملفوظ.

---

1 F. Armangaud: La pragmatique, p.p. 60-63.

فالسياق البلاغي يتّجه إلى الملفوظ على مستويين.

1. مستوى حال المخاطب.
2. مستوى مقام القول.

وكلا المستويين ملتحمان ببعضهما بعضاً ممّا يجعل التفريق بينهما بيداغوجياً أكثر منه علميّاً، ومن ثمّة فمن الواضح أنّ السياق البلاغيّ كما يُبيَّن في الشروح أقرب إلى المفهوم الموحّد أو ما يسمّيه بعض التداوليين المعاصرين «المجموع السّياقي». وكم هو موافق للاعتبار التّراثي شُروط السياق الأوّل كما حدّده ستالنكير وجاك، اعتبارُهما أنّ «السياق هو مفعول الأعمال اللّغويّة السابقة وعلّة الأعمال اللّغويّة اللاّحقة»[1].

استنتاجات أوّلية

لقد قام هذا العمل على رهان صعب يتمثّل في رصد نقاط التقاء مفترضة بين منوال بلاغي شرحيّ (ينتمي إلى التراث)، ومنوال تداوليّ (ينتمي إلى آخر المستجدّات العلمية والنظرية الراهنة) وصعوبة الرّهان تكمن في إهدارها البُعد التاريخي،ممّا يؤدّي إلى إسقاط المواقف العلميّة المعاصرة على مدوّنة تراثيّة معلومة. فإذا ما استعرنا جهازاً اصطلاحيّاً آخر (طبيّاً)، قُلنا إنّ عملنا توهَّمَ المُلاقحة بين خلايا هَرِمَة، بائدة، وخلايا مستجدّة، سائدة.

وهذه الصورة التمثيلية لا تعبّر بما فيه الكفاية عن الحرج المنهجيّ الذي وقعنا فيه عن طواعية. لذلك فالقيمة الأساس للعمل لا تكمن في النتائج بقدر ما تعوّل على مداومة التجربة ومحاولة التسمّع إلى أصوات تراثية يمكن أن تتواجب مع أصوات معاصرة إن بإنجاز طباق لحنيّ أو الوقوع في النّشاز.

ولا ريب في أنّ النتائج الممكنَ استخلاصُها من محاولة القراءة هذه، ليست نهائية ولا تامّة: فهي ليست نهائية لأنّنا اعتمدنا مسالك تداولية مازالت طوْرَ التشييد، ولم يُعرف منتهاها. وهي ليست تامّة، لأنّنا لم نعالج من مدوّنة «شروح التلخيص» للقزويني إلاّ ستّين صفحةً من جملة أربعة أجزاء تحتوي نَحْواً من ستّ مائة وألف صفحة. لذلك فالقراءة محدودة إن هي إلاّ عيّنة صغرى لا يصحّ أن نزعم أنّها تمثّل الأثر كلّه.

---

1 Op. cit. loc. cit.

ومع ذلك لا بدّ لنا من استنتاج ملاحظات نُتوّج بها قراءتنا الجزئيّة لبعض أحوال المسند إليه في «شروح التلخيص» للقزويني.

لقد توخّى الشرّاح في هذا القسم من المدوّنة الشرحيّة، منهجاً دقيقاً حاداً لأنّه قام على مكتسبات نحويّة، فكان لزاماً عليه أن ينطلق من المعاني النظمية (النحوية)، غير أنّ قيد الاختصاص البلاغي، يُحتّم عليه [أي على المنهج] أن يصُبّ في المعاني البراغماتية (التداولية). لذلك كان منهج الشرح خطّيّاً عابرًا للحدود بين علوم العربية انطلاقاً من العلم المهتمّ بالبسيط (الصرف والاشتقاق) إلى العلم المهتمّ بالدّال في علاقته بالمدلول (الدلالة والمعجم) إلى العلم المهتمّ بعلاقة الملفوظ بالمقام وبالمرجع وبالمخاطب (البلاغة، علم المعاني، «التداولية»).

فالشرح البلاغي خطّيّ من جهة تتبُعه كلام المصنّف فقرةً فقرةً وجملةً جملةً وتركيبًا تركيبًا. وهو خطّيّ من جهة توسّله بعلوم العربية على الترتيب الذي ذكرنا سواء، أكان ذلك بصورة صريحة مكشوفة، كما في بعض التحاليل[1]، أو بطريقة ضمنيّة، خفيّة أحياناً أخرى كثيرة.

على أنّ القول بخطّية الشرح البلاغي، لا يعني جهل الشرّاح بالتداخل بين علوم العربية، وقد تحدّث السبكيّ عن ذلك بوضوح.

وكذلك نستنتج أنّ تصوّر الشرّاح للجُمل (أو الملفوظات أو الأقوال، بمصطلح التداولية) يقوم على تصنيف مُسبّق لها وفق سُلّميّة تراتُبيّة. فإذا عُرض المثال من القرآن ألفيتَ لدى الشرّاح عنايةً به وحفاوة، وهذا غير غريب عن السياق المعرفي الكلاسيكي الذي ينزّل النصّ القرآني منزلة «القطب الذي تدور عليه رَحَى الدّنيا»[2].

أمّا المثال من الشعر (والملاحظ أنّه شعرٌ جاهليّ في أغلبه، وبالجملة لا يتجاوز القرنين I وII هـ إلاّ نادراً) فيُعنى به ولكن أقلّ من الأوّل.

ويحتاج الشرّاح إلى إيراد أمثلة توضيحية من مصادر أخرى، وربّما اصطنعوا - كما يفعل النّحاة - أمثلة وشواهد تدلّل على أفكارهم.

إنّ عُمدة التحليل المستقيم - عند الشرّاح - أن يكون المتصدّي للتحليل ذا

---

1 - شرح الآية 23 من سورة يوسف، شروح التلخيص ج1، حاشية الدّسوقي، ص. 304.
2 - هذه العبارة نستعيرها من سياقها الأصليّ، إذ أوردها الجاحظ على لسان أحد بخلائه متحدّثاً عن الدرهم.

ذوق سليم فالعمل الشارح للأقوال دقيق لأنّه عبارة عن وقوف على أسرار ودقائق ولطائف، قد لا تُوجد، إلاّ في العربية، ومن ثمّة احتيجَ إلى اشتراط سلامة الذوق في الشارح المحلّل.

وهذا الشرط يوازي «الكفاءة التواصليّة»[1] (في اللّسانيات المعاصرة) المشترطة في المتكلّم، ولعلّ ذلك يؤدّي بنا إلى القول إنّ الاعتماد على المحلّل الكُفْءَ يُفضي إلى حسن التأويل، وعلى ذلك فلا حاجة إلى صياغة قوانَين نظرية تُعلّم النّاس مواصفات الشّرح، بل العبرة بالتطبيق وحسن معاشرة النصوص والأقوال.

لقد بدا لنا تصنيف الشرّاح غايات إيراد المسند إليه على أحواله المدروسة (الحذف، الذكر، التعريف، التأخير) تصنيفاً يحتوي غايات تداولية صرفة، وأخرى نحوية، ممّا جعل التداخل بين ما هو من باب النحو وما هو من باب التداولية شديداً. ولا عجب في ذلك، إذ لم تكن ثمّة مناهج تداولية في عصر الشرّاح ولم تنشأ لسانيات بالمعنى المعاصر للكلمة. وإنّما كان مجهود الشرّاح متّجهاً إلى استخلاص معانٍ (بلاغية، حجاجية، سياقية، مقامية،...) للملفوظات التي اشتغلوا عليها، وقد نجحوا في بعض الحالات، ووقعوا دون ذلك في حالات أخرى نظرًا إلى قلّة العُدّة النظرية (الخلفية الإبستيمولوجية والافتراضات والنظريات التداولية) التي تجعلهم ينفكّون عن رباط النحو الوثيق، من جهة، ونظراً إلى «صلابة» البناء النظري للنحو العامليّ وتماسك نظامه من جهة أخرى. فكان أن وجدنا نقاط تلاقٍ بين التحليل البلاغي للشرّاح وعلوم أخرى (كعلوم القرآن والنقد الأدبي،...)، مثّلت فُسحاً ومجالات تحرّك حاول فيها الشرّاح أن يُسيروا وأن يلقّحوا تحاليلهم بما وجدوه فيها من منوالات منطقيّة وكلامية وهرمينوطيقية، أعطت للشرح البلاغي استقلاليةً ولو محدودة عن المنوال النحوي الذي بقي بمثابة الأصل الموجّه ونقطة الاستدلال القارّة.

---

1 - يقول لاينس: «يدلّ مفهوم الكفاءة التواصليّة على المعارف والكفاءات الضرورية التي يمتلكها الفرد كي يمكنه استعمال كلّ الأنظمة الدلائليّة التي في متناوله بصفته عضواً في مجموعة ثقافية اجتماعيّة معيّنة. والكفاءة اللّسانيّة، أو معرفة النظام اللّساني، إن هي إلاّ جزء من الكفاءة التواصليّة».

John Lyons: Sémantique linguistique, trad. J . Durand et D . Boulonnais, Librairie Larousse, 1990,p . 200.

خلاصة عامّة

لقد وقفنا في هذا البحث عند مدوّنة بلاغية مخصوصة هي مدوّنة شروح التلخيص للقزويني. وقد ركّزنا النظر فيها على علم المعاني ومنه تحديداً على أبواب الإسناد وأحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه.

وقد تبيّنّا في هذه الأبواب طرائق تعامل الشرّاح مع ظاهرة الإسناد تعاملاً يتّفق مع التعامل النّحوي ويفترق عنه.

فهو يتّفق مع النحويّ من حيث اعتماد الجهاز الاصطلاحي النحويّ (من ذلك اختيار مصطلح «الإسناد» وهو مصطلح نحويّ، على مصطلح «الحمل» وهو مصطلح منطقي) ومن حيث حدّ الإسناد وعلاقته بالكلام أو بالجملة.

وهو تعامل يختلف مع التعامل النّحويّ، فهو لا يتوقّف عند نحويّة الأقوال لأنّه يدرس خواصّ الكلام ويتتبّع وجوه الاستحسان فيها. بمعنى أنّه يدرس الغايات والمرامي التي وُضعت الأقوال الإسنادية للدلالة عليها.

وغنيّ عن البيان أنّ النحو والبلاغة كليهما يغُضّان الطرف عن اللغو والكلام المُحال وضروب الهذيان نظراً إلى افتقار تلك الضروب إلى الإفادة.

وقد حاولنا إغناء منظورنا إلى المتن البلاغيّ بمكتسبات التداولية (البلاغة الجديدة) كما تجلّت سواء عند الفلاسفة - المناطقة أو فلاسفة اللغة أو اللسانيين التداوليين. وركّزنا النظر على مقارنات - وإن كانت محدودة وربّما "متعسّفة" على الأقلّ لأنّها لا تاريخية - بين بعض التناولات البلاغية التراثية من جهة والفلسفة المنطقية من جهة أخرى، لبعض المباحث (نشير هنا إلى ما عقدناه من مقارنة بين مقاربة رسّل الاختزالية لاسم الإشارة، ومقاربة المتن البلاغي لاسم الإشارة في إطار دراسة أحوال تعريف المسند إليه).

وكذلك اعتمدنا مقارنة بين السياق في مفهومه التداوليّ الحديث وكلّ من المقام والحال في المتن البلاغيّ. وأيضاً وقفنا عند تناول المتن البلاغيّ للوظيفتين التواصلية والحجاجية للكلام في مقارنة مع المقاربة المعاصرة للتداولية المُدمجة للوظيفتين المذكورتين.

وخلصنا إلى وجود نقاط اتّفاق واختلاف من حيث وجود حلقات تراثية مؤثّرة في المتن البلاغي، هي غائبة بالضرورة عن المقاربات الغربية التداولية

المعاصرة. كما أنّ معطيات منهجية معاصرة قطعت مع بعض زوايا النّظر التّراثية. ولكن مع ذلك توجد مباحث مشتركة في العمق، وإن عُبّر عنها بجهاز اصطلاحي متمايز بين سياق وآخر.

ونرى أنّ رصد الفوضى الدلالية وتقنينها، كان وما يزال مطمحًا لكثير من العلوم التراثية كأصول الفقه والنحو وعلم المعاني والمنطق القديم وكثير من العلوم العصرية، كاللّسانيات وعلم الدلالة الحديثة والهرمينوطيقا والمنطق الحديث والتداولية بمختلف مسالكها.

رغم أنّ المدرسة البنيوية، وبعدها السلوكية في الثّلث الأوّل من القرن العشرين قد اطّرحت مبحث المعنى بدعوى أنّ دراسته لا يمكن أن تكون دراسة موضوعيّة، ومن ثمّة أقصته لأنّه يفتقر إلى المقومات التي تُشترط في الموضوع العلميّ وجعلته تابعاً لعلم النفس بما هو علم إنسانيّ لا يحتاج إلى الصرامة المنطقيّة ولا إلى المنهجيّة العلمية المتوخّاة في العلوم الطبيعية الاختبارية، رغم ذلك، فإنّ المعنى عاد ليُطرح بقوّة من جديد في سياق النحو التوليدي وسائر المدارس كالوظائفية واللسانيات العرفانية وأخيراً التداولية ؛ لتطرح كلّ واحدة من هذه المقاربات المختلفة منظورها الخاصّ لتحليل المعنى ولتحليل الخطاب عمومًا.

إنّ سرد المقاربات والمدارس التي تتناول مسألة المعنى بشكل متوازٍ يعطف بعضها على بعض باستعمال حرف العطف الواو، وقد يوحي باستقلال بعضها عن بعض أو انفصامها انفصاماً، والحال أنّ الأمر على خلاف ذلك تماماً، إذ تنعقد بين العلوم المذكورة تراثية أم عصرية صلاتٌ ووشائج عميقة قد تصل إلى حدود التداخل والتوالُج، إذ ظاهرة المعنى مِن الاستعصاء بحيث تُحوجُ الباحث إلى اختراق الحدود "الزائفة" بين الاختصاصات أو المدارس، رصدًا لجوامع مشتركة أو لمداخل مترافدة تُحصّن النظرة من الأحادية وتجنّب المنهج التقوقعَ في إطار نظريّ/عمليّ محدود قد لا يفي بالمطلوب.

خاتمة عامّة

إنّ ما أتيح لنا الاطّلاع عليه عن كثب من المدوّنة البلاغية التي اشتغلنا عليها، وهي «شروح التلخيص» للقزويني يمكن أن يُسعفنا بالحكم على الآراء الشائعة القائلة إنّ البلاغة المكرّسة في هذه المتون التعليمية هي بلاغة جافّة مكرّرة اجتُثّت من أصول ريّانة ووُضعت على صعيد عسير التناول ضيّق الأفق، الحكم على هذه الآراء بأنّها أفكار مسبقة تفتقر إلى الدليل والبرهان أو هي آراء ذات طابع سجاليّ على نحوٍ معهود في سُنن المعارف والعلوم، إذ المعلوم أنّ الثورات العلمية تتأسّس على نقد الماضي ونقضه لتأسيس بديل معرفيّ يقطع مع ذلك التراث أسباب الصّلة، وينبتّ حتّى عمّا هو صالحٌ في ذلك التراث. فمثل هذه المنطلقات "الجذْرَوية" (الراديكالية) تُقصي التّراث بطمّ طميمه بدعوى أنّ القطع معه هو ثَمن الحداثة وضريبة مواكبة العصر.

لاشكّ أنّ مثل هذه الدعوى لا يمكن أن تثبت، خاصّة وأنّ العناصر المكوّنة للتراث لم تصلنا جميعاً، فكيف نحكم بضرورة القطع مع ما لم يصلنا ؟ فهذه مفارقة ينبغي أن نُلغيَها لأنّ الكشوفات والمخطوطات المجهولة أو التي في طريقها إلى التحقيق، لا يُعقل بباحث مُنصِف أن يئدَها قبل أن يراها بدعوى أنّها وليدة التراث.

من هنا نلمّح إلى مسألة مهمّة تتعلّق بحساسية التعامل مع التراث الأدبي والعلمي، في فترة حرجة كالتي نحياها، حيث نحن أحوج ما نكون إلى نزاهة التقويم وفتح البصائر تجاوزًا للاندهاش بالآخر سواء أكان الآخر غربيّاً وافداً أم أصيلاً مستعاداً، لأنّ الهويّة المنفتحة هويّة ناقدة بالضرورة.

قد يكون الانبهار الشديد لأنوار الغرب التكنولوجية والعلمية، قد حسر أبصارنا وبصائرنا عن الاغتناء المزدوج، في غير فصام بين الأفقين التراثي والحداثيّ، ليكون النظر ثاقباً يقع على الجواهر ولا يُهمل الأعراض في آن.

إنّ مدوّنتنا «شروح التلخيص للقزويني» عند كثير من الحداثيين، تنتمي إلى "الكتب الصفراء" التي انقضى أمرها وآل بها التاريخ إلى سلّة المهملات. غير أنّ معاشرة هذه النّصوص أدّت بنا إلى اطّراح آراء سائدة كثيرة لعلّ أبرزها القول باجترار الشروح بعضها بعضاً ولوْكها الآراء بتكرار عقيم، فهي صوت واحد

تتردّد أصداؤه بشكل رتيب يُزعج الآذان ويصدع العقول ولا فائدة تُجنى من ذلك إلاّ التشقيق والتدقيق في فويرقات غير تمّييزيّة، بحيث يصرف الشرّاح جهوداً في غير محلاّتها، يتجنّبون أمّهات المسائل ويُفرطون في العناية بأمور يسيرة، ممّا أدّى بهم إلى التكلّف بل إلى "خلع الأبواب المفتوحة".

نكتفي دفعاً لهذه الرؤية القاصرة، بالإشارة إلى نماذج من «الانشقاقات» الواردة في بعض الشّروح عند تناول بعض المسائل العلمية. وهي انشقاقات عمّا سطّره سواء السكاكي أو الخطيب القزويني. ولا يتوقّف الأمر عند انشقاقات، بل لعمري تُوجَد إضافات علمية رائدة لم يُسبق إليها هؤلاء الشرّاح المحسوبون على عصور الانحطاط.

إنّ الشّواهد على ما أقول كثيرة منها قول بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح»: «عجب من أهل هذا الشّأن كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الإضافة، وهي من أدوات العموم كما أنّ أداة التعريف كذلك، بل عموم الإضافة أبلغُ، كما سبق ولم يتعرّضوا لمَا إذا خلا ذلك من اعتباراتٍ مناسبة وأرجو أن يتّسع الوقتُ للنظر في ذلك إن شاء الله تعالى»[1].

لعلّنا لا نبالغ إن زعمنا أنّ جُرأة الشارح في هذا الشّاهد تعكس ممارسة لأرقى أنواع الحريّة الفكريّة، في الاحتجاج على ما يَعدُه سهواً أو إهمالاً من سائر النّظّار من المصنّف إلى الشرّاح ثمّ في تقرير حقّه في سدّ الثغرات وإكمال النقص.

ولكن قد يُنسب قولنا هذا إلى فرط الحماسة أو يُعدُ شدّاً للانتباه إلى علوم قضتْ نحْبها، قد لا أدفع هذا القولَ إلاّ بالقول إنّ أضعف الإيمان أن نقتديَ - من باب الأخلاق العلميّة - بهذه النزعة الأصيلة في النقد البنّاء متخلّين عن إسقاط الأحكام جاهزةً، فكلّ تعميم يُوقِع في الخطأ.

وتتفاوت مواضع النقد والمُراجعة، وتختلف اللّهجة المتّخذة في التعبير عن ذلك باختلاف الموضع واختلاف عنصر الافتراق، يقول السبكي أيضاً.

« (ولها [البلاغة] طرَفان أعلى وهو حدّ الإعجاز وما يقرب منه) ظاهره [أي كلام المصنّف] أنّ حدّ الإعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لا نهاية له

---

1 - شروح التلخيص، ج 1، عروس الأفراح للسبكي، ص347.

وما وقع في كلام بعض شُرّاح المفتاح ممّا يُوهِمُ خلاف ذلك لا عِبْرَةَ به، ثمّ يردّ عليه أنّ ما يقرب من الإعجاز ليس أعلى لنُقصانه عن حدّ الإعجاز»[1].

إنّ في الشّاهد السابق، ممارسة لقدر من حقّ الاختلاف يؤدّي بالشّارح إلى رفض أعمال غيره من الشرّاح ممّن أوردوا آراء لم توافق رأيه، غير أنّ حقّ الرفض لا يستحيل إلى حقّ النقض، لأنّ إقصاءَ المختلف عنه ليس واردًا في أدبيّات الشرح البلاغيّ، بل الشّروح تتوازى وتنشأ بينها حوارات معرفية تتراوح بين المناقشة للجزئيات ومراجعة الأسس واقتراح الإضافات، وحقّ الاختلاف مكفول ولا يوجد استثناء في النقد، غير أنّ سنّة التعامل بين نصوص الشروح تقوم على آداب الاختلاف.

إنّ الشروح وإن قامت على جوامع مشتركة كثيرة، لعلّ من أهمّها كونها تلتقي حول نصّ المصنّف التلخيص للقزويني لتؤسّس حوله طبقات من الشرح، لا يُفترض فيها التطابق بل لعلّها أمْيَل إلى الترافُد، ولعلّ ما يبدو تكرارًا أو اجترارًا إنّما هو عناصر ومقوّمات رئيسة عليها ينعقد جوهرُ الشرح، ولولاها لما عُدّ شرحاً.

أي إنّ الشروط الشكلية الضابطة لمنهجيّة الشرح، كما هو عليه في عصر الشرّاح، قد اضطرّتهم إلى أن يلتزموا بتلك الضوابط الشكلية لتندمج أعمالهم في سُنّة التأليف الرائج عصرئذ.

أمّا الوقوف على أنماط التمايز وضروب الاختلاف في الشروح شرحاً فيحتاج إلى ضرب من الدراسة المونوغرافية التي تعكف على أثر واحد فتستقصي طرق إجرائه لمنهج الشرح وأنماط تعامله مع النصوص الشرحية الموازية أو النصّ الأعلى، المشروح في تعالق جدليّ مع السنّة الثقافية السائدة والمجال المعرفي لذلك العصر. بذلك الإنصات المُرهف للأثر عن كثب تتكثّف الأضواء لاستكشاف الشرح والوقوف عند آليات الإنتاج البلاغيّ، بحيث يسهل إثر ذلك تبيّن الحلقات المفقودة التي أدّت بهذا الإرث البلاغيّ الشّرحيّ إلى الذبول، فالأفول في مطلع القرن العشرين، حيث استُبدلت به دراسات عصرية.

---

1 - شروح التلخيص، ج 1، عروس الأفراح للسبكي، ص ـ ص 138 ـ 139.

إنّ الدراسة المونوغرافية المتفحّصة تُلقي أضواء من داخل الحقل المعرفيّ تبيّن الأسباب الحقيقية للتراجع، إذ من المعلوم أنّ أخطر الأدواء السوس الداخليّ لا الأخطار والمؤثّرات الأجنبية، لأنّ هذه الأخيرة عرضية زائلة واضحة يمكن اتّقاؤها بيُسر. أمّا السّوس الذي ينخر من الداخل، فيحتاج إلى تشخيص شديد التركيز.

قـائمة المصـادر والمراجـع

I / المصـــادر

"شروح التلخيص" للخطيب القزويني (ت. 739 هـ / 1338 م).

1. "شرح" سعد الدين التفتازاني (ت. 793 هـ / 1390 م).
2. "مواهب الفتّاح" لابن يعقوب المغربي.
3. "عَروس الأفراح" لبهاء الدين السّبكي (ت. 808 هـ).
4. "الإيضاح" للقزوينيّ .
5. "حاشية" الدّسوقي على "شرح" السعد (ت 1230 هـ / 1815م).

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركَاه [كذا] - مصر - (د. ت.)، 4 أجزاء .

II / المــراجــع

● العربيـة والمعرّبة:

مرتّبة حسب ألقاب المؤلّفين دون اعتبار (أبو) أو (ابن) أو (الـ) .

1. أعـراب (حبيـب): "الحجـاج والاسـتدلال الحجـاجي: عناصـر استقصاء نظـري" مجلّة عالم الفكر، الكويت، المجلّد 30، العدد 1، يوليو / سبتمبر 2001. ص - ص 27 - 138.
2. بلانشيه (فيليب): «التداولية: من أوسـتن إلى غوفمـان»، ترجمـة صـابر الحباشـة، اللاذقيـة، دار الحوار، 2006 (صدر الأصل الفرنسي سنة 1995 في باريس).
3. التهانوي (محمد علي): كشّاف اصطلاحات الفنـون والعلـوم، تقديم وإشـراف ومراجعـة د. رفيق العجم. ط؛ بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، 2 مج.
4. الجـرجـاني (عبـد القـاهر): دلائل الإعجـاز، شـرحه وعلّق عليـه ووضـع فهارسـه د. محمـد التنجي، ط. 1، بيروت، دار الكاتب العربيّ، 1995
5. جنيّ (أبـو الفـتح عثمـان بـن): الخـصـائص، تـح. محمـد علـي النجـار، القـاهرة، دار الكتـب المصرية، 1952، 3 مج.
6. خطّابي (محمد): لسانيات النصّ: مدخل إلى انسجام الخطـاب، بيروت - الـدار البيـضاء، المركز الثقافي العربي، 1991.
7. دايك (فان): النصّ والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمـة عبـد القادر قنيني، الدار البيضاء، بيروت، أفريقيا الشّرق، 2000.
8. ديكرو (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري): القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة د. منذر عياشي، جامعة البحرين، 2003.
9. روبـول (آن) وموشـلار (جـاك): التداوليـة اليـوم، علـم جديـد في التواصـل، ترجمـة د. سـيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003.
10. الزمخـشري (جـار الله محمـود بـن عمـر): الكـشاف عـن حقـائق غـوامض التنزيـل وعيـون الأقاويل في وجوه التأويل، منشورات البلاغة، قم، سوق القدس، ط1، 1413هـ/1993م، 4مج.
11. الزناد (الأزهر): مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية، حوليات الجامعة التونسية، العدد36، 1995 .
12. الزنـاد (الأزهـر): الإشـارات النحويـة، منـشورات كليـة الآداب والفنـون والإنـسانيات منّوبـة، تونس، 2005.

13. السّكاكي (محمد علي): مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط. 1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983.

14. الشاوش (محمد): أصول تحليل الخطاب: في النظريّة النحوية العربية، تونس، كليّة الآداب منّوبة / المؤسسة العربية للتوزيع، 2001، 2 ج.

15. الشّريف (محمد صلاح الدين): تقديم عام للاتّجاه البرغماطي، ضمن «أهمّ المدارس اللسانية»، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، 1986 .

16. الشّريف (محمد صلاح الدين): تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النّصب إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسية، عدد43، 1999، ص . ص. 7 . 92.

17. الشّريف (محمد صلاح الدين): الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، تونس، 2002، 2ج.

18. صحراوي (مسعود): التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005.

19. صمّود (حمّادي): التفكير البلاغي عند العرب (مشروع قراءة)، الجامعة التونسية، 1981.

20. صمّود (حمّادي): أهمّ نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، كلية الآداب منّوبة، 1998 (إشراف).

21. صولة (عبد الله): الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد 13، 2001.

22. عاشور (محمد الطاهر بن): تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

23. عبد الحق (صلاح إسماعيل): التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفوررد، ط1، بيروت، دار التنوير، 1993.

24. عبد الرحمن (طه): اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط.1، بيروت . الدار البيضاء . المركز الثقافي العربي، 1998.

25. عبد المطّلب (محمّد): البلاغة العربية: قراءة أخرى، ط. 1، مكتبة لبنان ناشرون . الشّركة المصرية العالمية للنّشر، لونجمان، 1997.

26. عتيق (عبد العزيز): تاريخ البلاغة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1970.

27. العجيمي (محمّد الناصر): النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ط.1 دار محمّد علي الحامّي صفاقس . كلية الآداب، سوسة، 1998.

28. عيد (صلاح): الأسلوب الأدبيّ بين الاتّجاهين النحويّ والبلاغيّ، القاهرة، مكتبة الآداب، 1993.

29. المتوكّل (أحمد): الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط.1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985.

30. المسدّي (عبد السلام): التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1981.

31. مطلوب (أحمد): البلاغة عند السكاكي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط. 1، 1964.

32. ميلاد (خالد): «المعنى عند البلاغيين: السّكاكي نموذجاً»، ضمن صناعة المعنى وتأويل

النصّ أعمال الندوة التي نظّمها قسم العربية من 24 إلى 27 أفريل 1991، منشورات كلّية الآداب بمنّوبة، 1992، ص - ص. 155 - 170 .

●الأجنبيّة:

1. Armengand (Françoise), La pragmatique, coll. Que sais-je, P.U.F, éd Delta, 3ème éd, 1993, (1 ère éd.1985).
2. Berrendonner (Alain): Eléments de pragmatique linguistique, éd. Minuit, 1982.
3. Blanchet (Philippe): La pragmatique: D'Austin à Goffman, Bertrand – Lacoste, Paris, 1995.
4. Bohas (Georges) et al.: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique, in. Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques, Tome1, Pierre Mardaga éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p-p. 260-282.
5. Declercq (Gilles): l'art d'argumenter: structures rhétoriques et littéraires, Editions Universitaires, Paris, 1995.
6. Ducrot (Oswald) :

a) Le dire et le dit , éd. Minuit, Paris, 1984.

b) Enonciation, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990.

7. Jacques (Francis): Pragmatique, art. in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990.
8. Kerbrat– Orecchioni (Catherine): L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 1988.
9. Lyons (John): Sémantique linguistique, trad. J.Durand et D. Boulonnais ,Librairie Larousse,1990.
10. Mehiri (Abdelkader): La théorie grammaticale d'Ibn Jinnī , publication de l'université de Tunis , 1973.
11. Mounin (Georges): Rhétorique , art. in Encyclopaedia Universalis, Paris , 1985.
12. Moeschler (Jacques) et Reboul (Anne): Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Ed. du Seuil, Paris, 1994.
13. Parret (Herman): Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, Peter Lang, Francfort, New York, Berne, 1987.
14. Peirce (Charles): The new rhetoric, art. in The new Encyclopaedia Britannica vol ,15 (Anglais).
15. Rastier (François): Sens et textualité, Hachette sup. Paris,1989.
16. Reboul (Olivier): La rhétorique , coll. Que sais-je , P.U.F.Paris, 1984.
17. Taleb (Othman Ben): (a) Actes de discours et performativité en français de la syntaxe à la pragmatique, Publication de l'Université de Tunis, 1984.

(b) L'énonciation: genèse théorique et évolution d'un concept, in. Enonciation –Signification-Références, colloque de linguistique. Faculté des lettres de la Manouba, 1991, p-p.29-54.

18. Todorov (Tzvetan): Poétique, art.in Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990.